جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
كلية الدراسات التجارية

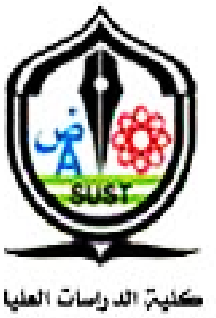

الإستخدام الأمثل للايرادات النفطية ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة فى العراق (2004 - 2017)

Optimal Utiligatian for Oil Revenues And its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq (2004 - 2017)

اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

إعداد الطالب
مؤيد جاسم محمد

اشراف
د. بابكر الفكي المنصور

2020م - 1441هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قال تعالى :

((وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا))

(الفرقان،الايه67)

الإهداء

إلى من أمرني الله ببرهما أمي وأبي...

براً واحساناً.

إلى من أشد بهم أزري ... أخوتي وأخواتي.

إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي ... زوجتي.

إلى قرة عيني .... أولادي.

إلى وطني الكبير ..... العراق.

الدراس

الشكر و العرفان

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات وبشكره تدوم النعم وأُصلي وأُسلم على مدينة العلم سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أتقدم بالشكر الى الشعب السوداني الشقيق الابي الكريم متمنيا لهمزيد من التقدم والرفاه، كما وأتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا متمثلة في كليتي الدراسات التجارية والدراسات العليا

كما أقدم الشكر والعرفان إلى كافة الموظفين العاملين في مكتبة كلية الإدارة والإقتصاد في جامعة بغداد والجامعة المستنصرية.

وأقدم وافر شكري إلى كافة الأخوة الموظفين في وزارة النفط/قسم الدراسات والبحوث وكذلك الأخوة الموظفين في وزارة التخطيط / قسم الحسابات القومية

وبعد: يقتضي واجب الشكر والعرفان ولزاما عليَّ أنْ أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور بابكر الفكي المنصور المشرف على هذه الاطروحة لمساهمته وجهده الكبير وملاحظاته القيمة ومتابعته بتصحيح مساراتها منذ مراحها الأولى حتى بلوغها الشكل النهائي.

وأقدم شكري واحترامي إلى كل من ساهم في وصولي الى هذه المرحلة من خلال تقديم المشورة او تسهيل الحصول على المصادر.

الدراس

المستخلص

عنيت هذه الدراسة بوضع رؤية استراتيجية للاستخدام الامثل للإيرادات النفطية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق. وقد اعتمد المنهج التاريخي وكذلك المنهج الاحصائي الوصفي للبيانات الثانوية التي تم جمعها من المؤسسات الرسمية وكذلك اعتمد المنهج الاستنباطي بوضع الفرضيات واستخدام التبرير المنطقي وتحديد المحاور الاساسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة ومناقشتها. وتهدف الدراسة الى التعرف على واقع احتياطي وانتاج واستهلاك النفط في العراق، وكذلك التعرف على التنمية المستدامة من حيث المفهوم، والابعاد، والمؤشرات، والاهداف، ومحاولة اقتراح رؤية مستقبلية تسهم في الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، مستفيدين من تجارب دول نفطية في هذا المجال. وتم صياغة الفرضيات والتي من اهمها، ان العراق لا يولي اهتماماً كبيراً في احداث التنمية المستدامة من خلال خططه الاستراتيجية، وان هناك تأثيرات خارجية واخرى داخلية عرقلة عملية تحقيق التنمية المستدامة في العراق. واهم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج سوء استخدام الايرادات النفطية يعرقل عملية التنمية المستدامة في العراق، وكذلك ان جميع السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومات المتعاقبة على العراق بعد العام 2003م في مجال النفط لم تستطع أن تتبنى استراتيجية نفطية وطنية متكاملة في العراق تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد اوصت الدراسة عدة توصيات اهمها، ضرورة رسم خطط استراتيجية شاملة للتنمية في العراق تأخذ بالحسبان تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات العامة ومكون رئيس للدخل القومي، باتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والعمل على إنشاء صندوق سيادي للتنمية المستدامة في العراق يمول من الفوائض النقدية لإيرادات النفط وتوزيع هذه الإيرادات على الشعب العراقي مستفيدين من التجارب الدولية في هذا المجال وإعادة استثمار جزء من الموارد النفطية في عملية تنموية فعالة تحقق عوائد مالية للأجيال الحالية والأجيال القادمة وتضمن عدم الهدر التام للثروة النفطية وضياع فرص التنمية الحقيقية وعدم حرمان الأجيال القادمة من حقها الطبيعي في هذه الثروة التي تتكفل الأجيال الحالية باستغلالها.

Abstract

This study aimed to set a strategic vision for optimal using oil revenues and to investigate its role on achieving a sustainable development in Iraq.

The historical and the descriptive statistical methods were adopted to collect secondary data from official institutions. The inductive method was used to formulate the hypotheses and the basic aspects of the issue studied.

The study aims to identify the reality of reserves, production and consumption of oil in Iraq, to identify the sustainable development in terms of concept, dimensions, indicators and objectives, and to try to propose a future vision that contributes to the National strategy in order to achieve the sustainable development in Iraq, benefiting from the oil countries' experiences in this field.

The hypotheses were formulated as follows: Iraq does not pay much attention to achieve the sustainable development through the country's strategic plans, there are external and internal effects that hinder the process of achieving the sustainable development in Iraq.

The most important findings of the study: Misusing oil revenues hinders the process of sustainable development in Iraq. Policies and strategies adopted by Iraqi governments since 2003 failed to build a national integrated oil strategy to achieve the stainable development.

The study recommended several recommendations, the most important: To design comprehensive strategic development plans in Iraq considering the reduction of dependence on oil as the sole source of the public revenues and major component of the National income adopting the policy of economic diversification and stabilization, to establish a sovereign fund for the sustainable development in Iraq that funded by surplus of the oil revenues in order to distribute revenues to the Iraqi people benefiting from the global experiences in this field, to reinvest part of the oil revenues in an effective developmental process that makes financial returns for the current and future generations and ensures maintain the oil resources and saving the upcoming generations' right on them.

قائمة الموضوعات

ت	الموضوع	الصفحة
.1	الاستهلال	أ
.2	الاهداء.	ب
.3	الشكر والعرفان.	ج
.4	المستخلص.	د
.5	Abstact.	هـ
.6	قائمة الموضوعات.	و
.7	قائمة الجداول.	ي
.8	قائمة الاشكال.	ك
	الفصل الأول **الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة**	
.9	1-1-الاطار المنهجي.	5-1
.10	1-1-1-المقدمة.	1
.11	1-1-2-مشكلة الدراسة.	2
.12	1-1-3- اهداف الدراسة.	2
.13	1-1-4-أهمية الدراسة.	3
.14	1-1-5-فرضيات الدراسة.	3
.15	1-1-6-منهجية الدراسة.	4
.16	1-1-7-حدود الدراسة.	4
.17	1-1-8-هيكل الدراسة.	4
.18	1-2-الدراسات السابقة:	18-6
	الفصل الثاني **الإطار النظري**	
.19	تمهيد:	19
.20	2-1- مفهوم الاستخدام الامثل للموارد.	29-20
.21	2-1-1-مفهوم الموارد.	20
.22	2-1-2- مفهوم استنزاف الموارد.	21
.23	2-1-3- اسباب استنزاف الموارد.	23

ت	الموضوع	الصفحة
.24	2-1-4-مفهوم الاستخدام الامثل للموارد.	26
.25	2-1-5-التكنولوجيا والاستغلال الأمثل للموارد.	27
.26	2-2- التنمية المستدامة (المفهوم-الخصائص-الابعاد- المؤشرات).	30-50
.27	2-2-1 مفهوم التنمية المستدامة وتطوره.	30
.28	2-2-2- خصائص التنمية المستدامة.	34
.29	2-2-3-ابعاد التنمية المستدامة.	36
.30	2-2-4-مؤشرات التنمية المستدامة.	40
.31	2-2-4-1- المؤشرات الاقتصادية.	40
.32	2-2-4-2-المؤشرات الاجتماعية.	42
.33	2-2-4-3-المؤشرات البيئية.	47
.34	2-3- الايرادات النفطية (المفهوم- الاهمية الاقتصادية- العوامل المؤثرة).	51-58
.35	2-3-1-مفهوم الايرادات النفطية.	51
.36	2-3-2-الأهمية الاقتصادية للإيرادات النفطية.	52
.37	2-3-3- العوامل المؤثرة على الايرادات النفطية.	54
	الفصل الثالث **واقع القطاع النفطي وأهميته في اقتصاد العراقبعد عام 2003**	
.38	تمهيد:	59
.39	3-1- حجم الاحتياطي والإنتاج النفطي في العراق.	60-86
.40	3-1-1-احتياطي النفط في العراق.	60
.41	3-1-2-انتاج النفط الخام في العراق.	67
.42	3-1-2-1-انتاج النفط العراقي منذ التأميم لغاية عام 1980.	67
.43	3-1-2-2-انتاج النفط العراقي للمدة (1980 – 1990).	70
.44	3-1-2-3- انتاج النفط العراقي للمدة (1990-2003).	72
.45	3-1-2-4-انتاج النفط العراقي بعد عام 2003.	73
.46	3-1-3-صناعة النفط العراقي.	77
.47	3-1-4-استهلاك النفط في العراق.	81
.48	3-2- أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي.	87-97
.49	3-2-1-مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي.	87

ت	الموضوع	الصفحة
.50	3-2-2: أهمية الإيرادات النفطية في تمويل ميزانية العراق للمدة(2004- 2017).	91
.51	2-3- التحديات والمشاكل التي تواجه قطاع النفط في العراق.	107-98
.52	2-3-1: التحديات والمشاكل الداخلية.	98
.53	2-3-1-1: انهيار البنى التحتية.	98
.54	2-3-1-2: فقدان الأمن والاستقرار.	99
.55	2-3-1-3: الفساد الإداري والمالي وتأثيره على قطاع النفط.	100
.56	2-3-2: التحديات الخارجية.	103
.57	2-3-2-1: الأطماع الأجنبية في النفط العراقي.	103
.58	2-3-2-2: الخصخصة ودور الشركات العالمية في القطاع النفطي.	104
.59	2-3-2-3: التوجهات الدولية للحد من التلوث.	106
.60	2-3-2-4: السوق النفطية العالمية وتغيرات أسعار النفط.	106
	الفصل الرابع **استراتيجية الاصلاح وتوظيف الايرادات النفطية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق**	
.61	تمهيد:	108
.62	4-1-هدر الموارد المالية ومعوقات التنمية المستدامة في العراق.	125-109
.63	4-1-1- هدر الموارد المالية في ظل الإيرادات النفطية بعد عام 2003.	109
.64	4-1-1-1-النفقات العامة.	109
.65	4-1-1-2-هدر الموارد وضياع حقوق الأجيال اللاحقة.	113
.66	4-1-2- التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في العراق.	115
.67	4-1-2-1-التحديات الاقتصادية.	115
.68	4-1-2-2-تحديات ضعف صياغة و تنفيذ التخطيط الاقتصادي.	116
.69	4-1-2-3-التحديات الاجتماعية.	120
.70	4-1-2-4-التحديات البيئية.	122
.71	4-1-2-5-التحديات المؤسساتية.	123
.72	4-2- تجارب دولية في إدارة الإيرادات النفطية	132-126
.73	4-2-1- تجربة الاسكا في إدارة عوائدها النفطية :	126
.74	4-2-2- تجربة- النرويج-في إدارة عوائد النفط:	127
.75	4-2-3-تقييم التجربتين ومجالات الاستفادة والمزايا المحتمل تحقيقها في العراق:	130

ت	الموضوع	الصفحة
.76	4-3- وضع رؤيا مستقبلية لاستراتيجية وطنية متكاملة لإدارة العوائد النفطية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق.	140-133
.77	4-3-1 أسلوب إدارة وتوظيف الموارد النفطية لتنويع الاقتصاد العراقي-لاحتمالات النضوب.	133
.78	4-3-2-تنمية القطاعات لتنويع الأنشطة الاقتصادية.	134
.79	4-3-3- رؤيا مستقبلية لاستراتيجية وطنية متكاملة لإدارة عوائد النفط لتحقيق التنمية المستدامة.	138
.80	4-4 **النتائج والتوصيات**	145-141
.81	4-4-1 - مناقشة الفرضيات:	141
.82	4-4-2- النتائج الخاصة:	142
.83	4-4-3- النتائج العامة:	142
.84	4-4-4- التوصيات الخاصة:	143
.85	4-4-5- التوصيات العامة:	144
.86	**المصادر والمراجع**	157-146

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة	37
2	تكامل إبعاد التنمية المستدامة	39
3	الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق خلال المدة (2004 – 2017) (مليار برميل)	62
4	الثروة النفطية في العراق– نظرة إجمالية	63
5	الاحتياطي النفطي المعروف حسب المحافظات والحقول الموجودة فيها	65
6	اكتشاف حقول النفط العراقية خلال السبعينيات	69
7	المعدل اليومي لإنتاج النفط العراقي للمدة (1970 – 2017) (مليون برميل / يوم)	76
8	التوزيع الجغرافي والطاقة الإنتاجية لمصافي النفط في العراق	78
9	انتاج المشتقات النفطية في العراق للمدة 2004– 2017(ألف لتر/يوم)	81
10	استهلاك المشتقات النفطية الأساسية للمدة (2004 – 2017) (ألف برميل/يوم)	83
11	مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2004–2017)	88
12	نسبة مساهمة الايرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية العامة للدولة (مليون دينار عراقي)	95
13	النفقات العامة والنفقات التشغيلية والاستثمارية للفترة 2004–2017 (مليار دينار)	110
14	نتائج قياس العلاقة بين النفقات العامة والنفقات التشغيلية	111
15	قياس العلاقة بين النفقات العامة والنفقات الاستثمارية	111
16	الإيرادات النفطية ونسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004–2017	118
17	مؤشر الفساد في العراق للمدة (2004–2017)	124

قائم الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
.1	مفهوم التنمية المستدامة مقارنة بعواقب التنمية غير الملائمة	34
.2	ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة	36
.3	تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة	37
.4	الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق خلال المدة (2004 – 2017) (مليار برميل)	63
.5	الثروة النفطية في العراق– نظرة إجمالية	64
.6	الاحتياطي النفطي المعروف حسب المحافظات والحقول الموجودة فيها	66
.7	اكتشاف حقول النفط العراقية خلال السبعينيات	70
.8	المعدل اليومي لإنتاج النفط العراقي للمدة (1970 – 2017) (مليون برميل / يوم)	76
.9	التوزيع الجغرافي والطاقة الإنتاجية لمصافي النفط في العراق	79
.10	انتاج المشتقات النفطية في العراق للمدة 2004– 2017(ألف لتر/يوم)	82
.11	استهلاك المشتقات النفطية الأساسية للمدة (2004 – 2017) (ألف برميل/يوم)	83
.12	مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2004–2017)	89
.13	نسبة مساهمة الايرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية العامة للدولة (مليون دينار عراقي)	96
.14	النفقات العامة والنفقات التشغيلية والاستثمارية للفترة 2004–2017 (مليار دينار)	110
.15	الإيرادات النفطية ونسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004–2017	118
.16	مؤشر الفساد في العراق للمدة (2004–2017)	125
.17	مراحل تنويع الهيكل الإنتاجي	135

الفصل الاول

الاطار المنـهجي والدراسات السابقة

المبحث الاول: الاطار المنـهجي.

المبحث الثانـي: الدراسات السابقة

1-1- الإطار المنهجي للدراسة

1-1-1-مقدمة:

تحتل اقتصاديات الموارد مكانة بارزة ومتميزة في الدراسات الاقتصادية فهي تتعرض الى دراسة موارد الثروة وعلاقة الانسان بهذه الموارد وهي كيفية تحويلها الى كنوز للثروة لها قيمة اقتصادية من خلال تفاعل الانسان مع بيئته الطبيعية وسعية في انتاج السلع والخدمات ولقد وهب الله تعالى الموارد الطبيعية للإنسان وسخرها لخدمته ليعيش حياة كريمة امنه لذا يتحتم عليه صيانتها وادارتها بالشكل الذي يتضمن استدامتها على مدى الاجيال القادمة قدر المستطاع ويتم ذلك من خلال ايقاف الهدر والاستنزاف المفرط والعمل على الاستغلال الامثل والرشيد لهذه الموارد لتحقيق التطور والتنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهن دون المساس بحقوق الاجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم.

ومن هذه الموارد الطبيعية بل واهمها النفط الذي تتبع اهميته من خلال توفيره لفوائض مالية تعد ضرورية لتمويل خطط التنمية المستدامة، ويلعب النفط دورا رئيسا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ اكتشافه وحتى وقتنا الحاضر، سواء في الدول المنتجة او المستوردة له، وجاءت اهمية النفط باعتباره سلعه استراتيجية ومادة اساسية في الكثير من الصناعات وله أثر فعال على مختلف الاوجه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما ويعد سلعه هامه في التجارة الدولية ويعد دخلاً رئيساً للدول المنتجة له.

والعراق من الدول الغنية بالنفط والمنتجة له، ويعتمد على النفط اعتماد كلياً في ادارة شؤون اقتصاده ومستلزماته وتطوره فهو المصدر الرئيس للموارد المالية، كما يعد في الوقت نفسه السبب الرئيس للتحديات التي تواجه العراق والتهديد والاحتلال.

فاحتلال العراق سابقاً وحالياً انما لدوافع واطماع في ثروته النفطية وموارده الاخرى، وبات واضحاً ان النفط يعد من أبرز اهداف المحتلين له على الدوام.

والعراق يمتلك من الاحتياطات النفطية المؤكدة يقدر بأكثر من (145) مليار برميل حسب التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة (اوابك) لعام 2017 فضلا عن الاحتياطات المحتملة التي تقدر بين (300-400) مليار برميل، حسب تقديرات ادارة معلومات الطاقة الامريكية لذا فان التركيز

على هذا القطاع المهم ضرورة حتمية للعراق للنهوض به وتنميته لضمان توفر الايرادات اللازمة لتمويل نفقات الموازنة العامة ونفقات اعادة اعمار العراق وتنميته من خلا استراتيجية ملائمه لإدارة العوائد النفطية وتحقيق الاستخدام الامثل لهذ العوائد لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، راينا الحاجة الى دراسة موضوع الايرادات النفطية وتأثيرها على التنمية المستدامة في العراق لما لهذا الموضوع من اهميه بالغة على مستقبل العراق، وذلك بالوقوف على حجم ايرادات النفط وكيفية تسخير هذه الايرادات من خلال وضع رؤيا مستقبليه تستفاد منها الجهات ذات العلاقات في وضع الاستراتيجية الوطنية للاستخدام الامثل لإيرادات النفطية.

1-1-2-مشكلة الدراسة:

ان العراق لديه ايرادات مالية متحققة من الصادرات النفطية يمكن ان تمول خطط التنمية المستدامة لكن في واقع الحال ان العراق ما زال متأخراً في مجال التنمية المستدامة ويمكن عرض المشكلة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الاسباب التي ادت الى عدم قدرة العراق على تحقيق التنمية المستدامة والذي يمكن عرضه من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- الى اي مدى يولي العراق اهتماماً بتحقيق التنمية المستدامة من خلال خططه الاستراتيجية.
- هل هناك ضعف في التخطيط من حيث صياغة وتنفيذ الخطط.
- ماهي اهم المعوقات الخارجية او الداخلية التي تعرقل احداث التنمية المستدامة في العراق.
- هل هناك سوء في استخدام الايرادات النفطية مما يعرقل عملية احداث التنمية المستدامة.

1-1-3- اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى ما يلي:

- التعرف على واقع احتياطي وانتاج واستهلاك النفط في العراق
- معرفة حجم الايرادات النفطية في العراق خلال فترة الدراسة والية توزيع هذه الايرادات.

- معرفة أثر الايرادات النفطية على القطاعات الاقتصادية (غير النفطية) في العراق خلال فترة الدراسة.
- التعرف على التنمية المستدامة من حيث المفهوم والابعاد والمؤشرات والاهداف التي تسعى لتحقيقها.
- التعرف على واقع التنمية المستدامة في العراق.
- محاولة اقتراح رؤيا مستقبلية تسهم في الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق مستفيدين من تجارب دول نفطية في هذا المجال.

1-1-4-اهمية الدراسة:

هناك العديد من الدراسات السابقة المقاربة لموضوع هذه الدراسة الا ان ما يميز هذه الدراسة هو الربط المباشر بين علاقة الايرادات النفطية بتحقيق التنمية المستدامة في العراق ومعرفة حجم الايرادات النفطية خلال فترة الدراسة وكيفية توزيعها ومعرفة النتائج المتحققة على مستوى التنمية المستدامة.

تسهم الدراسة في توفير بيانات ومعلومات تستفاد منها الجهات المختصة في وضع خطط التنمية المستدامة في العراق مثل (وزارة التخطيط – وزارة النفط – وزارة المالية – ديوان الرقابة المالية الاتحادي).

1-1-5-فرضيات الدراسة:

هناك عدة فرضيات تنطلق الدراسة لبحثها محاولة نفيها او اثباتها، ومن ثم وضع الحلول لمعالجتها وهي:

- لا يولي العراق اهتماماً كبيراً في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال خططه الاستراتيجية.
- هناك ضعف في التخطيط من حيث الصياغة وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.
- هناك تأثيرات خارجية واخرى داخلية عرقلة عملية تحقيق التنمية المستدامة في العراق.
- سوء استخدام الايرادات النفطية يعرقل عملية التنمية المستدامة.

1-1-6-منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي من خلال عرض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة كما تم اعتماد المنهج الاحصائي الوصفي والتحليلي للبيانات الثانوية التي تم جمعها من المنظمات الرسمية ومن وزارة التخطيط ووزارة النفط ووزارة المالية والتي ستتناولها الدراسة وكذلك المنهج الاستنباطي بوضع الفرضيات واستخدام التبرير المنطقي وتحديد المحاور الاساسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة ومناقشتها.

1-1-7-حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** ان الحدود المكانية للدراسة هو دولة العراق.
- **الحـــدود الزمنيـــة:** تتمثـل الحـدود الزمانيـة للدراســة بـالفترة (2004-2017) كـون هـذه الفتـرة التـي يشـهد فيهـا العـراق عـدم الاسـتقرار السياسـي والامنـي والاقتصـادي وكـذلك خلال هذه الفترة توفرت لدى العراق فوائض مالية كبيرة من صادراته النفطية.

1-1-8-هيكل الدراسة:

من اجل اثبات فرضية الدراسة وتحقيق اهدافها المنشودة، سيتم تقسيم الدراسة الى **اربعة** فصول وكما يلي:

وقد جاء الفصل الاول بعنوان (الاطار المنهجي والدراسات السابقة). متضمنا مبحثين المبحث الاول، (الاطار المنهجي للدراسة). اما المبحث الثاني، فقد تناول (الدراسات السابقة). تخصص الفصل الثاني بالاطار النظري للدراسة فكان تحت عنوان (الاستخدام الامثل للموارد والتنمية المستدامة والذي قسم الى ثلاث مباحث، **المبحث الاول:** مفهوم الاستخدام الامثل للموارد، اما **المبحث الثاني:** التنمية المستدامة (المفهوم-الخصائص – الابعاد – المؤشرات)، و**المبحث الثالث:** الايرادات النفطية (المفهوم-الاهمية الاقتصادية-العوامل المؤثرة).اما الفصل الثالث فكان تحت عنوان (واقع القطاع النفطي وأهميته في اقتصاد العراق بعد عام (2003) وقد تضمن ثلاث مباحث هي، **المبحث الاول:** حجم الاحتياطي والإنتاج النفطي في العراق، **المبحث الثاني:** اهمية القطاع النفطي في اقتصاد العراق بعد عام 2003، **المبحث الثالث:** التحديات والمشاكل التي تواجه قطاع النفط في العراق. في حين جاء الفصل الرابع بعنوان (استراتيجية الاصلاح والاستغلال الامثل للإيرادات النفطية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق) وقد تضمن اربع مباحث هي: **المبحث الاول:**- هدر الموارد المالية

ومعوقات التنمية المستدامة في العراق، **المبحث الثاني:**- تجارب دولية في إدارة الإيرادات النفطية، **المبحث الثالث:**- وضع رؤيا مستقبلية لاستراتيجية وطنية متكاملة لإدارة العوائد النفطية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، **المبحث الرابع:**- الاستنتاجات والتوصيات.

1-2- الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع العوائد النفطية ودورها في تنمية الاقتصاد العراقي لما لهذا الموضوع من أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد العراقي ويمكن ادراج عدد من هذه الدراسات في هذا الجانب وهي:

اولا:- رسالة ماجستير اعدها، جبار كريم ثامر الازيرجاوي، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2019.

1- عنوان الدراسة: (تحليل العلاقة بين المرض الهولندي وهدر الموارد في الاقتصاد العراقي).

2- اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

أ- تحديد المفاهيم والأسباب النظرية للمرض الهولندي وهدر الموارد.

ب-توضيح العلاقة بين المرض الهولندي وإبعاده وبين هدر الموارد الاقتصادية.

ج- تقديم مقترحات استراتيجية كفوء للمرض الهولندي وهدر الموارد في العراق.

3- منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي والرياضي والقياسي للتحقق من صحة الفرضية وتحقيق أهداف البحث.

4- نتائج الدراسة:

أ- إن اعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي كمصدر أساس في توفير الموارد المالية لإدارة البلد يؤشر وبشكل واضح إلى وقوع العراق تحت تأثير المرض الهولندي وبروز الدولة الريعية ذات الاقتصاد أحادي الجانب.

ب-تدني إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتوقفها بشكل شبه تام، وانخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من امتلاكها مقومات النهوض كونها قطاعات رائدة، إلا أن آثار المرض الهولندي جعلتها قطاعات متخلفة غير قادرة على المساهمة في الاقتصاد.

ج- اختلال هيكل الصادرات والواردات، إذ تمثل الصادرات النفطية الجزء الأكبر والتي بلغت نسبه تجاوزت 90% من إجمالي الصادرات المحلية مقابل واردات متنوعة

وواسعة من السلع والخدمات، وهذا ما يؤشر ضعف القاعدة الإنتاجية والاتجاه الأحادي الجانب للصادرات النفطية.

ثانيا:- رسالة ماجستير اعدها: حيدر ظاهر محمد القره لوسي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 2016.

1 -عنوان الدارسة: ((بدائل الطاقة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في دول نفطية مختارة إشارة للعراق)).

2- اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى الاتي:

أ- تتبع مفهوم التنمية المستدامة وصولاً الى استراتيجية لازمة لكل الاقتصاديات ولا سيما النفطية منها.

ب-توضيح مصادر الطاقة البديلة للنفط وتطورها وإمكانية احلالها محل النفط ومن ثم تأثير ذلك على الاقتصاديات النفطية.

3- منهجية الدراسة:

أعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال الوصف والتحليل فضلاً عن التعرف لتجارب مقارنة وبالاعتماد على المصادر والمراجع والدوريات والبيانات العربية والأجنبية.

4- النتائج: توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

أ- يمكن لبعض البدائل ان تكون لها مشاركة واسعة في الامد المتوسط والطويل على المستوى العالمي اذا ما تم توجيه الإمكانيات اللازمة لها اما في الاجل القصير فأن وفرة الوقود التقليدي وانخفاض اسعاره يحول دون ذلك على نطاق واسع في الوقت الراهن.

ب-على الرغم من صعوبة تحقيق التنمية المستدامة في بعض الدول النفطية بسبب الاعتماد الكبير على ايراداته لعقود طويلة مما أدى الى خلق بيئة اقتصادية ريعية، اذ ان زيادة العوائد النفطية أدى الى اهمال بقية القطاعات وتفشي المرض الهولندي في بعض الدول النفطية مع ذلك نجد هناك العديد من الدول استطاعت ان تخطي خطوات حقيقية وجدية باتجاه تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثـــا:- رســالة ماجســتير اعــدها، عبــاس فضــيل عطيــوي عبــود الكلابــي، كليــة الاقتصــاد والاقتصاد، جامعة الكوفة ، 2016.

1- عنــوان الدراســة: (الــربح النفطــي ودورة فــي تنويــع الاقتصــاد العراقــي للمــدة (1980-2014)).

2- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى دراسة واقع العلاقة بين الربح النفطي والتنويع الاقتصادي في العراق، ومعرفة أسباب تلك العلاقة بالإضافة الى معرفة الجوانب التي يمكن ان يؤثر فيها الربح النفطي في محاولة لإيجاد الحلول المناسبة لرسم مستقبل هذا الدور وهذه العلاقة.

3- منهجية الدراسة:

استخدمه الدراسة المنهج الاستنباطي التحليلي.

4- النتائج: توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

أ- ان تحكـم عوامـل عديـدة مناخيـة وسياسـية ومالية فـي أسـعار الـنفط يقـود الـى عـدم ثبـات حجـم العوائـد النفطيـة ممـا يـؤدي الـى تذبـذب النفقـات العامـة ممـا يخلـق مشـكلة عــدم اســتقرار النشــاط الاقتصــادي وكــذلك يحــول دون بلــوغ الأهــداف الاقتصــادية والاجتماعية.

ب-لقـد أدت حالـة الحـروب وعـدم الاسـتقرار الأمنـي والسياسـي للعـراق خـلال مـدة الدراسـة الــى عــدم اســتفادته مــن الفــوارق النفطيــة بــل أدت الــى تبديــد العوائــد النفطيــة التــي حصــل عليهــا اذ تــذهب تلــك العوائــد الــى الاســتيراد العســكري والمــدني التــي حالــت دون توجيهها الى بناء قاعدة اقتصادية متنوعة.

رابعـا:- رسـالة ماجسـتير اعـدها ، حسـين عبـد الكـريم جعـاز الشـمري، جامعـة كـربلاء ، كليـة الإدارة والاقتصاد، 2016.

1- عنـوان الدراسـة (توظيـف عوائـد الـنفط فـي بلـدان ريعيـة مختـارة مـع الإشـارة الـى العـراق للمدة (1990-2013).

2- اهداف الدراسة : تهدف الدراسة الى:-

تحليل أثر عائدات تصدير النفط الخام على اقتصادات بلدان العينة ورصد وتحليل اسباب تفاوت مراحل التنمية الاقتصادية التي قطعتها هذه البلدان وذلك من خلال الدور الذي تأخذه العائدات النفطية في عملية التنمية.

3- منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث الأسلوبين الوصفي والتحليلي لتأكيد او نفي الفرضية الموضوعة للوصول إلى هدف الدراسة.

4- نتائج الدراسة:

أ- بالنظر لامتلاك العراق احتياطي نفطي كبير جدا يحتل المرتبة الرابعة في العالم بعد السعودية وفنزويلا وايران أذ يمتلك احتياطي نفطي مؤكد يقدر 144 مليار برميل أي ما يعادل 11%من اجمالي الاحتياطي العالمي كما في عام 2013، وهذه النسبة الكبيرة من الاحتياطيات النفطية جعلت من القطاع النفطي هو القطاع الرئيس والقائد في الاقتصاد العراقي اما ايران فبالإضافة الى القطاع النفطي الايراني هناك القطاع الزراعي وبالنسبة للأمارات فهناك العديد من القطاعات الرئيسة والمهمة في الاقتصاد الأماراتي كقطاع البناء والتشييد والصناعة التحويلية وغيرها.

ب-أن العقوبات الاقتصادية والحروب العسكرية التي مربها العراق وما رافقها من عمليات سلب ونهب للمنشآت الحيوية وخاصة في الربع الاخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، بالإضافة الى سوء الادارة وما اعقبها من فساد مالي واداري وانكشاف الاقتصاد العراقي نحوا العالم الخارجي بسبب اعتماده الكبير على تصدير النفط الخام جعل العراق اكثر تأثيرا بتقلبات الاسعار العالمية من دولتي الامارات وايران مما ينعكس اثره سلبيا على اقتصاده الوطني.

خامسا:- رسالة ماجستير اعدها – حيدر شلب وشكة، كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، 2015.

1-عنوان الدراسة: (إيرادات النفط في العراق وإمكانات استخدامها في التنوع الاقتصادي).

2- أهمية الدراسة:

على الرقم من تطور انتاج النفط الخام في العراق منذ سنة 1927 الا انه لم يتمكن لحد الان من تحقيق التنوع الاقتصادي والاستغلال الأمثل لموارده المتاحة فتعمقت ريعية الاقتصاد العراقي وزادت معدلات تعرضه للصدمات الخارجية الناجمة عن تذبذب الأسعار الدولية للنفط الخام.

3- منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يقوم على الطريقة الاستقرائية في تحليل الجداول والمعلومات والأرقام والمعطيات الجزئية الخاصة بأسعار وايرادات النفط بهدف توظيفها في استشراف مستقبل أسعار وايرادات النفط في تنويع الاقتصاد العراقي.

4- الاستنتاجات: أهم الاستنتاجات التي توصلت اليه الدراسة هي:

أ-لقد كان للحروب الخارجية والداخلية التي خاضها العراق خلال لمدة 1980-2015 وعمليات السلب والنهب التي حدثت بعد حربي الخليج الأولى والثانية، دور كبير في تدمير البنية التحتية العراقية وتخلف القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمية الذي ساهم في زيادة نسبة مساهمة القطاع النفطي ولأكثر من 50% في الناتج المحلي الإجمالي العراقي.

ب-ان الوضع السياسي بعد سنة 2003 قد أضر كثيراً بعملية التنويع الاقتصادي ضمن جانب لم تكن هناك إرادة السياسة لتنويع النشاط الاقتصادي.

ج-تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي وبشكل واسع بعد سنة 2003 ما ساهم في تبديد معظم الإيرادات النفطية وعدم الاستفادة منها في تطوير القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية لتوسيع القاعدة الإنتاجية لتنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي.

سادسا:- رسالة ماجستير اعدها: حامد عبد الحسين خضير الجبوري، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2015

1- عنوان الدراسة (استثمار العائدات النفطية لتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق).

2- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية استثمار العائدات النفطية في تنويع مصادر الدخل العراقي وذلك من خلال زيادة حصة القطاعات الإنتاجية من تلك العائدات او انشاء صندوق سيادي يدر أرباح

وفوائد كما فعلت النرويج وعدم ايداعها في البنوك الغربية او فسح المجال للقطاع الخاص وتفعيل الضريبة، كل هذا يؤدي الى بناء قاعدة إنتاجية متنوعة تمول الاقتصاد العراقي بعد نضوب النفط او انخفاض قيمته الاقتصادية بفعل التطور التكنولوجي الباحث عن البدائل المنافسة للنفط.

3- منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستنباطي التحليلي.

4- الاستنتاجات: أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هي:

أ-للعائدات النفطية اثار إيجابية، في حالة توفر الإدارة السليمة ذات الإدارة الوطنية والقدرة على استيعاب تلك العائدات بما يخدم اهداف الاقتصاد والمجتمع، وذلك من خلال سياسات استثمارية يمكن استخدامها في إدارة العائدات النفطية وبما يخدم تحقيق التنويع الاقتصادي واهمها الاستثمار في الداخل وبالتكامل مع تخطيط الموازنة العامة والصناديق السيادية، واثار سلبية في حالة عدم توفر تلك الإدارة والإرادة وهذه الاثار تتمثل في مشكلة المرض الهولندي.

ب-العراق يعاني من الاختلالات المترابطة فيما بينها واهمها اختلال الهيكل الإنتاجي واختلال التجارة الخارجية واختلال الموارد المالية، زد على ذلك شيوع الفقر والبطالة وتدهور البنى الارتكازية، وذلك ناتج عن عدم الاستخدام العقلاني للعائدات النفطية في المجالات التي تنتج دخلاً.

سابعا:- أطروحة دكتوراه اعدها، ابراهيم كاطع علة الجوراني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2015

1- العنوان (الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة في اقتصاديات الصين، البرازيل، العراق).

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال التوجه نحو الاستثمار في راس المال الطبيعي وخلق فرص العمل ودعم المساواة الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر فضلاً عن تحسين البيئة من خلال استبدال الوقود الاحفوري بالطاقة المتجددة المستدامة، وان العراق يزخر

بالموارد الطبيعية والبشرية والمالية وان الاستثمار فيه يعزز من التنمية المستدامة والمحافظة عليها وذلك من خلال إعادة توزيع الانفاق الحكومي وتركيزه على التكنولوجيا النظيفة وإدارة النفايات والطاقة الشمسية واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام والاهتمام بالزراعة والطاقة وتشجيع الاستثمار فيها.

3- منهجية الدراسة:

تم استخدام واعتماد الأسلوب التحليلي والوصفي في دراسة ما هو متعلق بالاقتصاد الأخضر من أطار نظري والية التحول الية.

4- الاستنتاجات: أن أهم ما توصلت اليه هذه الدراسة من استنتاجات هي:

أ-ان الاقتصاد الأخضر يهدف الى تفعيل التنمية المستدامة من خلال التشجيع على الاستثمارات الخضراء كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي الأخضر وضمان عدم تعرض الأجيال القادمة لمخاطر تدهور البيئة وشحة الموارد.

ب-ان استراتيجية الانتقال الى الاقتصاد الأخضر تكون من اجل استمرار وتدعيم عملية التنمية المستدامة والاتجاه الى جعل النمو الاقتصادي متوازن ومستقر.

ثامنا:- رسالة ماجستير اعدها، مصطفى رفيق عبد الرزاق، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013.

1- عنوان الدراسة (السياسة النفطية وإدارة الريع في الامارات العربية المتحدة مع إشارة خاصة الى العراق).

2- اهداف الدراسة :- تهدف الدراسة الى:

أ- دراسة التطور التاريخي للصناعة النفطية في العراق والوقوف على مساوئ الامتيازات النفطية للشركات الاحتكارية.

ب- بيان اهمية القطاع النفطي في دولة الامارات في تنمية وتطوير السياسة النفطية وكذلك تنمية القطاعات الاخرى.

ج- بيان اهمية الريع النفطي في تطوير السياسة النفطية من خلال الاستغلال الامثل للموارد النفطية.

د- اتباع سياسة اقتصادية في مجال السياسة النفطية وتنفيذ برامج تمويل السياسة النفطية من مصادر محلية واجنبية على حد سواء.

3:- منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة المنهج التاريخي لمعرفة المراحل التاريخية التي مرت بها الصناعة النفطية، كما اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي للإحاطة بالواقع الاقتصادي في كل من العراق ودولة الامارات العربية المتحدة.

4- نتائج الدراسة:

أ- يمتلك العراق ثروة نفطية ضخمة إذ يحتل المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية من حيث الاحتياطي النفطي، فضلاً عن العمر الزمني لنضوب النفط طويلة الأمد قياساً مع الدول النفطية الأخرى. مما يجعل العراق يحتل مكانة مهمة بين سياسات دول العالم.

ب-الاقتصاد العراقي تكبد بصورة عامة اضراراً جسيمة، والصناعة النفطية العراقية بصورة خاصة خلال السنوات الخمسة والعشرين الماضية جراء الحروب والعقوبات الاقتصادية والاهمال.

ج- ان زيادة الطلب العالمي على النفط ادى الى زيادة الانتاج النفطي في العراق والامارات وبالتالي زيادة العوائد الريعية المتحصلة منها.

تاسعا:- أطروحة دكتوراه اعدها: رحيم حسوني زيارة سلطان، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.

1- العنوان: (دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1951-2008).

2- أهمية الدراسة:

جاءت أهمية الدراسة من الأهمية الحيوية للقطاع النفطي في الاقتصادي العراقي والذي يعتمد اعتماداً كلياً على العوائد المتحققة من هذا القطاع مما جعل جميع القطاعات الاقتصادية تعتمد في درجة تطورها على الاقتصاد العراقي من بداية التخطيط الاقتصادي واستمرت الى الان والمستقبل، ما دامت العوائد النفطية هي التي تغذي الانفاق الحكومي المتزايد.

3- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الطريقة الاستنتاجية المجردة والطريقة الاستقرائية وكذلك النمط التاريخي والوصفي.

4- الاستنتاجات: أهم الاستنتاجات التي توصلت اليه الدراسة هي:

أ-ان مستوى الانفاق العام بشقية (الجاري، والاستثماري) كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمستوى العوائد النفطية، وكان هذا الارتباط سلبياً. حيث ان توسع الانفاق العام سيزيد من درجة الاعتماد على عوائد النفط والقروض الخارجية وهذا يعني ان كلفة الاستثمار العام تفوق العوائد الاقتصادية والمالية المتحققة فيها، وان التوسع في الانفاق الاستهلاكي لا يساعد في نمو الدخل القومي.

ب-ان عوائد النفط لم تستخدم في تحقيق الفائض الاقتصادي، ولم تحدث التراكم الرأسمالي المطلوب للتنمية، وانما كانت دائماً تستخدم لأغراض بعيدة عن ذلك وكان من انتاجاتها بروز الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حتى الوقت الحاضر.

عاشرا:- رسالة ماجستير اعدها، تغريد داود سلمان، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.

1- عنوان الدراسة(القطاع النفطي في العراق – دراسة واقع واستشراق).

2- اهداف الدراسة ، تهدف الدراسة الى:-

إثبات العلاقة الموجبة بين التوسعات في الطاقة الإنتاجية لقطاع النفط في العراق ومردوداته من خلال توضيح الكيفية التي تنخفض فيها العائدات النفطية بسبب الاندثار الزمني غير المعوض لطاقات هذا القطاع، مع تبيان إمكانية الاستفادة من الخصخصة الجزئية لحل المشكلة.

3- منهجية الدراسة:- اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي للوصول الى النتائج النهائية للدراسة،

4- نتائج الدراسة: اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي :

أ-ارتباط تطور العوائد المالية النفطية بكميات النفط العراقي المصدرة.

ب-يرجع نجاح تطبيق الاستراتيجية النفطية العراقية إلى مراعاتها للمتغيرات المستقبلية والأهداف البعيدة المدى.

ج-أن صناعة النفط العراقية واجهت العديد من التحديات منها تحديات داخلية وتحديات خارجية. فالداخلية تتمثل بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الغير مستقرة التي يمر بها العراق حالياً والتحديات الخارجية تتمثل في ظاهرة العولمة، وتشير إلى البعض منها وكالآتي:

د-تحدى خصخصة صناعة النفط العراقية. لأسباب منها ما تعاني منه من انخفاض في الطاقة الإنتاجية، وتقادم التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة والافتقار إلى الخبرة ورؤوس الأموال الكبيرة اللازمة لإصلاح البنى التحتية لهذه الصناعة المهمة.

هـ- تحدى اندماج الشركات النفطية العالمية، وتمتعها بقوة تفاوضية وامتلاكها للتكنولوجيا المتطورة، وقدرتها على الحركة السريعة في تنفيذ الأعمال، وامتداد نشاطها في دول عديدة، فهذا التحدي سيضع على صناعة النفط العراقية تحمل شروط قد تكون في غير صالحها.

الحادي عشر:- رسالة ماجستير اعدها، فاطمة عثمان عافية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2007 م.

1- عنوان الدراسة:(أثر الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة 1994-2006)

2- اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

أ- دراسة التذبذب في الصادرات غير البترولية ومعرفة أثرها على الناتج القومي.

ب-دراسة التنوع في الموارد الاقتصادية والاستفادة منه في تنوع الصادرات غير البترولية.

ج-دراسة أثر ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات البترولية والاعتماد عليها كسلعة رئيسية للصادرات.

3- منهجية الدراسة: المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتاريخي.

4- نتائج الدراسة: توصل الباحث الى النتائج الاتية:

أ-من خلال دراسة الصادرات السودانية نجد ان قائمة التصدير انخفاض وتناقص في مساهمة هذه السلع في السنوات الأخيرة.

ب - التذبذب في صادرات القطاع الزراعي وانخفاض نسبة مساهمتها في اجمالي عائد الصادرات أثر على تراجع مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي.

ج-انخفاض مساهمة الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الإجمالي يرجح الى المعونات التي تواجه هذه الصادرات والتي تتمثل في الإجراءات والسياسات التصديرية التي توضح من قبل الجهات المحلية والمشاكل التي تحدث اثناء العملية التصديرية والمشاكل المرتبطة بالبنيات التحتية.

د-من خلال دراسة سياسات الدولة تجاه الإصدارات نجد ان السياسات اتسمت بالتقلب حيث تميزت كل فترة بسياسات مختلفة كسياسة حظر التصدير لبعض السلع وسياسة فرض وإلغاء الضرائب على الصادرات، هذه السياسات اثرت سلباً على الصادرات حيث أدت الى رفع الأسعار وضعف المنافسة في الأسواق الخارجية.

هـ- يواجه قطاع الصادرات ضعف في نوعية المصدرين من حيث كفاءة المعلومات الإدارية.

الثاني عشر:- رسالة ماجستير اعدها: الصادق عبدالله العطا الله، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007.

1- عنوان الدراسة: اقتصاديات غاز البترول السائل كمصدر بديل للطاقة في القطاع البترولي بالسودان دراسة حالة (ولاية الخرطوم) للفترة من 1999-2004.

2- اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

أ-التعرف على استخدامات مصادر الطاقة في القطاع المنزلي والتركيز على غاز البترول السائل Liquid petroleum gas كمصدر طاقة اقتصادي.

ب–القاء الضوء على استخدامه المختلفة وعلى مستقلة كمصدر بديل للطاقة في القطاع البترولي في السودان.

ج–تحديد المزايا الاقتصادية التي يضيفها استخدام غاز البترول السائل كمصدر كمصدر طاقة اقتصادي بديل ومتوفر في القطاع المنزلي.

د–تقديم مقترحات لمعالجة المشاكل المتعلقة استخدام غاز البترول السائل في القطاع البترولي كبديل فاعل واقتصادي للطاقة في القطاع المنزلي في السودان.

3– منهجية الدراسة: اتبع الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي والتحليلي حيث ثم وصف مفردات الدراسة ومن ثم تحليلها بعد ان تم جمع المعلومات عن طريق التقصي والاستبيان حتى يتمكن الباحث من الوصول الى نتائج وتوجيهات خاصة وعامة.

4– نتائج الدراسة: لقد خلصت الدراسة للنتائج التالية:

أ–لا توجد قضايا الطاقة بالقطاع المنزلي والاهتمام الكافي من قبل الجهات ذات الصلة بالدولة.

ب–شح التمويل للمشاريع التي تستهدف ترشيد وتحسين استخدام الطاقة في القطاع المنزلي.

ج–كثرة الرسوم والضرائب تصل نسبة الضرائب لأكثر من (30%) من قيمة هذه الأجهزة، أدت الى ارتفاع أسعار الأجهزة التي تستخدم الغاز في القطاع المنزلي.

د– يتأثر استخدام الغاز ارتفاعاً وهبوطاً يتذبذب أسعاره وكلفه توصيله.

هـ–ما زالت أجهزة استخدام الغاز تستورد من الخارج (أكثر من 99%) وتوجد لها صناعة محلية تذكر.

ي–لا توجد وسائل حديثة وميسرة لتمليك المواطنين مواقد الغاز.

الثالث عشر:– رسالة ماجستير اعدها: انتصار بابكر عبد الرزاق، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007م.

1– عنون الدراسة: (تأثير أسعار العقود الحالية على أسعار العقود الآجلة بالإشارة لأسعار البترول في البورصات العالمية الفترة من 2004–2005).

2– اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

أ–معرفة العلاقة بين أسعار العقود الحالية والعقود المستقبلية في بورصات البترول وذلك لوضع الخطط الاستراتيجية الصحيحة لإنتاج وتسويق البترول.

ب–تبيان طبيعة عمليات بورصات البترول واكتشاف العوامل المؤثرة على الأسعار بها ومدى قدرتها على حماية المتعاملين من تقلبات الأسعار.

3– منهجية الدراسة: استخدم الإحصاء الوصفي في الجداول ومعامل الارتباط.

4– النتائج: خرجت الدراسة بالنتائج ادناه:

أ–تأثير مواصفات البترول على أسعاره

ب–وجود ارتباط طردي وتأثير قوي بين أسعار البترول الحالية والعقود المستقبلية في بورصات البترول العالمية

ج–المتعاملين في البورصة يستخدمون أساليب النفطية لتقييم مخاطر تذبذب الأسعار التي تتعرض لها صنفاً ثم...

د–البترول ليس كسائر السلع التي تحكم أسعارها عوامل العرض والطلب فقط بل هنالك عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر على أسعاره في البورصة بالإضافة الى انه سلعه تتصارع حولها نفوذ الجهات الثلاث الشركات المستثمرة والدول المستهلكة والدول المنتجة.

الرابع عشر:– اهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ان اهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو التركيز على واقع القطاع النفطي والظروف التي يمر بها وحجم الإيرادات المالية التي يحصل عليها العراق وحجم الانفاق التشغيلي والاستثماري والفرق بينهما الذي يعد مؤشر على هدر الموارد المالية وضياع فرصة التنمية المستدامة كما قامت هذه الدراسة بوضع رؤيا استراتيجية لإصلاح الوضع الاقتصادي بتوظيف واستغلال أمثل لإيرادات النفط لتحقيق التنمية المستدامة مستفيدين من تجارب دولية بهذا الخصوص.

الفصل الثاني

الاستخدام الامثل للموارد والتنمية المستدامة

المبحث الاول: مفهوم الاستخدام الامثل للموارد.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة (المفهوم–الخصائص – الابعاد – المؤشرات)

المبحث الثالث: الايرادات النفطية (المفهوم–الاهمية الاقتصادية –العوامل المؤثرة)

تمهيد:

تحتل اقتصاديات الموارد مكانة بارزة ومتميزة في الدراسات الاقتصادية فهي تتعرض إلى دراسة موارد الثروة وعلاقة الإنسان بهذه الموارد وهي كيفية تحويلها الى كنوز للثروة لها قيمة اقتصادية من خلال تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية وسعيه في إنتاج السلع والخدمات، وتُعدُّ الموارد الناضبة وفي مقدمتها النفط من السلع الأساسية بل تُعدُّ العمود الفقري لاقتصادات الدول التي تمتلك هذه السلعة ومنها العراق، لذلك ارتأينا ربط هذا الموضوع الحيوي بموضوع التنمية المستدامة التي تهدف إلى صيانة الموارد الناضبة وذلك باستخدام تكنولوجيا متطورة لا تجلب للطبيعة مشاكل أو تؤدي إلى استنزافها من أجل الحفاظ على هذه الموارد للأجيال الحاضرة والمستقبلية فأتسع مفهوم التنمية المستدامة لتأخذ في اعتبارها كافة الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولذلك تعرضّنا في هذا الفصل إلى التعرف على ماهية الموارد وأهميتها في الجوانب الاقتصادية المختلفة وكيفية الاستخراج الأمثل لهذه الموارد، وكذلك مفهوم استنزاف الموارد وكيفية الوصول إلى المعدل الأمثل للاستغلال وماهي الآثار الاقتصادية والبيئية للاستنزاف وصولاً إلى مفهوم التنمية المستدامة وأهم أبعادها ومؤشراتها وخصائصها لغرض ربطها بواقع قطاع النفط والتنمية المستدامة في العراق.

2-1- مفهوم الاستخدام الامثل للموارد:

2-1-1-مفهوم الموارد:

الموارد اصطلاح حديث نسبياً وما زال بحاجة الى تأصيل لمضمونه ومعناه، ويتردد حوله مفاهيم مثل الموارد الطبيعية والاقتصادية وتحليل الموارد وتنميتها وإدارتها. ويشيع استخدام اصطلاح الموارد في الدراسات الاقتصادية والجغرافية وأحاط بهذا المصطلح غموض وشاعت عنه تبعاً لذلك بعض المضامين غير الدقيقة، فقد اعتقد البعض إنَ الموارد هي الأشياء المادية الملموسة مثل النفط والغاز والفحم والحديد والقمح، ولا شك في أنّ هذه الأشياء موارد وتكّون جانباً ضخماً منها ولكن الى جانب ذلك توجد موارد غير مادية وغير ملموسة مثل الصحة والتعليم والحرية وغيرها، ويرى البعض الآخر إنَّ الموارد هي الثروة، ويشوب هذا المفهوم الكثير من الالتباس إذ إنها تعني عند غالبية الناس معادلة قوامها كمية من النقود. ولكن مفهوم الثروة يختلف تماماً عن مضمون النقود فالثروة الحقيقية ذات القيمة هي الأرض وما تحوي من كنوز التي عند استغلالها تتحول الى سلع وخدمات، أمّا النقود فلا قيمة لها بحد ذاتها وإنما هي وسيلة تعارف عليها الناس واتفقوا عليها لتسهيل الحصول على الثروة الحقيقية المتمثلة في الأرض وما عليها وما في داخلها من ثروات. **(الديب، 2008: 195)** وهذه الثروات هي موارد طبيعية خلقها الله سبحانه وتعالى في الكون وسخرها للإنسان لكي يعيش ويحيا حياة كريمة آمنة كما أرادها الله تعالى له وليس للإنسان أي صلة في وجودها.

ولكي تكون الموارد اقتصادية فإنّه يجب أنْ تكون في دائرة الاستغلال الاقتصادي لإشباع حاجات معينة أو طلب معين، وحتى يكون كذلك فإنّه يجب توافر شرطين هامين الأول: المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستغلال المورد واستخدامه، والثاني: وجود طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها. فإذا غاب أحد هذين الشرطين فإنَّ المورد لا يعدو أنْ يكون شيئاً مادياً والشيء المادي لا تكون له قيمة اقتصادية كمورد، ولكن قدرة الإنسان ومهارته وحاجته هي التي تجعل لشيءٍ معينٍ دون آخر قيمة وليس مجرد الوجود المادي لهذا الشيء وبما أنّ قدرات الإنسان وحاجاته في تغير مستمر عبر الزمن فإن مفهوم المورد ليس ساكناً وإنما حركياً يتسع أساسه وقاعدته ليشمل ما تم اكتشافه نتيجة زيادة وتحسن المعرفة وتغير حاجات الإنسان فكثير ما تم اكتشاف موارد من مواد لم تكن مستخدمة أو ذات قيمة كالبوكسايت واليورانيوم. وتصنف الموارد المتأتية من مختلف مصادر الثروة الى ما يأتي: **(العصفور، 2002: 2-3)**

اولاً: الموارد المخزونة (غير المتجددة) وتقسم الى:

1-الموارد الناضبة: وهي الموارد التي تنضب كلياً حسب طبيعتها الفيزيائية ومثالها، الفحم والنفط والغاز الطبيعي واليورانيوم.

2-الموارد الناضبة ولكنها قابلة لإعادة التدوير* والاستعمال ومثالها معظم المعادن والمطاط وغيرها.

ثانياً: الموارد المستمرة(المتجددة).

وهي الموارد التي تتجدد خدماتها بصفة منتظمة، وتدر عائداً غير محدود من الخدمات النافعة، ولاسيما إذا ما أديرت بطريقة سليمة ولائقة. ومن الامثلة الشهيرة لهذه الموارد: الطاقة الشمسية، والاراضي الزراعية، ومياه الأنهار، ومصايد الأسماك.

2-1-2- مفهوم استنزاف الموارد:

إنَّ المشكلة التي يتعرض لها مجتمعنا اليوم هي مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية والتي يعتمد عليها الإنسان في حياته وتحقق له مستوى مناسب من الحياة فإذا توافرت هذه الموارد توافرت له سبل العيش الرغيد وإنْ قلت هذه الموارد ضاق به العيش. ونعني بالاستنزاف، هو الإكثار من استهلاك الموارد الطبيعية الذي يؤدي بدوره الى انقراضها. إنّ استنزاف الموارد على الصعيد العالمي يتركز على مستويين هما الاستنزاف نتيجة الغنى والاستنزاف نتيجة الفقر. المستوى الأول، هو نتيجة طبيعية لاتساع نطاق التصنيع على مستوى دول الشمال إذ تعتمد عجلة التصنيع في هذه الدول على الموارد الأولية في الدول النامية التي تصدّر لهذه الدول المواد الأولية والطاقة (النفط) إذ إنّ تزايد وتيرة التنافس بين دول الشمال ودفعها الى الاستحواذ على أكبر قدر من الموارد الأولية وعناصر الطاقة لضمان تفوقها المستقبلي. وقد سعت الى تحقيق هذا الهدف عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اتجهت الى دول الجنوب للتخلص من قيود الحماية البيئية التي تفرضها الدول الأم والانتقال الى دول لا تفرض أية قيود من هذا النوع على الإطلاق ولاسيما بنقل الصناعات المتقادمة الملوثة للبيئة مقابل ترك الصناعات التقنية المتقدمة (الصناعات النظيفة) في دول الشمال. إن الأثر الذي تفرزه الاستثمارات الأجنبية يظهر في المستوى الثاني، وهو استنزاف الموارد نتيجة الفقر. فتحرير الاستثمارات يؤدي الى توسيع الفجوة بين الدخول في الدول الفقيرة. وهذا غالباً ما يؤدي الى تدهور البيئة من ناحيتين، بما قد يؤدي اليه من اضطرار الفقراء الى الأضرار بالبيئة خلال جهدهم لكسب

* التدوير: هو اعادة استعمال المعدن مرة اخرى بدون فقدان الكثير من خواصه.

الرزق أو حتى لمجرد البقاء على قيد الحياة (إنّ الفقراء هم الذين يصبحون أكثر هدراً للبيئة) في حين إنّ أصحاب الدخول العالية يتجهون لأنماط من الاستهلاك أقل حساسية لأثر هذا الاستهلاك في البيئة، ويشير التدهور البيئي الذي حدث معظمه خلال القرن الماضي الى أنَّ النموذج الاقتصادي المهيمن (الليبرالية الرأسمالية) هو اقتصاد استخلاصي يستنفذ الموارد غير المتجددة ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء. ويتسبب في تغيير كيميائية الأرض وتشويه النظم البيئية عليها متسببا في حدوث أضرار يصعب إصلاحها لكل من الأرض والماء والهواء. ولذا يمكن القول إنّ الاستغلال المفرط والتدمير المصاحب للتنمية هما نتاج للمجتمع الصناعي الحديث. **(الغامدي، 2007: 5)**

لقد تحققت التنمية في كثير من الدول الصناعية المتقدمة الآن في ظل ظروف داخلية وخارجية مختلفة تماماً من ناحية وفرة الموارد وإمكانية تحويلها واستخدامها واستهلاكها في عمليات تطوير وبناء هياكلها الإنتاجية والارتفاع بمستوى انتاجية الاقتصاد القومي ككل. لقد اعتمدت هذه الدول آنذاك على ما كان تحت سيطرتها المباشرة من موارد طبيعية وبشرية في مستعمراتها، لتنهب وتستنزف منها ما تشاء. إنّ ما حدث في مرحلة السيطرة الاستعمارية المباشرة على الدول النامية لم يخرج عن كونه عمليات سطو واستنزاف لأكبر قدر من الموارد الطبيعية والبشرية التي كانت تتوافر في هذه المستعمرات، والتي تم تحويلها لأغراض تنمية وتطوير اقتصادات الدول (الأم) أو دول المركز، وظلت الدول النامية تعاني من سلبيات الاستعمار وآثاره على تحويل الموارد واستغلالها في غير صالحها. **(بكري وآخرون، 1989: 18-21)**. وبما أنَّ الموارد الاقتصادية في أي مجتمع هي نادرة ومحدودة نسبياً فضلاً عن أنها ليست حكراً على جيل واحد وإنما هي ملك للأجيال المتعاقبة كافة. لذلك يلزم استخدام المتاح منها بطريقة لا تؤدي الى تبديدها وإنما تضمن حمايتها وزيادتها بقدر المستطاع ليستمر عطائها من جيل الى جيل. **(الهيتي واخرون،2009: 53)**. ويتطلب ذلك تحديد وحصر كافة الموارد المتاحة التي تساهم في العمليات الإنتاجية وتحديد إمكانيات استغلالها للأجيال المختلفة ووضع خطط محكمة لهذا الاستخدام بطريقة تضمن عدم الإسراف في استخدامها وسن القوانين والتشريعات التي تمنع تبديد هذه الموارد. **(ناصف وعماره،2007: 17)**.

التي أنعم بها الله عز وجل علينا لنعيش حياة مرفهة وكريمة، لذلك تنهى مبادئ الإسلام عن الإسراف والتبذير في استعمال ما أنعم الله به على الإنسان من موارد البيئة. قال تعالى: ((يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)) صدق الله العظيم

(**الأعراف: الاية31**) وان الإسراف والتبذير ضرب من ضروب الفساد في الأرض المنهي عنه شرعاً قال تعالى:((وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴿١٥١﴾ٱلَّذِينَ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴿١٥٢﴾)) (**الشعراء: الآيات151-152**) وقد نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن الإسراف في استهلاك الماء في الوضوء. فقد مرَّ بسعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) وهو يتوضأ فقال ما هذا الاسراف يا سعد؟ فقال في الوضوء سرف؟

قال: نعم وإن كنت على نهرٍ جارٍ (اخرجه ابن ماجه). والإسراف من أسباب تدهور البيئة، لاستنزاف مواردها. ويؤدي الى إهلاك الحرث والنسل وتدمير التوازن البيئي، وقد وردت آيات عديدة تنهى عن الإسراف في استخدام مكونات البيئة، قال تعالى ((وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)) (الفرقان، الايه67). وقال تعالى: إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ (الإسراء: الاية27). هذه الآية الكريمة بينت لنا الحقائق والمفاهيم عن الإسراف وخطورته وإنَّ الابتعاد عن الإسراف مبدأ سامي في السلوك الإسلامي. ومن خلاله نستطيع المحافظة على نعم الله عز وجل، لأن النعمة إذا انقطعت قلما تعود كما حث الإسلام في الوقت نفسه على تهيئة الموارد الطبيعية للاستغلال العقلاني أي الاستغلال الأمثل للموارد ويدل على ذلك حديث رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم (من أحيا أرض ميتة فهي له) رواه مالك.

2-1-3- اسباب استنزاف الموارد:

إن البعض يتوقع أن البلدان النامية الغنية بالنفط من المفترض تكون هي أكثر ثراء وسلاما وأكثر ديمقراطية واستقرار من جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نتيجة الدخول المتزايدة من إيرادات النفط، لكن الواقع أثبت عكس ذلك، إن البلدان من دون النفط تبدو أفضل وأحسن حالا من البلدان الغنية بالنفط (الريعية) وتعد البلدان النفطية لا أكثر عرضة للحكم المستبد والحروب الأهلية، وأكثر تقلبا من الناحية المالية (Rose،P. :2013).

وأكثر تشوها في الاقتصاد، وعرضه لانتشار الفساد، وتهيئة لظروف الصراع والحروب الأهلية. ويمكن أن نوضح في هذا الجانب أهم أسباب هدر المكونات الرئيسية للموارد الاقتصادية وهي كما يلي:

1-استنزاف الموارد الطبيعية: تعد مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية وسوء استخدامها من أهم المشكلات التي تواجه إنسان هذا العصر، فالإنسان بدأ يستخدم هذه الموارد بصورة مبالغ فيها

وبطريقة لا تأخذ في اعتبارها حاجات الأجيال القادمة من ناحية، ومحدودية الموارد البيئية من ناحية أخر (Magdoff 2011: P. 13-14).

فالموارد الطبيعية هي المخزون الطبيعي غير المستخدم الذي تستفيد منه البشرية، وتتمثل في ما وهبة الله لنا من هواء وشمس وتربة ونباتات طبيعية وحيوانات برية وغيرها، وهي بمعنى آخر تتضمن كل من الغلاف الصخري والغلاف المائي والغلاف الهوائي.

ويمكن تلخيص أهم أسباب هدر الموارد الطبيعية: **(Rinkesh, 2009: P. 2-3)**

- الانفجار السكاني، إذ تؤدي زيادة في عدد السكان مع استمرار نموهم اقتصاديا الى زيادة سرعة معدلات الاستهلاك بالنسبة للفرد مما يؤثر على رصيد الموارد ووجودها في الطبيعة لاسيما إذا كانت الموارد غير متجددة.
- إن سوء استخدام الموارد الطبيعية سببه ضعف الوعي البيئي، وجهل السكان وتخلفهم ثقافيا الى هدر الموارد وتبديدها والإسراف بشكل واضح مما يزيد من تفاقم المشكلة، إذ إن استخدام الطرق البدائية والمتخلفة تكنولوجيا –لاسيما في دول النامية– يؤدي الى ضياع وهدر نسبة كبيرة من الموارد الطبيعية دون الانتفاع منها.
- يتسبب التلوث في تدمير كثير من الموارد الطبيعية ويحولها من موارد منتجة الى موارد غير منتجة وغير مفيدة، بل وأحيانا الى موارد ضارة، ومن هنا يصبح التلوث سببا من أسباب هدر موارد الطبيعية.
- الافتقار الى سياسة التنظيم وتخطيط والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، إذ إن وجود سياسة التنظيم وتخطيط استخدام الموارد واستغلالها بأفضل طريقة ممكنة هو الأسلوب الأمثل الذي يكفل حسن استخدامها والوقاية من هدر الموارد الطبيعية، وهذا يتطلب الدراسة العلمية لأي مشروع من المشروعات التي تستهدف استغلال موارد الطبيعية لمعرفة إيجابياته وسلبياته وتأثيره على موارد البيئة.
- أسباب طبيعية، وهي الأسباب التي لا دخل للإنسان فيها وترجع للطبيعة وتتمثل في تذبذب الظروف المناخية كعدم هطول الأمطار وعدم انتظام هطولها مما يؤ دي الى الجفاف وزيادة ملوحة الأرض ومن ثم تصحرها، وبالتالي عدم الاستفادة منها كأرض زراعة منتجة، كما أثر عدم هطول الأمطار على المراعي، كما تؤدي الفيضانات والأعاصير الى إتلاف الكثير من الموارد الطبيعية.

- اماكن ضمر النفايات، مدافن النفايات العشوائية وغير المنظمة بالشكل الأمثل يؤ دي الى تلوث البيئة وتخريب جمال المدينة، وتأتي مدافن القمامة داخل المدينة نظرا لكمية كبيرة من النفايات التي تتولد عن الأسر والمصانع والمستشفيات. وتشكل مدافن القمامة خطرا كبيراً على البيئة وعلى الناس الذين يعيشون هناك، فضلاً عن انتاج الرائحة الكريهة عند حرقها.

2-استنزاف الموارد المالية: إن إدارة واستخدام الموارد المالية محور يتطلب درجة عالية من البحث والتطوير والتجديد من خلال تحديد الإمكانات المتوفرة وصياغة الأولويات لتوظيفها بفعالية عالية في ظل انخفاض الموارد المالية. فلو فرضنا جدلاً توفر الموارد المالية بصورة كافية، ولكنها لم تجد الإدارة والاستخدام الأمثل لتلك الموارد ستكون النتائج متقاربة مع نتائج ندرة الموارد المالية، بل سيكون الأثر أسوأ عبر نشوء التفاوت الطبقي بسبب تركز الثروات بين قله على حساب الأغلبية. (علي، 2000: ص3).

ويمكن تلخيص أهم أسباب هدر الموارد المالية: (التويجري، 2017: 89).

- هدر متعلق بالإيرادات ويتمثل ذلك في قصور بعض أداء الجهات الحكومية تجاه استثمار مرافقها العامة وعدم الاستفادة من موارد تلك المرافق.
- هدر بسبب سوء استخدام المرافق العامة من قبل المستفيدين
- هدر متعلق بسوء استخدام الآلات والمعدات والسيارات الخاصة بالجهات الحكومية.
- سوء عملية تخزين الأصناف والمواد والآلات بالمستودعات الحكومية وتعرضها للفقد والتلف، إضافة الى تقادم بعض الأصناف وعدم الاستفادة منها نظراً للتطوير التقني.
- التضخم الوظيفي يعتبر سبب في هدر الموارد المادية والمالية.

2-1-4-مفهوم الاستخدام الامثل للموارد:

وبما أنَّ الموارد الاقتصادية في أي مجتمع هي نادرة ومحدودة نسبياً فضلاً عن أنها ليست حكراً على جيل واحد وإنما هي ملك للأجيال المتعاقبة كافة. لذلك يلزم استخدام المتاح منها بطريقة لا تؤدي الى تبديدها وإنما تضمن حمايتها وزيادتها بقدر المستطاع ليستمر عطائها من جيل الى جيل. **(الهيتي واخرون، 2009 :53)**. ويتطلب ذلك تحديد وحصر كافة الموارد المتاحة التي تساهم في العمليات الإنتاجية وتحديد إمكانيات استغلالها للأجيال المختلفة ووضع خطط محكمة لهذا

الاستخدام بطريقة تضمن عدم الإسراف في استخدامها وسن القوانين والتشريعات التي تمنع تبديد هذه الموارد. **(ناصف وعماره، 2007: 17)**.

التي أنعم بها الله عز وجل علينا لنعيش حياة مرفهة وكريمة. لذلك تنهى مبادئ الإسلام عن الإسراف والتبذير في استعمال ما أنعم الله به على الإنسان من موارد البيئة. قال تعالى: يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴿٣١﴾. صدق الله العظيم **(الأعراف: الآية 31)**. وان الإسراف والتبذير ضرب من ضروب الفساد في الأرض المنهي عنه شرعاً قال تعالى: وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴿١٥٢﴾ **(الشعراء: الآيات151–152)** وقد نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن الإسراف في استهلاك الماء في الوضوء. فقد مرَّ بسعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) وهو يتوضأ فقال ما هذا الاسراف يا سعد؟ فقال في الوضوء سرف؟ قال: نعم وإن كنت على نهرٍ جارٍ (اخرجه ابن ماجه). والإسراف من أسباب تدهور البيئة، لاستنزاف مواردها. ويؤدي الى إهلاك الحرث والنسل وتدمير التوازن البيئي، وقد وردت آيات عديدة تنهى عن الإسراف في استخدام مكونات البيئة، قال تعالى: وَالَّذِينَ ِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾ **(الفرقان، الايه67)**.

وقال تعالى: إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ **(الإسراء: الآية 27)**. هذه الآية الكريمة بينت لنا الحقائق والمفاهيم عن الإسراف وخطورته وإنَّ الابتعاد عن الإسراف مبدأ سامي في السلوك الإسلامي. ومن خلاله نستطيع المحافظة على نعم الله عز وجل، لأن النعمة إذا انقطعت قلما تعود كما حث الإسلام في الوقت نفسه على تهيئة الموارد الطبيعية للاستغلال العقلاني أي الاستغلال الأمثل للموارد ويدل على ذلك حديث رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم (من أحيا أرض ميتة فهي له) رواه مالك.

المقصود الاستغلال الأمثل للموارد وفي مقدمتها (النفط) هو حسن استخدامها والانتفاع بها بالطريقة التي لا تؤدي الى نقص في قدرات المجتمع على إشباع حاجات الأجيال القادمة بل تؤدي الى زيادتها. ولا شك إنَّ حسن استغلال الموارد يفرض على الدول المنتجة الالتزام بضوابط معينة عند تحديد المقادير التي يجب انتاجها منها. **(الحداد، 1990: 332– 333)**.

ومن المعروف إن العالم يواجه حالياً مشكلة حادة فيما يتعلق بندرة الموارد أمام حاجات إنسانية غير محدودة يترتب عليه منطقيا درجة عالية من العقلانية في استخدام تلك الموارد وترشيد استهلاكها

وزيادة كفاءتها وتقليل الضائع منها من دون التضحية بأهداف استعمالها وهو يعني أيضاً الموازنة بين الإسراف في استخدامها وبين التقتير في معيشة الفرد أو التأثير على نوعية حياته. **(العبيدي، 2012: 231)**.

مما تقدم يتضح الآتي: (مدور، 2006: 18-25):

أولاً: إنَّ الاستغلال الأمثل هو الاستخدام العقلاني للموارد أي استغلال هذه الموارد بشكل يحقق للإنسان أكبر فائدة ممكنه لأطول مدة زمنية.

ثانياً: عندما يقوم الإنسان باستغلال الموارد استغلالاً عقلانياً يكون قد حقق صيانة وإدامة لهذه الموارد.

ثالثاً: إن الاستغلال الأمثل للموارد هو ميزان ملائم بين خزن الموارد والاحتفاظ بها دون استغلالها مما يؤدي الى توقف الإنتاج وبين الاستنزاف المفرط غير العقلاني الذي يؤدي الى هدر الموارد والتعجيل في نضوبها.

2-1-5-التكنولوجيا والاستغلال الأمثل للموارد:

تعني التكنولوجيا في العصر الراهن استخدام المعرفة العلمية لاستثمار موارد البيئة من جهة وحل المشكلات والتصدي للأخطار البيئية من جهة أخرى **(ايسيسكو،2002: 108)**.

سود اعتقاد لدى البعض أنّ التكنولوجيا هي السبب في تدمير البيئة، الا إنّ تأريخ الحضارة الإنسانية يدل على أنّ الإنسان منذ فجر التاريخ استغل الطبيعة لتحقيق أغراضه دون النظر الى البيئة، وليست التكنولوجيا الحديثة الا إحدى الوسائل التي يستخدمها الإنسان لتحقيق أغراضه.**(الكبيسي،2000: 146)** وعليه ليست التكنولوجيا التي تعمل على تدمير البيئة انما آثار استخدامها، وإنّ أوجه التقدم التكنولوجي الذي وصل اليه العالم يتيح إمكانية استنباط تكنولوجيا نظيفة وفعالة لإدارة النفايات وإعادة استخدامها وخفض انبعاث الملوثات الصناعية وخفض استعمال الطاقة، ومن ثم فإن جميع هذه السبل وغيرها تهدف الى الحد من ظاهرة التلوث البيئي.**(ايسيسكو، 2002: 150)** ويجب أنْ تسعى الدول النامية لاستحداث مثل هذه التكنولوجيا النظيفة كبديل عن التكنولوجيا التقليدية ويجب أن، تتاح لها(البلدان النامية)مثل هذه التكنولوجيا المتسمة بالكفاءة لكي لا ترتفع مستويات التلوث لديها عندما تصنع وتنمو. وذلك بنقلها من الدول المتقدمة الى الدول النامية. **(الكبيسي، 2000: 147)**. وإنّ مصطلح نقل التكنولوجيا قد جرى فهمه حتى الآن في كثير من

الدول النامية ومنها الوطن العربي على أنه نقل مصنع (وسائل انتاج). لمنتج أو عدة منتجات والتدريب على تشغيله وتسويق منتجاته على وفق عقد ترخيص في سند قانوني ويحدد عدداً من الممارسات فيما يتعلق بتعديل عملية الإنتاج وفي السوق المتاحة وفي المواد المستعملة وطرق تأمينها. الا إنّ عملية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة قد لا تتلاءم مع بيئة الدول النامية الأمر الذي قد يؤدي سلباً على عملية التنمية في الدول النامية. إذ يتفق الجميع على أنَّ التكنولوجيا المستعملة في الدول المتقدمة لا تلاءم احتياجات الدول النامية ولاسيما الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. ففي بداية حركة التصنيع في أوربا والولايات المتحدة كانت هذه الدول تشكو من ندرة الأيدي العاملة مقارنة بعناصر الإنتاج الأخرى. وبناءً على ذلك فقد استهدفت جميع الاختراعات تقريباً في هذه الدول التقليل من استخدام العمل وكانت النتيجة في جميع القطاعات الاقتصادية أنْ ازدادت استعمالات التكنولوجيا المعتمدة على الماكنة والتحكم الآلي وكلاهما يلاءم البلدان التي تفتقر الى العمل والتي يتوافر لديها المزيد من المال وهذا لا يتناسب مع البلدان النامية ذات الوفرة في الأيدي العاملة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ استخدام التكنولوجيا المنقولة قد يصنع الحاجة لاستعمال خبرات غير متوافرة في الدول النامية مما يتطلب استيراد الفنيين الأجانب الذي يؤدي بدوره الى زيادة التكاليف وعرقلة عملية التنمية.

وأخيراً قد تكون التكنولوجيا المنقولة مصممة لإنتاج الصنف والنوعية الخطأ على سبيل المثال التكنولوجيا المنقولة مصممة لإنتاج أقمشة صناعية في بلد يكون القطن فيه رخيصاً. ويمكن معالجة هذه المشكلة من خلال أمرين أولهما، يمكن استعمال تكنولوجيا الدول المتقدمة مع إجراء بعض التعديلات والتحويرات عليها لتصبح أكثر ملاءمة مع بيئة الدول النامية، وهذا ما يسمى توطين واستيعاب التكنولوجيا، فيتم عندما يتمكن المختصون المحليون أو الوطنيون من فهم عمليات الإنتاج ومواصفات المواد المستعملة مع المقدرة على تطويرها وتحسينها لتجّاري التطور العالمي لهذه التكنولوجيا إذ يبقى المصنع يجاري التنافس العالمي الحاصل نتيجة التطور التكنولوجي للمواد والعمليات الداخلة في تصنيع هذا المنتج. أما الأمر الثاني، فهو أنْ تقوم الدول النامية بنفسها بالأبحاث العلمية لتطوير تكنولوجيا تلاءم الأوضاع المحلية وهذا ما يسمى توليد التكنولوجيا فيكون بإيجاد تكنولوجيا جديدة مبتكرة أو مطورة محلياً يمكن بوساطتها تصنيع منتجات مستحدثه منافسة عالمياً.**(جبلز واخرون، 2009: 351-349)** لقد كان للتقدم التكنولوجي الذي حدث نتيجة الثورة الصناعية أثر كبير في إحداث مشكلات بيئية خطيرة. الأمر الذي أدى الى إحداث ضغوط كبيرة

على الموارد الطبيعية ولاسيما تلك الموارد غير المتجددة ومن ثم اختلال توازن النظام البيئي. **(الخطيب، 2000 :3)**

نتيجة لتكنولوجيا تفتقر الى الكفاءة أو عمليات التبديد وتكون نتيجة أيضاً الإهمال والافتقار الى فرض العقوبات الاقتصادية، الأمر الذي يحتم على الدول الأخذ بمبادئ التنمية المستدامة التي تعني هنا التحول الى تكنولوجيات أنظف وأكفأ والتقليص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية الى أدني حد والعمل على تقليل النفايات الى أقل ما يمكن وتدوير النفايات المتبقية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيا أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية الأمر الذي يهدف الى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية وأنْ يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأنْ يحول دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة، وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضاً الى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية ولاسيما في البلدان الأشد فقراً. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. **(اديب، 2002: 9)**.

2-2 -التنمية المستدامة (المفهوم – الخصائص-الابعاد-المؤشرات)

2-2-1 مفهوم التنمية المستدامة وتطوره:-

إنَّ الاستدامة في التنمية (التنمية المأمونة بيئياً) تعني عدم تحميل الأجيال اللاحقة أعباء تنمية اليوم، وتعني ضرورة الحفاظ على البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، ومن ثم تعني بأنّ موضوع البيئة أصبح ليس بالمتغير المستقل عن الاسلوب الذي يتبعه الإنسان في حياته (التنمية الاقتصادية)، بل هو دالة في ذلك الاسلوب إذ إنَ التنمية الاقتصادية تؤثر في الطبيعة ومواردها، والأخير يعد القوة الدافعة (المدخلات) للتنمية الاقتصادية، وحتى الآن يجري التركيز على جانبين من خصائص الموارد الطبيعية التي تتأثر بشكل واضح بسبب التنمية هما. (الكبيسي، 2005، 62)

أولاً: النفاذ الذي يترتب على إتباع أساليب تستنزف الموارد الطبيعية.

ثانياً: التشويه الذي تتعرض له الموارد والبيئة بسبب التلوث الذي قد تتجاوز آثاره حدود المجتمع.

لذا استخدم اقتصادي والتنمية تعبير التنمية المستدامة محاولة منهم لإيضاحا لتوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي من ناحية والمحافظة على البيئة من ناحية أخرى. **(الهيتي، 2010: 80)**. فبرزت فكرة هذا المفهوم لأول مرة في استراتيجية الحماية الدولية التي أقرها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة في عام 1980. وأهم ما نصت عليه وثيقة الاستراتيجية. تأكيدها أنّ تدمير البيئة لم يعد مقتصراً على الدول الصناعية، بل تعداه الى الدول النامية أيضاً، ولاسيما في حالة ترافق الفقر فيها مع النمو السكاني وقد أشار هذا الموقف الى تباين واضح مع الفكر البيئي السائد، الذي نظر الى النمو الاقتصادي باعتباره المهدد لنوعية البيئة. **(البستاني، 2009: 46)**

يعود تاريخ ظهور مصطلح التنمية المستدامة الى بداية السبعينيات ولاسيما في دراسات معهد "**وولد ووتش**"، حيث بينت الدراسات عدم وجود برنامج تنموي يكون صالحاً لجميع الدول، وكذلك وقوع دول العالم الثالث في فخ برامج التنموية القادمة من الغرب بعد التحرر من السيطرة الاستعمارية واعتمادها على مقايس تتجاهل العلاقة بين الطبيعة والمجتمع مثل الإنتاجية ومعدلات الاستهلاك، وبين "**جون بروهمان John Brohman**"ان جميع نظريات التنمية كانت تعتم على الاستهلاك الجائر للمورد الطبيعية ولاسيما في الدول النامية، واشار"**بلاك Black**" الى أن نظريات التنمية تلك أسهمت في تدمير حزام الغابات الاستوائية بشكل كبير، وانشاء البنية التحتية على حساب البيئة الطبيعية، مما أدى الى المطالبة بمواجهة السياسات السلبية التي تبنتها الدول الغنية وصندوق النقد

الدولي والبنك الدولي تجاه دول العالم الثالث، وظهور برامج تنموية تراعي البيئة وترسخ مفهوم التنمية المستدامة، وبدا الاهتمام الدولي بمفهوم التنمية المستدامة من خلال سلسلة من المؤتمرات والتقارير **(ناجي،.2013 ،13)**

ولقد تميز عقد الثمانينيات من القرن المنصرم بتوسع مفهوم التنمية المستدامة والذي تمت صياغته للمرة الأولى من خلال تقرير (مستقبلنا المشترك Our Common Future) الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم برونتلاند وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً جديداً وثورياً في الفكر التنموي إذ إنه وللمرة الأولى دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وهو أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم. **(وردم، 2003: 185)** ومفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني فالبعض يرى إنَّ التنمية المستدامة أنموذج تنموي وبديل مختلف عن الأنموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج من علاقته بالبيئة لذلك هناك تعريفات متعددة ومتنوعة ومتداخلة، إنَّ هذا التداخل بين التعريفات والشروط والمتطلبات هو أكثر ما يميز أدبيات التنمية المستدامة في المرحلة الراهنة. **(سماقه ني،2006: 98)** وحصر تقرير الموارد العالمي الذي نشر عام 1992 والذي خصص بأجمعه بموضوع التنمية المستدامة موضحاً هذا الخلط من خلال إجراء مسح شامل لأهم تعريفات هذا الموضوع واستطاع التقرير حصر عشرين تعريفاً واسع التداول للتنمية المستدامة، وقد حاول هذا التقرير توزيع التعريفات على أربع مجموعات هي الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية، التقنية والإدارية، البيئية. **(الربيعي، 33:2009)**

أولاً: التعريفات الاقتصادية: بالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة. **(ايسيسكو، 2002: 119)**

ثانياً: التعريفات الاجتماعية والإنسانية: التنمية المستدامة تعني السعي بغية استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط والتنمية. **(الربيعي، 2009: 34)**

ثالثاً: التعريفات التقنية/الإدارية: التي ترى بأنّ التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع الى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج

الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي لا تؤدي الى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.

رابعاً: التعريفات البيئية: تركز على الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم مما يؤدي الى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية. **(سمغاني، 2006: 99-100)** ولعل تعريف منظمة اليونسكو UNESCO الذي جاء ضمن وثائقها يُعدُّ أشمل وأدق هذه التعارف إذ يرى "بأنّ على كل جيل أنْ يخلف وراءه مياه وتربة نقية وغير ملوثة كما كان الحال عندما وصلت اليه، وعلى أنْ يخلف وراءه عينات لكل الحيوانات التي وجدها على الأرض غير منقرضة. وأنّ القاسم المشترك لهذه التعريفات الاقتصادية والبيئية والإنسانية والتقنية هي أنّ التنمية لكي تكون مستديمة يجب أنْ:**(الجلبي، 2003: 41)**

1. لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.
2. ألا تؤدي الى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.
3. أنْ تؤدي الى تطور الموارد البشرية (المسكن-الصحة-مستوى البيئة-أوضاع المرأة-الديمقراطية-حقوق الإنسان).
4. أنْ تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أنْ لا تدمّر البيئة. وأنْ تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية.

وتهدف التنمية المستدامة الى تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل. ويشير مفهوم التنمية المستدامة الى قيمة أخلاقية في غاية الأهمية وهذه القيمة هي المساواة بين الأجيال التي أصبحت أحد أهداف الإدارة البيئية كما نبه هذا المفهوم كل دولة الى أهمية استثمار مواردها. **(ايسيسكو، 2002: 119-120)** وإنّ التنمية المستدامة هي التي تحقق التوازن بين التفاعلات لمنظومات البيئة الثلاث (المحيط الجوي، المحيط الاجتماعي، المحيط الصناعي) وتحافظ على سلامة النظم البيئية وحسن أدائها، وهي أيضاً مجموعة السياسات والإجراءات المتخذة لنقل المجتمع الى وضع أفضل باستخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ولتحقيق التوازن بين بناء الطبيعة وهدم الإنسان لها ويوضح الشكل(2) التنمية المستدامة مقارنة بالتنمية غير المستدامة.**(العمراني، 2006:**

25) أما في الثقافة العربية الإسلامية فإنّ، مفهوم التنمية المستدامة ليس بحديث وإنما قديم بقدم وجود الإنسان على الأرض، إذ خلق الله ﷻالأرض بما فيها من نعم وخيرات وفق نظام دقيق ونواميس لا طاقة لكائن عليها، قال الله تعالى: إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ **(القمر: اية 49)** وقد سخر الله تعالى الأرض بما فيها من مخلوقات لخدمة الإنسان لكي يستعين بها في حياته وفي عمارة الأرض وذلك مصداقا لقوله تعالى: أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ **(لقمان،الآية20)** ولكي يتمكن الإنسان من الانتفاع من هذه النعم فانه لابدّ أنْ يحافظ عليها ويحول دون هدرها أو تدميرها ويعمل على إدارتها وتنميتها بالشكل الذي يتناسب مع شخصية وثقافة الفرد في المجتمع العربي الإسلامي.**(غنيم وأبو زنطة، 2010: 90)**. وقد ورد مضمون التنمية تحت مصطلح العمارة والتعمير، يقول سبحانه وتعالى: وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ...ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ **(هود،آية:61)** ويقول علماء التفسير إن الآية الكريمة تحث على طلب العمارة، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب وفي هذه الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض، قال علي بن أبي طالب(كرم الله وجهه) لنائبه على مصر:(ليكن نظرك في عمارة الأرض، أبلغ من نظرك في استخراج الخراج، لان ذلك لا يدرك الا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد). وانطلاقا من المنظور الإسلامي الداعي الى تعزيز كرامة الإنسان وتحقيق عمارة الأرض بالعمل الصالح الذي هو أساس التنمية المستدامة وترسيخ التكافل الاجتماعي بالحض على إطعام المسكين ورعاية اليتيم والحث على إعمار الكون وإصلاحه وتنميته دون إفساد أو تبذير والتأكيد على العلاقة المتينة بين الأرض والإنسان في النشأة والتنمية، ومؤازرة الجهود الإقليمية والدولية التي تسعى الى الرفع من مستوى حياة الجنس البشري بواسطة التنمية المستدامة وصولاً الى حياة إنسانية كريمة تزدهر في بيئة صالحة لتلك الحياة **(ايسيسكو، 2002: 129)**.

شكل (1) مفهوم التنمية المستدامة مقارنة بعواقب التنمية غير الملائمة

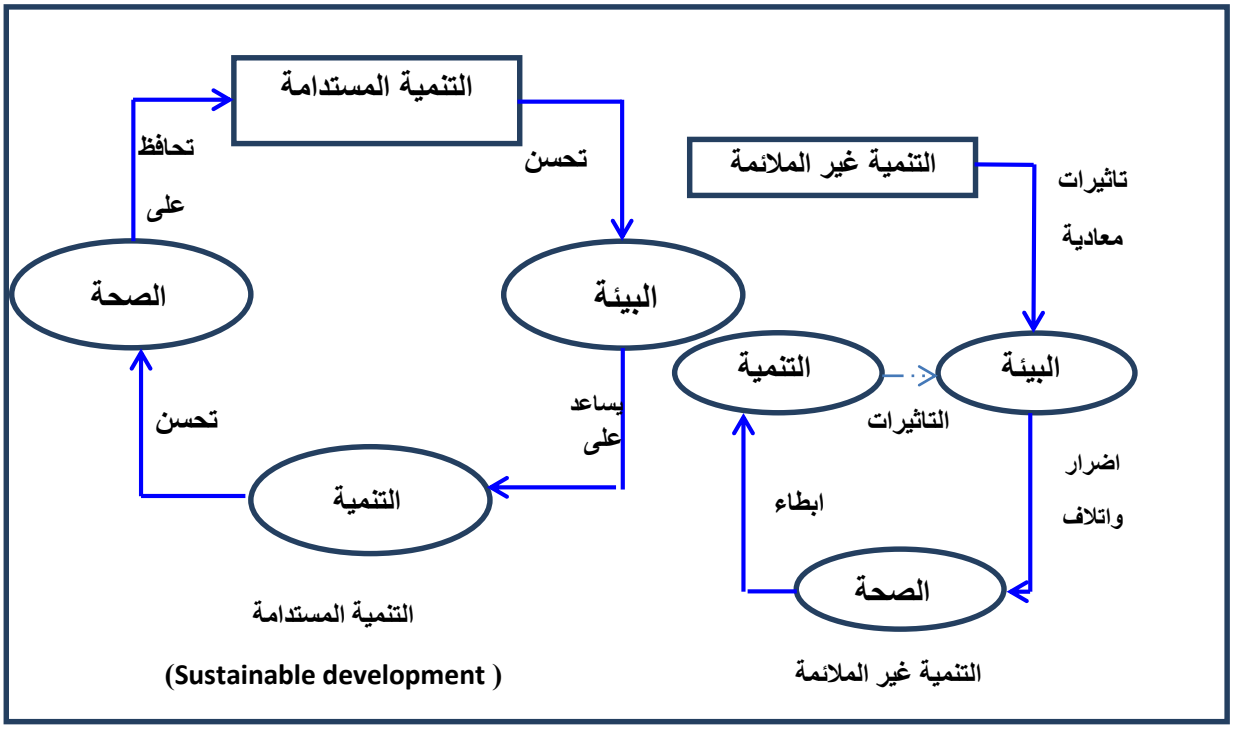

المصدر: فرح بشير خليفة العمراني،2006، العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص26.

2-2-2- خصائص التنمية المستدامة:

إنَّ من خصائص الاقتصاد الذي يتلاءم مع مبادئ الاستدامة هو الاقتصاد الذي يستطيع المحافظة على بقائه وإنّ أساس الاقتصاد المستدام يأتي من خلال تصميم جديد يحدث تحولاً من مبدأ استنفاذ الموارد الطبيعية الى مبدأ إعادة التجديد والاستخدام سواء في مجالات الطاقة أو المواد الخام أو الإنتاج أو الاستهلاك**(وردم،2003: 261-262)**. ومن أجل معرفة ماهية التنمية المستدامة بشكل واضح لابدَّ من التعرف على خصائصها التي تمتاز بالديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة كلما تحقق مستوى معين من التطور تطلب ذلك الانطلاق الى مستوى أعلى لمرحلة لاحقة وهذه الخاصية تعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة. **(الدليمي والموسى، 2009 :27)**.

ومن هنا يمكن أن نبين أهم خصائص التنمية المستدامة بما يلي.**(توفيق وآخرون، 1992: 13)**

أولاً: الاستمرارية وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه بما يمكن من الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.

ثانياً: تنظيم استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

ثالثاً: تحقيق التوازن البيئي وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية وانتاج الثروات المتجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

رابعاً: هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل مركباته وعناصره الأساسية والتي تتمثل بالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي التي تأخذ مثال عليها دورات المياه والغازات والعناصر والمركبات لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي أو تلويثها بما يتعدى حدود طاقتها القصوى على التنمية الذاتية.

خامساً: تعد تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين السياسات المستخدمة في استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيارات التكنولوجية والشكل المؤسسي بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية بما يحافظ عليها وهنا ستتحقق التنمية المستدامة المنشودة.

سادساً: إن النقطة المحورية للتنمية المستدامة هي التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة. إن عنصر الوقت والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستدامة أي أنها تنمية يُعدُّ البعد الزمني فيها هو الأساس. فهي تنمية طويلة المدى وتعتمد بالضرورة على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول مدة زمنية مستقبلية.

سابعاً: تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع، وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم ولها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة.

ثامناً: تركز على أساس نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

2-2-3-ابعاد التنمية المستدامة:

2-2-3-1-البعد الاقتصادي (The economic dimension):- ويعني استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي خلال فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام والمسكن والنقل والصحة والتعليم.

2-2-3-2-البعد البيئي (Environmental dimension):- يركز هذا البعد في التنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، اما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنَّه يؤدي الى تدهور النظام البيئي (غنيم، 2006، 39).

2-2-3-3-البعد الاجتماعي (The social dimension):- يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان وهو يشكل جوهر التنمية المستدامة وغايتها وهدفها النهائي، ومن خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الى جميع المحتاجين لها، فضلا عن ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار (غنيم وابو زنط،2010، 35) الشكل (2) يوضح ترابط ابعاد التنمية المستدامة.

شكل (2)

ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة

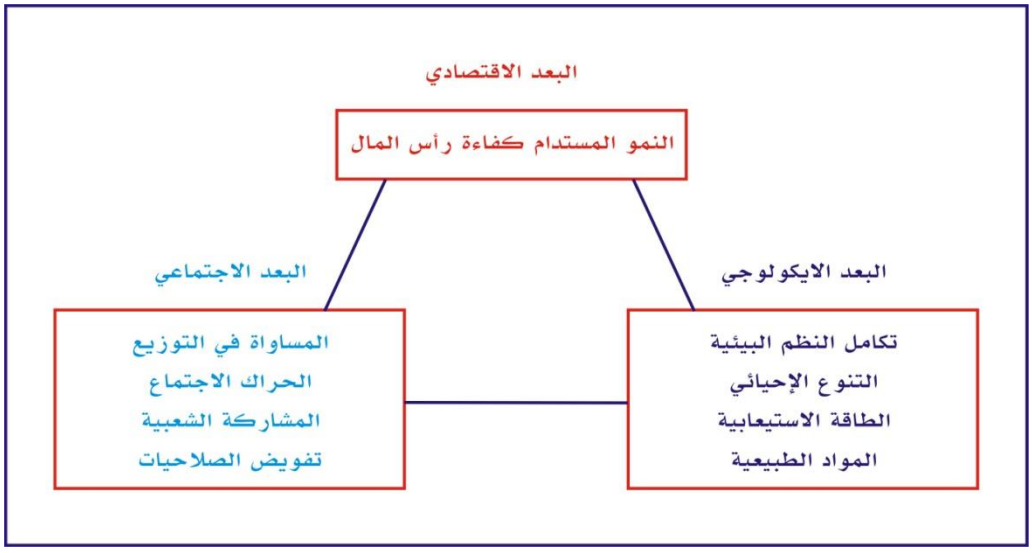

المصدر: عثمإنَّ محمد غنيم وماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار صفاء، عمإنَّ، 2006، ص41.

والجدول (1) الاتي يبين ابعاد التنمية المستدامة وعناصرها بصورة أكثر توضيح.

جدول (1)

الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستدام	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة راس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
اشباع الحاجات الأساس	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر: عثمإنَّ محمد غنيم وماجده ابو زنط، اشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي–الجامعة الاردنية، عمان، المجلد 35، العدد1، 2008، ص177.

شكل (3)

تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

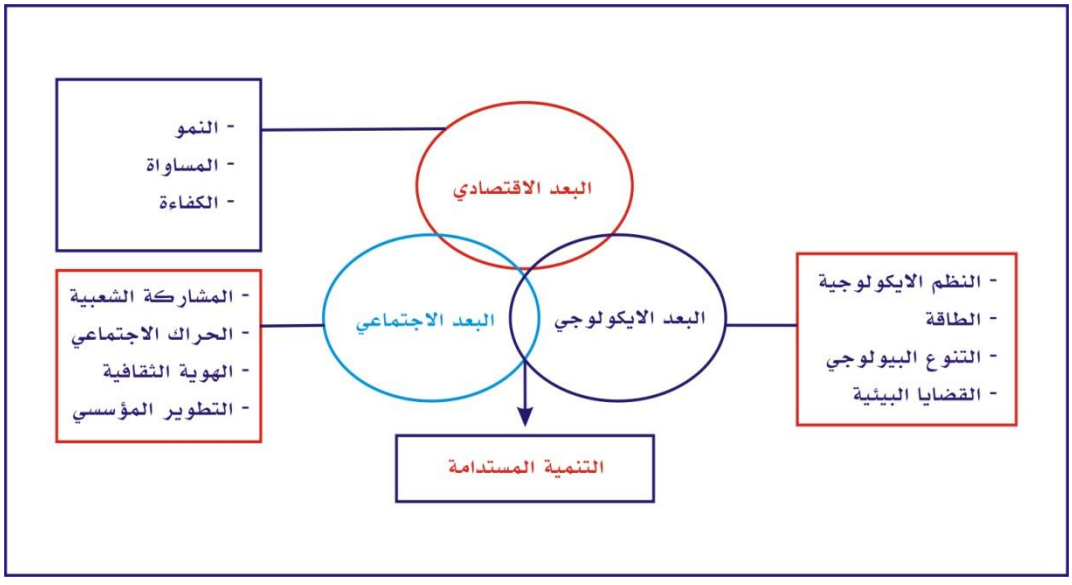

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار صفاء، عمان، 2006، ص42.

2-2-3-4- تكامل أبعاد التنمية المستدامة:

يجب أن تكون سياسات واستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة شاملة وتتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية حيثما كان ذلك مناسباً. إنّ السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب تغييراً في السياسات في العديد من القطاعات وضمان الترابط فيما بينها لكن لسوء الحظ غالباً ما تفسر التنمية المستدامة تفسيراً ضيقاً على أنها موضوع بيئي له مدلولاته لدى مجموعة صغيرة من المجتمع في كثير من البلدان أسندت مسؤولية التنمية المستدامة الى وزارات ودوائر ذات مصادر ضئيلة وغير مؤثرة في أوساط الحكومة وهكذا يتم إعاقة العملية الرئيسة لإيجاد سياسة تكامل بين القطاعات المختلفة فعلى الدول ولاسيما النامية أنْ تتجنب هذا المطب وأنْ تتعامل مع البيئة كقطاع قائم بذاته وأنْ تتبنى التزامات سياسية عالية المستوى نحو بناء استدامة مستقبلية ذات أهداف عملية. **(تقرير التنمية البشرية الثاني، قطر، 2009، 131)**. وكمثال على كيفية التكامل ما بين أبعاد التنمية المستدامة في قضاياً تنموية محددة يوضح الجدول (2) الأهداف الرئيسة من تحقيق التنمية المستدامة في سبع قضاياً تنموية مهمة هي (المياه والغذاء والصحة، والمأوى والخدمات، والطاقة، والتعليم والدخل) فلو ركزنا على قضية الطاقة كقضية تنموية، ففي بعدها من حيث الاستدامة الاقتصادية هي لضمان الإمداد الكافي والكفؤ للطاقة والاستدامة في بعدها الاجتماعي هي لضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة وبدائل الوقود الخشبي، وكذلك الاستدامة في بعدها البيئي يتركز على خفض الآثار البيئية للوقود واستعمال البدائل المتجددة اما الاستدامة في بعدها المؤسساتي يكون ضمن تبني استراتيجيات للطاقة ذات الكلف المناسبة والآمنة وإقامة المشاريع للطاقة المتجددة.

جدول (2)

تكامل إبعاد التنمية المستدامة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية	الاستدامة المؤسساتية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية	تامين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية	التنمية الشاملة للموارد المائية بهدف ضمان استثمارها على أفضل وجه عن طريق الاستخدام الأمثل للمياه ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية وترشيد استهلاكها
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من اجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير	تحسين الإنتاجية وإرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والأسماك وموارد المياه	دعم القطاع الزراعي لضمان توفير الغذاء المناسب للإفراد
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة	وضع التدابير الصحية مثل برامج التطعيم والواقيات لمنع حدوث المرض أي التدخل لمنع المرض بدلا من علاجه
الخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالإضافة الى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية	التعاون التجاري الدولي لضمان توفير الخدمات
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللاستعمالات المختلفة	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة لاسيما بدائل الوقود الخشبي	خفض الآثار البيئية للوقود الحضري على نطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى	وضع استراتيجيات لاستخدام طاقة متوفرة وذات تكلفة مناسبة وان تكون أمنة. وإقامة مشاريع للطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من اجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية	تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية لتطوير التعليم
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وصنع الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية	العمل على رفع المستوى المعاشي للإفراد وذلك بتوفير فرص عمل ملائمة وتقليل حجم وفجوة الفقر وذلك من خلال العدالة في توزيع الدخل

المصدر/ الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

-باتر محمد علي وردم،2003، العالم ليس للبيع – مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص194.

-عيادة سعيد حسين علي، 2010، نحو استراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص63.

2-2-4-مؤشرات التنمية المستدامة:

إن مؤشرات التنمية المستدامة تعكس حقيقة أنّ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية هي جوانب مترابطة ومتكاملة ومتداخلة وأي تغير يطرأ على جانب منها فإنه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب الأخرى فضلاً عن أن هذه المؤشرات تم تطويرها لمتابعة التقدم الحاصل وتقييم فاعلية وأثر السياسات التنموية المطبقة على تنمية واستغلال الموارد الطبيعية إذ هي عملية قياس التنمية المستدامة. **(غنيم وابو زنط، 2010: 254-255)** ويمكن إيضاح موجز لجوانب مؤشرات التنمية المستدامة كما يأتي:

2-2-4-1- المؤشرات الاقتصادية:

يشكل كل من التجارة والاستثمار عنصرين أساسيين في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ومن المسائل الضرورية لمساعدة الدول النامية على بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحسين إمكانيات الوصول الى الأسواق وتحويل الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وتخفيف عبء المديونية الخارجية، والقضاء على الفقر واستغلال الموارد الطبيعية والإنتاج والاستهلاك، وترتبط كافة هذه المسائل ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي أو انعدامه.**(الهيتي، 2009: 31 - 32)** وتتمثل المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية المستدامة بالمؤشرات الآتية:

أولاً: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

على الرغم من أن تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية والمتمثلة برفع المستوى المعيشي للفرد، إذ قد يرتفع ذلك المتوسط دون أنْ يصاحب ذلك تطوراً حقيقياً بالمستوى المعيشي لمعظم الأفراد، ومع ذلك عُنيت أدبيات التنمية بهذا المؤشر باعتماده مؤشراً تنموياً يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، وهذه الزيادة قد تؤدي الى رفع مستويات المعيشة، في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات، فضلا عن عدالة التوزيع.**(الجلاج، 2011: 80 - 81)**. وتتجلى الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر بكونه يعكس معدلات النمو الاقتصادي، وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن بناء قاعدة صلبة للتنمية المستدامة تستلزم تطور القدرات الاقتصادية للبلاد عن طريق وسائل يأتي في مقدمتها تحقيق معدلات نمو اقتصادي بصورة

مطردة من جهة، وأن تتخطى معدلات نمو دخل الفرد معدلات نمو السكان من جهة أخرى، وبناءً على ذلك نستطيع القول إن تحقيق زيادة مستمرة ومطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعد شرطا ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة.**(العكيدي،2005: 46)**.

ثانياً: نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي:

يشمل الإنفاق على الإضافات الى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر يقيس نسبة الاستثمار الإجمالي الى الإنتاج، ويعبر عنه كنسبة مئوية، وهنا ينبغي الإشارة الى أهمية تخصيص قسط كبير من التكوين الرأسمالي، ولاسيما في المراحل المبكرة منها، لقطاع بناء الإنشاءات بهدف توسيع مشروعات البنية الأساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة هذا من جهة وزيادة معدلات الاستثمار من الموارد والإمكانات الذاتية من جهة أخرى. **(سماقه ني، 2005: 85)**

ثالثاً: كفاءة الاستثمار:

في الغالب إنّ البلدان وحسب النظرية الاقتصادية لا تعتمد على زيادة حجم الاستثمارات فحسب، وإنما تعتمد أيضاً على كفاءتها (انتاجيتها) لأنه كلما كانت كفاءة الاستثمار عالية كلما أمكن رفع معدل النمو بأقل حجم من الاستثمارات، ومن هنا تبرز الأهمية على التأكيد على رفع كفاءة الاستثمار في تخطيط التنمية، ولغرض احتساب كفاءة الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني يمكن استخدام مؤشر الكفاءة النسبية المشتق من معاملات رأس المال/ الناتج، إذ إن: **(علي، 1983: 63)**

$$\text{مؤشر الكفاءة النسبية} = \frac{\text{رأس المال/ الناتج على مستوى الاقتصاد}}{\text{رأس المال/ الناتج على مستوى القطاع}}$$

رابعاً: المديونية الخارجية والاستقرار الاقتصادي:

تعاني بعض البلدان النامية غير النفطية من نقص في الاحتياطي النقدي الأجنبي بسبب عوامل داخلية تتحمل مسؤوليتها وعوامل خارجية فرضت عليها بوصفها الطرف الضعيف أمام القوى الدولية من بلدان صناعية ومؤسسات دولية كما ساعد عجز المصادر المحلية عن تغطية نقص الموارد المالية لمساعدتها في القيام بالاستثمارات وزيادة استيرادها من السلع بنوعيها الإنتاجي والاستهلاكي لمواجهة الطلب المحلي ودعم اقتصاداتها، ومن أجل النهوض بمجتمعاتها وتحقيق التنمية الاقتصادية،

تم التوجه نحو المصادر الخارجية للتمويل عن طريق الاقتراض لتغطية النقص في المدخرات المحلية اللازمة للاستثمارات. والديون الخارجية هي اتفاق بين طرفين مدين محلي ودائن خارجي، تقدم بموجبه مبالغ مالية بشكل قرض لقاء تعهد المدين بتسديد المبلغ الأصلي والفوائد المترتبة عليه خلال مدة القرض الذي يستخدم عادة لتمويل الإنفاق الاستثماري، لذا يعد وسيلة فعالة لزيادة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار. **(الشماع وعزيز، 1999: 46)** وتتوقف قدرة الدولة في الحصول على القروض الداخلية والخارجية على درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فدرجة الاستقرار السياسي والاجتماعي السائدة داخل الدولة تُعدّ شرطا ضروريا لحصول الدولة على القروض العامة بصورة اختيارية، فإذا لم يتوافر هذا الشرط فان الإفراد داخل البلد والأجانب لن يقبلوا على الاكتتاب في سندات القروض العامة الداخلية والخارجية الامر الذي قد يؤدي الى تدهور اقتصاد تلك الدولة. **(النجار وشلاش، 1991: 415)**

خامساً: نصيب الفرد من استهلاك الطاقة:

يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة في بلد معين بهدف إبراز مستوى الإنتاج ومستوى الرفاهية في البلد المعني بفاعلية أنظمة انتاج الطاقة.

2-2-4-2-المؤشرات الاجتماعية:- وتشتمل على عدد من المؤشرات أهمها:

أولاً: الفقر:

إن علماء الاقتصاد يميزون ما بين الفقر النسبي والمطلق، إن الفقر المطلق يتحقق عندما يفشل الناس في الحصول على موارد كافية للمحافظة على حد أدنى معين من الصحة والكفاءة البدنية، والتي غالباً ما يتم قياسها أو التعبير عنها بمقدار السعرات الحرارية أو مستويات التغذية. أما الفقر النسبي فيتم التعرف عليه أو تحديده من خلال المستويات المعاشية العامة ضمن مجتمعات مختلفة وبالتالي فإن مستويات الفقر في هذه الحالة تتباين فيما بين المجتمعات بمرور الزمن. **(Dictionary.1994: p.328)**. وبالمقابل فإن مفهوم التنمية المستدامة تم تعريفه من خلال تقرير لجنة برونتلاند عام 1987 الذي جاء بعنوان ((مستقبلنا المشترك)) بأنها تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي ولكن ليس على حساب الإضرار بمقدرة وإمكانية الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم إن هذا المفهوم للتنمية المستدامة يعني بالدرجة الأساس: **(محمد، 2009: 30)**

1- تقديم العون والمساعدة للفقراء حتى لا يصبحو مجبرين على اللجوء الى خيار واحد لا بديل له يتمثل في تدمير بيئتهم التي يعيشون فيها.

2-إن هناك حاجة ماسة لتعزيز روح المبادرة والابتكار لدى البشر.

3-إنَ الموارد البشرية تعد الموارد الرئيسة والأساسية في عملية ومفهوم التنمية المستدامة.

وإنّ الفقر هو نقص في القدرة الإنسانية (الفردية أو الفئوية) التكوينية أو التمكينية كما أنه خلل في أداء المؤسسات المعنية في التعامل مع ذلك النقص من خلال استثمار موارد البيئة وإيجاد نظام عادل للإنتاج والتوزيع أو الاستهلاك مما يجعل فرص الإنسان في الحصول على عمل مدر لدخل مناسب محدودة او معدومة ويؤدي بالتالي الى حرمان كلي أو جزئي في إشباع الحاجات الأساسية. **(حمزة، 2011: 36)** وإن تخفيف الفقر في البلدان النامية أصبح ضرورة ملحة وهدفاً واضحاً في عملية التنمية من خلال تحديد مفهومة وطرق قياسه في البلدان الفقيرة والغنية والتي تستعمل نفس التعبير وبالشكل الذي لا يسمح بإخفاء حقيقته ويتعين على البلدان النامية القيام بإجراءات أساسية لمكافحة الفقر وكما يلي:

1- إعادة النظر في نموذج التنمية وفي الجوانب الآتية:**(السامرائي، 2006: 64)**

أ-العلاقة مع السوق المحلي والعالمي لتطوير الحوافز التنافسية وإزالة الاحتكارات العامة والفصل بين النشاط الاقتصادي والنشاط السياسي لتكوين القرارات مستندة على أسس تتبع من إدارة كفوءة وعادلة ضمن بيئة قانونية مستقرة.

ب-دعم متميز للعنصر النسائي من خلال مقارنة مقياس التنمية البشرية ومقياس التنمية حسب النوع في تقرير التنمية البشرية لعام 1997.

ج-توافر المعلومات الشاملة والدقيقة للفقر ومحدداته لغرض إنشاء خرائط للفقر واتجاهاته من خلال بيانات أسرية حديثة وتحليلها بدقه لكي تغطي جميع جوانب الفقر باعتباره قصور في القدرة الإنسانية.

2- التخفيف من آثار التكيف الهيكلي وما يتبعه من زيادة في التهميش والتفكك الاجتماعي من خلال إيجاد شبكات أمان اجتماعي كمؤسسات دائمة تقوم بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ضمن سياسات جيدة لا تكفي بتقديم المعونة وإنما رفع القدرة الإنسانية للمستفيدين.

3- إطلاق طاقة الفقراء من خلال الاستثمار العام في رأس مالهم البشري وزيادة الفرص اللازمة في الحصول على الأصول الإنتاجية والتحكم فيها، وتطوير إمكاناتهم التعليمية من خلال إصلاح النظام التعليمي في البلدان النامية والتأكيد على الدور البارز للتعليم في عملية التنمية البشرية المستدامة؛ لأنه يحقق نمو قدرات الإنسان وطاقته الفعلية والنفسية والمهارة.

ثانياً: التعليم:

يؤدي التعليم دوراً مهما في تنمية الابتكارات العلمية والتكنولوجية في المجتمع، لذلك اهتمت الدول بضرورة الاستثمار في التعليم، وجرى التأكيد عليه من خلال الاهتمام الواضح من الاقتصاديين والمهتمين بالتنمية المستدامة، كما كان الاهتمام مركزاً على دراسة طبيعة التفاعل بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي ومحاولة معرفة مدى إسهام التعليم في تنمية الموارد البشرية الذي ينعكس بدوره على التنمية الاقتصادية وتوظيف رؤوس الأموال في التعليم وغيره من وسائل تنمية الموارد البشرية، لذا يعد الإنفاق على التعليم استثماراً في رأس المال البشري كونه يزيد من الناتج القومي.

وأن من أولى المهام الملقاة على التعليم هي تزويد الأيدي العاملة بالإمكانات والمهارات التي يتطلبها النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات. وعليه فإنّ المؤشر الذي يسترشد به جهاز التعليم هو نمط الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة وذلك لأن أعداد الأيدي العاملة المؤهلة تحتاج الى مدة طويلة وعليه فأنَّ تحقيق تنمية مستدامة لا يمكن أنْ يتم الا من خلال تنمية بشرية تقوم على أساس الاهتمام بالوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، وهذا يتحقق من خلال الاهتمام بالتعليم، لكون الوعي يشكل انعكاسا للواقع الطبيعي والاجتماعي بما يمثل لدى الناس من أفكار ووجهات نظر ومفاهيم في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللذان يحددان القدرة على استيعاب ظروف التنمية المستدامة. **(الطائي، 2005: 41)**

ثالثاً: الأمن:

الأمن هو اطمئنان النفس وزوال الخوف والشعور بالإيمان والأمانة وقد ورد في القران الكريم قوله تعالى: الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ **(سورة قريش، آية 4)** وعن رسول الله ﷺ قال: (الأمنُ والعافية نعمتان مغبونٌ فيهما كثيرٌ من الناس) رواه الطبري. وإنّ بقاء ونماء الإفراد والمجتمعات والأمم مقرونا بالأمن، لأنه يحقق الأمانة وينشر العدالة ويحرر الناس من الخوف، وبه صلاح الأمة ونهضتها من جميع جوانب الحياة المختلفة. فالأمن والأمان لغة مشتركة في المجتمعات وهو صوت

ينتظر صداه بشكل دائم، وهذا ما يؤكد عليه الإمام أبو بكر الرازي فيقول الأمن (هو شعور الإنسان بالاطمئنان على دينه ونفسه وأهله وماله وسائر حقوقه، وعدم خوفه من الحاضر أو المستقبل). **(الرازي، 1981: 17)** كما أنه الحالة التي يشعر بها الإنسان بالاطمئنان على مصادر رزقه انتظاما وكفاية وعلى ذاته جسداً وعقلاً وكرامة ومكانة وهوية، وعلى سلامة بيئته فضلاً عن إحساسه بالرضا على مدى الحرية المتاحة له في تقرير مصيره والمشاركة في حياة مجتمعه والوصول الى موارده والاطمئنان على فرص مستقبلة. وتعرّف لجنة أمن الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بأنه: هو حماية الجوهر الحيوي لحياة البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان لنفسه، فامن الإنسان يعني حماية حرياته الأساسية، تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة، ويعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة والمتفشية، إذ يصل استخدام العمليات التي تبني على مواطن قوة الإنسان وتطلعاته، ويعني إيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية التي تمنع الناس من البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة. **(حمزة، 2011: 70)**

رابعاً: الصحة:

تعرف منظمة الصحة العالمية الصحة على أنها (حالة من الكمال البدني والنفسي والاجتماعي، وليس مجرد الخلو من المرض والعجز) **(منظمة الصحة العالمية، 2005: 13)** ويعرفها بعض المختصين بأنها (علم وفن منع المرض وإطالة الحياة وتعزيز العافية عن طريق تنظيم الجهود على مستوى المجتمعات والأفراد والمنظمات العامة والخاصة). وتبعاً لهذا المفهوم لا يمكن تلبية الحاجة الى الصحة الا عن طريق إشباع كل الحاجات الأخرى. وتصبح الرعاية الصحية في تعريفها التقليدي والحضري، هي ابعد ما تكون من الإسهام في إشباع الحاجات الصحية؛ لأن هذا الإشباع يتم تحقيقه أساسا عن طريق الغذاء الكافي والسكن المناسب والملبس والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي... الخ.

ومع ذلك فإن من محور الصحة العامة هو التدخل لمنع المرض بدلاً من علاجه، عن طريق مراقبة الحالات وتعزيز السلوكيات الصحية. فضلاً عن هذه الأمور في كثير من الحالات معالجة الأمراض يمكن أن تكون حيوية لمنع حدوث ذلك في البعض الآخر، مثلاً أثناء تفشي الأمراض المعدية، فإنّ برامج التطعيم وتوزيع الوقايات أمثلة للتدابير الصحية العامة. ولا يمكن تحقيق أهداف

التنمية المستدامة الا إذا تم القضاء على الأمراض الموهنة التي تنتشر بكثرة ويتم تحقيق مكاسب صحية للبشر كافة. **(الربيعي، 2011: 32)**

خامساً: البطالة:

كانت البطالة ولا تزال من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها ونظمها الاقتصادية وطبيعة إدارة اقتصاداتها فلم تعد البطالة مشكلة تخص عالم دون آخر. ولم تكن البطالة يوماً ما مشكلة جديدة بل هي قديمة قدم النشاط الاقتصادي ولكنها طفت على السطح وعلى واقع تطورات قوى الإنتاج، ولقد حاول الاقتصاديون على مر الأزمان معالجة هذه الظاهرة منذ ظهورها في عهد الرأسمالية الصناعية، التي حلت فيها الآلة مكان الإنسان إذ إن هناك الكثير من الذين أدلوا دلوهم في بئر البطالة المظلمة ليغرفوا منها ما يستطيعون الوصول به الى ما هي البطالة. كل حسب الهدف الذي يسعى الى تحقيقه، فمنهم من ينظر اليها من الناحية الاجتماعية والآخر من الناحية السياسية والثالث من الناحية الاقتصادية. وتُعدُّ البطالة من أخطر الأمراض الاقتصادية التي تواجه معظم دول العالم ولاسيما الدول النامية وتشكل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

كما تعد ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة إحدى السمات الأساسية لتخلف اقتصادات البلدان النامية. وتشكل البطالة أيضاً خطراً على الفرد في عيشه في فراغ، الأمر الذي يؤدي الى إصابته بالأمراض الجسيمة بسبب قلة العمل أو انعدامه. وبالتالي ظهور الإمراض النفسية وما ينجم عنها من آثار اجتماعية سلبية تتركها البطالة، وإن انتشار هذه الآثار الاجتماعية المصاحبة للبطالة في المجتمع تقودنا الى سلسلة من الآثار التي تتخذ صبغة اقتصادية في حين وصبغة سياسية في حين أخر، فتزايد الانحراف ومعدلات الجريمة يتطلب تدخل سريع من الدولة عبر برنامج للإعانات، وهذه الإعانات كما هو معروف صورة من صور الدعم المالي الذي يكلف الدولة تكاليف باهظة إذا استشرت حالة البطالة، وهذا يعني ضغط جديد على الموارد الاقتصادية للدولة في مجال النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية مما يعني سريان الصبغة الاستهلاكية للنفقات العامة، وابتعادها عن الطبيعة الإنتاجية، وهذا بمضمون التنمية المستدامة هدر وضياع للموارد غير المتجددة ولاسيما إذا كان مصدرها إيراد النفط.**(المعموري،2008: 43-60).**

سادساً: السكان:

يُعدّ موضوع السكان مؤشراً مهماً بشأن التنمية المستدامة بالنسبة لصناع القرار عند نظرهم الى علاقات الترابط بين البشر والموارد والتنمية والبيئة. ويمثل التغير السكاني إشارة مهمة في سياق سعي الدول للحد من الفقر، وتحقيق التقدم الاقتصادي، وتحسين حماية البيئة، والتحول الى الأنماط الأكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج. **(الهيتي،2009: 30- 31)**

وإنّ عنصر السكان الذي تتكون منه الطاقة البشرية الخلاقة والمبدعة في المجتمع. هذه الطاقة التي تتولى مهمة تحويل الموارد الطبيعية من شكلها الخاص الى شكلها المصنوع والسيطرة على عملية تنظيم المجتمع تنظيماً حضارياً واجتماعياً عقلانياً تجلب للإنسان والجماعة التطور والتقدم. إن عدد السكان هو الذي يؤثر في عنصر العمل من حيث الكم والنوع فإذا كان عدد السكان كبيراً فإنّ عنصر العمل لابدّ أنْ يكون كبيراً من ناحية العدد وقادراً على استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً اقتصادياً متميزاً. وإذا كان السكان متميزاً بالنوعية العالية. أي واعياً ومدرباً تدريباً علمياً وتقنياً عالياً ومسلحاً بالثقة والتربية والمعرفة والمهارة. فإن عنصر العمل لابدَّ أن يكون مؤهلاً وقادراً على استثمار الموارد الطبيعية؛ واتخاذ القرارات العلمية الناضجة التي من شأنها أنْ تطور جميع قطاعات المجتمع نحو الأحسن والأفضل. ولهذا تهتم الدول الغنية والمتقدمة في الوقت الحاضر بتنمية الموارد البشرية ومواردها الطبيعية. لان إهمال المجتمع لموارده البشرية بعدم تنميتها وتحسين نوعيتها وتحقيق توازنها الكمي والنوعي مع موارد الطبيعية المستقلة والكامنة لابدّ أن يعرقل عملية نموه الاقتصادي والاجتماعي والحضاري ويجلب له مختلف المشكلات التي قد تحول دون بلوغه لأمانيه وتطلعاته وطموحاته. **(الطائي، 2005: 29)**

2-2-4-3-المؤشرات البيئية:

إن التنمية المستدامة تتضمن فكرة أن الفعل لحماية البيئة يمكن أن يعزز ويدعم التنمية الاقتصادية. وأنّ النمو الاقتصادي والنوعية البيئية يمكن أن يكونا متممين لبعضهما. **(القريشي، 2010: 366)** وتتضمن المؤشرات البيئية ما يأتي:

أولاً: الغلاف الجوي:

هناك العديد من القضايا البيئية المهمة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته. ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء. وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة

الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي. ولقد تم إقرار الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري والدفيئة ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون وكذلك تحسين نوعية الهواء. وبالتأكيد فإنّ العوامل الرئيسة وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان للفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة وانبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى. هناك ثلاثة مؤشرات رئيسة تتعلق بالغلاف الجوي هي: **(وردم، 2003: 214-215)**

1-التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون.

2-ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

3-نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

ثانياً: الأرض:

لا تتكون الأراضي من الحيز المادي والتضاريس السطحية فقط. وإنما تشمل أيضا ما يرتبط بذلك من الموارد الطبيعية المتمثلة بالتربة والرواسب المعدنية والمياه والمجموعات النباتية والحيوانية. وتركز المؤشرات المشمولة في موضوع الأراضي على كل من الزراعة، والغابات، والتصحر، والانتشار الحضري.

وتتمثل المؤشرات المشمولة في موضوع الأراضي في الإطار الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة بالآتي: **(الهيتي، 2009: 34)**

1- مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.

2- استعمال الأسمدة.

3- استعمال مبيدات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي.

4- كثافة حصد الأخشاب.

5- الأراضي المتأثرة بالتصحر.

6- مساحة المستوطنات الحضرية النظامية وغير النظامية.

ثالثاً: المحيطات والبحار والسواحل:

لما كانت البحار والمحيطات تشكل ما نسبته (70%) من مساحة الكرة الأرضية لذا فإنّ إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئياً يمثل أكبر التحديات التي تواجه البشر، وتشمل المسائل البحرية والساحلية ذات الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة ما يأتي: **(الهيتي والمهند، 2008: 28)**

1- التدهور الناجم عن الأنشطة البرية.

2- الاستغلال غير المستدام للأسماك وغيرها من الموارد الحية.

3- التلوث البحري الناتج عن النقل البحري ومشاريع النفط والغاز في المياه الساحلية.

4- حماية التنوع والنظم الايكولوجية الهشة.

5- العلاقة بتغير المناخ. بما في ذلك الآثار الناجمة عن ارتفاع منسوب سطح البحر.

أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي: **(وردم، 2003: 216)**

1-المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

2-مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسة.

رابعاً: المياه العذبة:

تعد المياه من الموارد الطبيعية التي تدخل في جميع العمليات الإنتاجية ولذلك فان المياه من الموارد التي لا يمكن لأي مجتمع متقدم كان أو متخلف الاستغناء عنها إذ تتوقف الحياة بأكملها على توافر هذا المورد الحيوي وتعد كفاية المياه من حيث الكم والنوع والتكيف من القضايا الرئيسة التي تشغل إهتمام دول العالم في الوقت الحالي، ذلك إن ندرة المياه تمثل عقبة رئيسة لعدد كبير من الأنشطة الإنمائية.**(ناصف وعمارة، 2007، 181)** وإنَّ درجة الحصول على المياه الصالحة والمأمونة هي أحد أهم معايير التنمية المستدامة المتعلقة بالرفاه الإنساني وحقوق المواطنين بالعيش حياة كريمة والحصول على متطلبات الحياة.**(العمراني، 2006: 86)** وتتمثل مؤشرات التنمية المستدامة المرتبطة بكمية ونوعية المياه في مؤشر السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من مجموع المياه المتاحة، ومؤشر الطلب الحيوي- الكيميائي على الأوكسجين في الأجرام المائية، ومؤشر درجة تركيز الكوليفور البرازي في المياه العذبة. **(الهيتي، 2011: 32).**

خامساً: التنوع الحيوي:

يعد التنوع الحيوي من أهم عناصر التنمية المستدامة إذ لا تعد حماية التنوع الحيوي واجباً بيئياً وأخلاقياً فحسب لكنها أساس لتامين التنمية المستدامة إذ تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة. فتوسع الأولى أصبح مرتبطاً بجودة الأخيرة ونظراً للاعتماد القوي للاقتصادات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية والأنواع والأنظمة البيئية فإن حماية التنوع والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعد شرطاً لاستدامة التنمية وهناك أيضاً ارتباط أساس بين العمليات

الاقتصادية وفقدان أو حماية التنوع الحيوي وهناك أيضاً قيم اقتصادية وتنموية مهمة للتنوع الحيوي. وعلى سبيل المثال فإن حوالي (75%) من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، وهذه النباتات إذا ما فقدت من الطبيعة فإن قيمها العلاجية قد تفقد أيضاً. ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما الأنظمة البيئية والتي يتم قياسها بحسب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة. والمؤشر الثاني هو الأنواع، ويتم قياسها بحسب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض. **(وردم، 2003: 218)**.

2-3- الايرادات النفطية (المفهوم-الاهمية الاقتصادية-العوامل المؤثرة):

2-3-1-مفهوم الايرادات النفطية:-

الايرادات النفطية هي عائدات متولدة من ثروة غير متجددة (ناضبة) وإنَّ هذه العوائد تعتمد على استمرار وتدفق هذه الثروة وتتوقف حال نضوبها، وهذا ما يميزها عن العوائد الجارية التي تتولد من مصادر متجددة (غير ناضبة). وتعد الموارد الناضبة ملك عام بالنسبة للدول التي تمتلك هذه الموارد على أساس كونها رأسمال وطني. ولما كانت الدولة في الغالب تمتلك حق التصرف بهذه الثروة لذلك فهي رأسمال وطني عام ناضب وما الموارد المتأتية منه الا عملية بيع تدريجي لأجزاء من هذا الموجود العام وما هذا التصرف الا تصرف مشابه لقيام إدارة أي مشروع ببيع بعض موجوداته من أجل الحصول على سيولة نقدية لمواجهة الوفاء بالتزامات معينة بذمة المشروع. وهي ما يطلق عليها في المحاسبة بعملية تسييل تدريجية لرأس المال لحين انتهائه، وعند نهاية المدة يجد صاحب المشروع نفسه قد باع جميع موجودات مشروعه فانتهى المشروع وانتهى الدخل الذي كان يتولد منه. ويظهر مما تقدم الصفة المهمة التي تتميز بها هذه الثروات الا وهي صفة النضوب، وما تحمله من مفاهيم اقتصادية ومالية دفعت المعنيين بالاقتصاد المالي الى التفكير في سبيل معالجتها. وعلى هذا الأساس فإنَّ عملية استخراج النفط وبيعه للخارج ماهي الا عملية مناقلة في مكونات الثروة الوطنية المادية عن طريق التبادل التجاري إذ يتم نقل قيمة النفط المستخرج من الموجودات المحلية غير القابلة للتجديد ومبادلتها بالموجودات الأجنبية وعلى هذا الأساس لا تُعدُّ موارد النفط دخلاً بل هي ثمن بيع موجودات ناضبة وإن مناقلتها بالصيغة المذكورة أعلاه لا يحدث أي تغيير في قيمة هذه الثروة. **(الكرخي، 2002: 43)**

وتعرف أيضاً الايرادات النفطية على انها المردود الذي تحصل علية الدول المصدرة للنفط مقابل نضوب او انخفاض قيمة ثروتها النفطية. وهناك من يطلق على الايرادات النفطية انها تلك الايرادات او العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل انتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد **(الكواري، 1980، 12)**

2-3-2-الأهمية الاقتصادية للإيرادات النفطية:

تشكل الإيرادات النفطية اهمية كبيرة في الاقتصاديات البلدان النفطية وخصوصا اقتصاديات البلدان العربية باعتبارها بلدان أحادية الإنتاج أي تعتمد بشكل كبير جدا على إيرادات النفط لأنها تمثل عصب التنمية الاقتصادية في تلكه البلدان ومصدرا من مصادر الناتج القومي الإجمالي.

فالنفط يمثل عنصرا رئيسا في بناء قاعدة صناعية وخاصة صناعة التكرير والبتر وكيمياويات وما يتبعها من صناعات لاحقة أخرى، فضلا عما يمثله النفط كمصدر لإمدادات الطاقة، تعتمد اغلب البلدان المنتجة للنفط على النفط في تمويل اقتصاداتها وذلك لما يتمتع به من مزايا ايجابية كثيرة.

لكنة في نفس الوقت يتميز بتذبذب أسعاره بين الحين والآخر وذلك لأسباب عديدة مما يؤدي الى تذبذب عوائده وهذا يؤدي الى خلق التبعية من القطاعات الاقتصادية للقطاع النفطي ومن ثم يصبح الاقتصاد أحادي الجانب يتعرض للتقلبات التي تصيب القطاع النفطي. **(الجبوري، 2016، 10)**

وتعد العوائد النفطية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط في تمويل اقتصادها، وتشمل الاستخدامات، بتعريفها العريض، الاستهلاك العام بما في ذلك الرفاه والإنفاق، والتنمية محليا وفي الخارج ويشمل الإعانات المقدمة للدول في الخارج، والإنفاق الأمني. كما تشمل هذه الاستخدامات الاستثمارات المالية في الخارج للرصيد المتبقي ولهذا فإن الاستخدام الأمثل لهذ العوائد لا يتحقق دون إجراءات مستقلة وجريئة وحاسمة، متوازية مع إجراءات عملية وتطبيق دقيق، والمطلوب كحد أدنى الربط بين قرارات خفض الإنتاج وتوزيع نسب بين الدول النفطية وبين اتفاقات تعاونية شاملة فيما بينها، لتعويض من يتضرر أكثر من سواء في مشاريع الإنمائية والتطويرية، علاوة على تثبيت سياسات توفير ربط بمخصصات الاستهلاك، وترفع مخصصات الاستثمارات الوطنية.

وان الايرادات النفطية لها أهمية كبيرة على الاقتصاد الدول النفطية والتي يمكن ان نجملها بما يأتي: **(الجبوري،2015، 19)**

1. تحقيق معدلات عالية من الرفاه المادي والاقتصادي للمواطنين وذلك من خلال زيادة معدل الدخل الفردي وزيادة الخدمات المقدمة من قبل الدولة للمواطنين كالتعليم والصحة والامن والضمان الاجتماعي وغيرها، خصوصاً في ظل تبني الدولة نظام سياسي ديمقراطي قادر على

تلبية احتياجات الشعب وتطلعاته، وذلك من خلال المالية العامة عبر نافذة الانفاق العام. كما ان الزيادة في الانفاق العام تؤدي الى زيادة الدخل القومي بشكل أكبر بفعل ما يعرف بمضاعف الانفاق، وهذا ما يؤدي الى زيادة دخول الافراد بشكل أكبر.

2. من خلال الاستثمار الجيد والتوجيه الصحيح للإيرادات النفطية ستؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الذي ينعكس على النمو الاقتصادي بشكل مباشر؛ كون النمو الاقتصادي هو الزيادة في انتاج السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال مدة زمنية معينة. وتجب الاشارة، الى مسألة في غاية الأهمية، تتعلق بالإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي، وهي ان ارتفاع النمو الاقتصادي لبلد نفطي كنتيجة لزيادة الايرادات النفطية لا يُعد نمو اقتصادياً متيناً لأنه اولاً لم يتولد من انتاج الانشطة الاقتصادية من جانب ولم يسهم في اضافة طاقة انتاجية الى الاقتصاد الوطني من جانب اخر بل والبعض يعده نمواً سلبياً كونه كان نتيجة لاستنزاف الثروة الوطنية العامة، وعليه فالنمو الاقتصادي لابد ان يكون مدفوعاً بواسطة الاي النفطية، اي تفعيل الانشطة الاقتصادية بفعل العائدات النفطية حتى تنعكس على النمو الاقتصادي بشكل متين، لا مدفوعاً بالإيرادات النفطية بشكل مباشر، لان هذا الاخير يؤدي الى ظهور المرض الهولندي.
3. تؤدي الايرادات النفطية الى زيادة الانفاق العام وذلك من اجل انشاء وتشغيل وتطوير التجهيزات الاساسية اللازمة لانطلاقة التنمية الزراعية والصناعية، بالإضافة الى امكانية التوسع في القروض الميسرة المقدمة للفلاحين والحرفيين لتشجيعهم على العمل وتطوير اعمالهم او من خلال الاعانات المباشرة والاعفاءات من الرسوم الكمركية، زد على ذلك من الممكن ان تقوم الدولة، في حال ضعف القطاع الخاص او لديه القدرة لكنه لا يستطيع اشباع الطلب المحلي، بالاستثمار المباشر في المشاريع الزراعية والصناعية الكبرى، بشكل مكمل للقطاع الخاص وليس منافس له، من أجل تكامل القطاعين والاسراع ببناء الاقتصاد وتلبية احتياجات المجتمع الزراعية والصناعية.
4. ينجم عن زيادة الايرادات النفطية زيادة في العملات الاجنبية بالنسبة للبلدان الريعية وهذه الزيادة تستحق زيادة في الودائع الحكومية مما تؤدي الى زيادة قوة مركز الحكومة النقدية الامر الذي يتمخض عنه زيادة في الانفاق الحكومي وذلك بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5. تسهم الايرادات النفطية في انشاء الصندوق السيادي بل هي من مقومات انشاءه، وهذا ما يسهم في وقاية الاقتصاد وحمايته من الصدمات الخارجية التي تحصل في الاسواق الدولية، لان اسعار النفط تتحدد وفقاً للأسواق الدولية لا الاسواق المحلية، وهذا ما يقلل من الآثار السلبية المرافقة، للعائدات النفطية، التي تظهر في ظل غياب الصندوق السيادي، فالإيرادات النفطية هي أحد مقومات انشاء الصندوق السيادي الذي يسهم في انشاء حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية.
6. تحسين اداء التجارة الخارجية وذلك من خلال استخدام الايرادات النفطية (العملات الاجنبية) في استيراد الآلات والمعدات والمكائن الحديثة بالإضافة الى الاستعانة بالكفاءات والخبرات الفنية والعلمية من اجل نقل وتوطين التكنلوجيا داخليا، وهذا يؤدي الى انتاج السلع والخدمات بأسعار منافسة والدخول الى الاسواق العالمية بكل جدارة ومن ثم تحقيق زيادة في الصادرات ومن ثم زيادة الفائض في الميزان التجاري.
7. التوسع الاستثماري في الخارج، اي ان الزيادة في الايرادات النفطية تجعل من الممكن استثمارها ولكن بعد سد الحاجة المحلية، في مشاريع اقتصادية وخاصة الزراعية في البلدان التي تتمتع بالموارد الطبيعية الزراعية وتفتقر للأموال مثل السودان والصومال والمغرب. كما ويمكن استخدامها (الايرادات النفطية) كأداة في السياسة الخارجية وذلك من خلال تقديمها كمعونات ومساعدات للدول الفقيرة، لكن دون ان يترتب عليها اعباء كبيرة، وفائدة هذه المعونات والمساعدات هو ربط مصالح الدول بشكل أوثق. فمثلا ان لدول الخليج استثمارات كبيرة في الخارج وأنها تحاول التوسع في استثماراتها في الدول النامية بصورة خاصة، فاذا ما تم الربط بين ما تقدمه من معونات وبين ما تستثمره لأغراض تجارية تعود عليها بالنفع عندها تشكل هذه المعونات مصلحة الدول النامية وفي الوقت ذاته تحقق مصلحة الدول المُقدمة للمعونات.

2-3-3- العوامل المؤثرة على الايرادات النفطية:-

تحتل العائدات النفطية اهمية كبيرة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامة على حدٍ سواء، وكذا الحال بالنسبة للدول المنتجة او المستهلكة. فالدول المنتجة تحصل عليها وتسهم في تمويل الموازنة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر. أما بالنسبة للدول المستهلكة فإنها

تستفيد من تلك العائدات ولكن بشكل غير مباشر اي انها تحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ولكن بعد استخدام النفط الخام في انتاج السلع والخدمات التي تساهم في تحقيق تلك التنمية.

تشكل العائدات النفطية نسبة كبيرة في الاقتصادات النفطية وخصوصاً اقتصادات البلدان العربية باعتبارها بلدان أحادية الإنتاج، أي تعتمد بشكل كبير جداً على عائدات النفط، لأنها تمثل عصب التنمية الاقتصادية في تلك البلدان ومصدراً من مصادر الناتج القومي الإجمالي.

فالنفط يمثل عنصراً رئيساً في بناء قاعدة صناعية وخاصة صناعة التكرير والبتروكيمياويات أو ما يتبعها من صناعات لاحقة أخرى، هذا فضلاً عما يمثله النفط كمصدر لإمدادات الطاقة تعتمد اغلب البلدان المنتجة للنفط على النفط في تمويل اقتصاداتها وذلك لما يتمتع به من مزايا ايجابية كثيرة.

لكنه في نفس الوقت، يتميز بتذبذب أسعاره بين الحين والآخر وذلك لأسباب عديدة مما يؤدي الى تذبذب عوائده، هذا سوف يخلق التبعية من القطاعات الاقتصادية للقطاع النفطي ومن ثم يصبح الاقتصاد اقتصاد أحادي الجانب يتعرض للتقلبات التي تصيب القطاع النفطي، وكما هو الحال بالنسبة للدول العربية النفطية التي تعرضت له عندما واجهت تحدياً حقيقياً يمس أساس وجودها والذي يتمثل في تآكل قاعدتها المادية (العائدات المالية) نتيجة لتدهور أسعار النفط بسبب الأزمات السياسية والعسكرية (حرب الخليج الأولى والثانية) فضلاً عن استشراء الممارسات الريعية والفساد المالي والهدر غير المبرر للإمكانات المالية، هذه العوامل أدت الى تراجع النمو الاقتصادي ومعدلات التكوين الرأسمالي وسوء توزيع الثروة بين الافراد.

ونتيجة لما تقدم فإن العائدات النفطية لها آثار ايجابية وأخرى سلبية وهذه الآثار هي نتيجة لإدارة العائدات النفطية، فإن كانت الإدارة سليمة وذات خطط استراتيجية وطنية ومستقبلية فان الآثار سوف تكون ايجابية. أما إذا كانت الإدارة ذات عقلية ريعية تنظر للعوائد النفطية على إنها رزقاً أو حظاً أو صدفةً، ويكون واجبها فقط هو توزيع تلك العائدات على المواطنين مقابل كسب ولاءهم وبالتالي تضمن استمرارها بالسلطة، فهي بذلك عملت على قطع العلاقة بين تيار العائدات النفطية التي تؤول للدولة وبين الجهد الإنتاجي ككل، أي إنها ترى إن العائدات النفطية لم تأتي نتيجة لعمل إنساني منظم ينتج عن الجهد أو تحمل المخاطر.

وهذا ما أشار اليه لوشياني حين قال (ان الصفة الأساسية للعقلية الريعية هي إنها تنطوي على قطع في السلسلة بين العمل وجزائه فالجزاء يصبح كسباً مفاجئاً لا نتيجة لعمل جاد منظم، انه يكون متعلقاً بوضع ما، لذا فهو معّرض للخسران وذو صفة نّهازة للفرص).

العائدات النفطية هي المردودات النقدية التي تحصل عليها الدول النفطية مقابل تصديرها للنفط بعد ان يتم اشباع الطلب المحلي. وبالتأكيد ان العائدات النفطية تتأثر بمجموعة من العوامل التي يمكن توضيح اهما بما يلي **(الجبوري ،2016،112)**

اولاً: اسعار النفط:

تمثل اسعار النفط العنصر الرئيس الذي يؤثر على حجم العائدات النفطية، وبما ان اسعار النفط متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض كنتيجة لأسباب عديدة، اهما العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والعوامل الطبيعية ...إلخ. تتمثل العوامل الطبيعية بالعرض والطلب اي كلما ارتفع حجم الطلب على النفط كلما ارتفعت اسعاره، وهذا يؤدي الر ارتفاع حجم العائدات النفطية. والعكس صحيح، في حالة ارتفاع العراض. أما بالنسبة للعوامل السياسية فهي متمثلة بالتكتلات والاتفاقيات وغيرها التي تعمل على زيادة او تخفيض الإنتاج النفطي لتحقيق التوازن السعري للنفط. والعوامل الطبيعية متمثلة بأجواء المناخ الذي يفضي الى زيادة الطلب على النفط إذا كان المناخ ذو برودة شديدة وان زيادة الطلب تؤدي الى زيادة اسعاره ومن ثم زيادة حجم العائدات النفطية، والعكس صحيح في حالة اعتدال المناخ. **(الازيرجاوي، 2019، 65)**

ثانياً: حجم الاحتياطي النفطي:

يُعرف الاحتياطي النفطي بكميات النفط الخام المكتشفة في باطن الارض التي يمكن استخراجها بالشكل الاقتصادي وبالأدوات المتاحة. وللمزيد عن الاحتياطي النفطي وانواعه يمكن مراجعة المصادرة الخاصة باقتصاد النفط. فكلما تتوفر الاحتياطيات النفطية بشكل كبير كلما تساعد تلك الاحتياطيات على الإنتاج بشكل كبير بعد ان يتهم الاهتمام بزيادة الطاقة الإنتاجية التي تتناسب مع حجم تلك الاحتياطيات، وبالتالي فكلما ارتفعت الاحتياطيات النفطية ادت الى زيادة الاهتمام بزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنتاج وزيادة حجم الصادرات النفطية بعد ان يتم تغطية الحاجة المحلية من النفط الخام، وبالتالي زيادة حجم العائدات النفطية.

ثالثاً: التضخم:

يُعرف التضخم على انه الارتفاع العام والمستر في اسعار السلع والخدمات. وبما ان النفط له سعر حاله حال السلع الاخرى، لذا فالنفط اسعاره ترتفع كما ترتفع اسعار السلع الاخرى، وبالتالي فان التضخم يؤثر على حجم العائدات النفطية، إذ كلما يرتفع حجم التضخم كلما يؤدي هذا الارتفاع الى انخفاض حجم العائدات النفطية الحقيقة، اذ ان العائدات النفطية قبل ارتفاع حجم التضخم مع افتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة (حجم الإنتاج والتصدير على سبيل المثال) كانت ذات قدرة وقوة شرائية عالية، لكن بعد حصول التضخم بالتأكيد ستنخفض القدرة والقوة الشرائية لتلك العائدات، فعلى سبيل المثال، كانت العائدات النفطة قبل ارتفاع حجم التضخم تؤدي الى انجاز اغلب المشاريع التنموية ذات الأمد الطويل أو لم تجعل الموازنة العامة من العجز على الاقل، لكن بعد ارتفاع حجم التضخم نلحظ اغلب البلدان النفطية تعاني من التلكؤ في تنفيذ المشاريع فضلاً عن انجازها بالكامل، كما نلحظ ايضاً ان اغلب موازنات الدول النفطية تعاني من العجز، وذلك بسبب اعتمادها على النفط بشكل كبير جداً المتميز بتذبذب اسعاره.

رابعاً: القرار السياسي:

لم تعد العوامل الاقتصادية هي المؤثر الوحيد على حجم العائدات النفطية، اذ اصبح القرار السياسي لا يقل اهمية عن العوامل الاقتصادية في التأثير على حجم العائدات النفطية، وخير مثال على ذلك، هو القرار الذي اتخذته منظمة اوبك في عام 1973 في منع تصدير النفط الى جميع الدول التي ساندت العدوان الاسرائيلي على فلسطين وذلك لمنع العدوان على فلسطين المظلومة عربياً في الوقت الحاضر، ذلك الفرار ادى الى ارتفاع اسعار النفط من(2.11) دولار تقريباً للبرميل الواحد الى (11.12) دولار في عام 1973، وكذلك بالنسبة للحرب العراقية–الايرانية، فإن لم يكُن منشأها النفط فهي على الاقل لم تكن ستستمر لثمانية اعوام.**(الجبوري، 2016، 73)**

خامساً: الفساد الاداري والمالي:

ان من اهم التحديات التي تواجه البلدان النفطية في الوقت الحاضر هي مشكلة الفساد التي تفاقمت وبشكل كبير مع زيادة حجم العائدات النفطية لتلك البلدان، اذ لا يمكن تحقيق تقدم في عملية التنمية بأصعدتها المختلفة طالما هناك فساداً مستشرياً في القطاعات الاقتصادية، فعن طريق الفساد يتم هدر وتبذير العائدات النفطية مما يهدد عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويظهر الفساد

بشكل كبير خاصة في الفترات التي تضعف فيها قدرة الدولة وتتراجع فيها الحياة المدنية لصالح المفسدين وبالتالي يكون الفساد الصفة الملازمة للدولة والمجتمع، حيث تتمثل معظم حالات الفساد بتوزيع الاراضي والمناصب على أساس الولاءات للحكومة وللعشيرة او في اعمال السلب والنهب لا سيما في الفترات التي تعقب الحروب او الثورات او الانتفاضات.

وهذا ما حصل في العراق حينما قدر وزير النفط العراقي السابق ابراهيم بحر العلوم حجم الخسائر التي منيت بها وزارة النفط ولحقت بالاقتصاد العراقي جراء عمليات تهريب المشتقات النفطية ما بين 10 و15 في المائة من الموازنة المقررة لاستيراد هذه المشتقات والبالغة 4.5 مليار دولار، كما ويشير راضي حمزة الراضي، رئيس هيئة النزاهة العامة سابقاً الى الفساد في القطاع النفطي بقوله (ان ضياع الاموال العامة يثير قلق المسؤولين في حكومة العراق. ان من الصعوبة محاربة الفساد نظراً لغياب الية قوية للسيطرة على جميع موظفي المؤسسات، ونظراً لعدم وجود دعم من الدوائر المسؤولة عن تطبيق القانون، وما عزز الخسائر المالية لتفاقم الفساد في القطاع النفطي هو استهداف وتخريب المرافق النفطية الحيوية والخطوط الناقلة والمصافي، ما نجم عنه ارباك انشطة الإنتاج والتوزيع وتذبذب معدلات التصدير للنفط الخام وزيادة الحاجة الى استيراد المشتقات النفطية بكلف عالية وبالعملة الاجنبية بالتوازي مع ظاهرة التهريب). وعليه فان اجمالي حجم الخسائر خلال مدة الحرب الاخيرة وما بعدها وصل الى (7) مليار دولار. **(الازيرجاوي، 2019، 163)**

الفصل الثالث

واقع القطاع النفطي وأهميته في اقتصاد العراق

بعد عام 2003

المبحث الأول: حجم الاحتياطي والإنتاج النفطي في العراق.

المبحث الثاني: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث: التحديات والمشاكل التي تواجه قطاع النفط في العراق.

تمهيد:

يُعدُّ النفط أهم مصادر الطاقة في العراق ومصدر رئيس لرفد الاقتصاد الوطني وقد تأثر هذا القطاع بمجريات الأحداث التي مرَّ بها العراق مما تسبب بتذبذب كميات النفط المصدرة. شهد قطاع النفط في العراق خلال عقد السبعينيات تطوراً كبيراً في مجال الاستكشاف والحفر والإنتاج فقد تم استكشاف أكثر من (40) حقلاً نفطياً وارتفع معدل إنتاج النفط إلى (3.5) مليون برميل يومياً عام 1979 بعد أن كان (1.5) مليون برميل عام 1970 وحفر مئات الآبار النفطية ومدت الآف الكيلومترات من أنابيب التصدير إلى المرافئ الوطنية ومرافئ الدول المجاورة فضلاً عن استثمار الغاز بشكل واسع وانتشار عدد من المصافي. أما عقد الثمانينيات فقد دُمّر جزء كبير من المنشآت النفطية والغازية بسبب أحداث حرب الخليج الأولى مما أدى إلى انخفاض معدلات الإنتاج إلى أقل من النصف وتباطأت عمليات الاستكشاف والحفر وعمليات تطوير صناعة النفط. وفي التسعينيات إنهار نشاط النفط بشكل تدريجي بسبب الحروب المتتالية ودمرت البنية التحتية وُحرم نشاط النفط أثناء مدة الحصار الاقتصادي وفرض العقوبات من الحصول على آخر المستجدات في مجال تكنولوجيا النفط وعلى قطع الغيار مما أدى إلى إيقاف عدد من المشاريع النفطية. وبعد عام 2003 أصبحت السياسة النفطية تركز على زيادة في الاحتياطيات النفطية وتوسع طاقات إنتاج وتصدير النفط الخام وتلبية الاحتياجات المتنامية من المنتجات النفطية داخل العراق وتحسين نوعيته إلا أنّ هذه السياسة عجزت عن العودة إلى إنتاج ما كان عليه قبل عام 1980.

3-1- حجم الاحتياطي والإنتاج النفطي في العراق

3-1-1-احتياطي النفط في العراق:

الاحتياطات النفطية في جوهرها خزين جيولوجي محدود ونافد وثروة وطنية تعود ملكيته الأجيال عديدة، فمعدلات خزن الاحتياطات أو استخراجها يجب أن يتفق مع الاحتياطات المالية الآنية والمستقبلية للبلد النفطي ودون إغفال أو إسقاط لحصة الأجيال القادمة في هذه الثروة العامة. فعلى الدولة أنْ تقوم ببرمجة انتاجها (معدلات الاستنزاف) على وفق احتياجاتها الاقتصادية والتنموية دون الإضرار بالقيمة الحقيقية للموجودات النفطية أي اعتماد خطة انتاج تتيح تعظيم العوائد عبر زمن نفاذ الاحتياطي النفطي (تناقص معدلات الإنتاج تدريجياً بشكل متوازن مع تناقص الاحتياطات النفطية وارتفاع كلف الإنتاج). إذاً الاحتياطي البترولي يقصد به كمية الثروة البترولية الكامنة تحت الأرض والمكتشفة علمياً والمقدرة كمياتها في ضوء المعلومات المتوافرة من عملية البحث في المنطقة المعلومة موضوعة الاستغلال أو البحث مع إمكانية استخراج تلك الثروة الكامنة في باطن الأرض بوسائل ومعدات الإنتاج المتوافرة والمتاحة. لهذا فالاحتياطي النفطي تقديرات علمية ورقمية لكميات كامنة في باطن الأرض. **(الدوري، 1988: 115)** كما يُعبر حجم الاحتياطي النفطي عن كميات النفط المخزونة في باطن الأرض والتي تم اكتشافها ولم يتم استخراجها أو استغلالها مع إمكانية الاستخراج والاستغلال بالطرق التقنية السائدة ولكن مع اختلاف التكاليف والأموال التي تنفق على عملية الاستخراج وبحسب تباين الآبار من الناحية الجغرافية والموقعية للآبار والاسلوب التقني المستخدم في الاستخراج ومن أكثر الطرق المعتمدة في تقدير الاحتياطي هي الطريقة الحجمية التي تأخذ الصيغة الآتية:**(الهيتي، 2000: 42)**

$$QSD = FHMBpO$$

إذ أنّ:

QSD: الاحتياطي النفطي بالطن أو البرميل*

F: المساحة المحتوية على النفط الخام بالأمتار المربعة

H: متوسط سمك الطبقة الفعلي المشبع بالنفط الخام

M- معامل المسامات المفتوحة للصخور الحاوية على النفط الخام

Bp: معامل التشبع النفطي للصخور

* البرميل: وحدة حجم دولية تساوي 159لتر تقريباً.

O: العامل الإحصائي الذي يأخذ تغير حجم النفط الخام عند الارتفاع الى الأعلى وعادة ($0 = \frac{1}{6}$)

إنّ أول من تنبه الى حجم مكامن النفط في العراق هم الألمان الذين أوفدوا بين سنتي (1871 و1907) بعثات عديدة من الخبراء أكدت على وجود كميات كبيرة من النفط. **(السماك،1981: 22)** كما إنَّ الدراسات التقييمية التي أجراها خبراء النفط البريطانيون في بداية القرن العشرين عن إمكانيات العراق النفطية كانت لها الدور في السيطرة البريطانية على العراق. وعلى ا لرغم من وجود آراء متباينة حول حجم الاحتياطات ا لنفطية المثبتة والمحتملة في العراق. الا إنها تتفق فيما بينها على أنّ هناك احتياطياً كبيراً ربما لا مثيل له في منطقة أخرى من العالم.

لقد وصف أحد المحللين في شؤون النفط حجم الاحتياطي النفطي العراقي بقوله: إنّ العراق يقع في قلب ووسط أكبر تمركز نفطي في العالم يفيض بنفطه كالفاكهة، سهلة المنال لا أرض متجمدة ولا عميق في بحار تجده مجرد حوض نفط كبير، إنّها فاكهة تتدلى بل تكاد تلمس الأرض من ثقل حملها. ويُعدُّ النفط العراقي كنز القرن الحادي والعشرين وهو لا يعني بطبيعة الحال انتاج العراق حالياً من النفط الخام وقد أصبح دون المستوى المطلوب، إنما يعني الاحتياطي النفطي العراقي الذي يحتل المرتبة الثانية بعد السعودية ويمثل زهاء (12%) من الاحتياطي العالمي المعروف. **(عمر،2007: 217)** كما يشكل نسبة (16.8%) من الاحتياطي البترولي العربي. **(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2011: 83)** وحسب تقديرات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها عن نفط العراق الذي نشر على موقع الانترنت (www.eia.doe.gov) (115) مليار برميل كما هو موضح في جدول (3) على الرغم من أن هذه الإحصائيات لم تتغير منذ عام 2001 وهي مبنية على أساس معلومات زلزالية ذات بعد ينقب لثلاثة عقود سابقة وخلال السنين الأخيرة، قامت العديد من الشركات العالمية وبطلب من الحكومة العراقية بإعادة دراسة المعلومات الزلزالية وقامت بمسوحات مستفيضة للاحتياطيات الهيدروكربونية في مختلف أنحاء العراق. كما أقر بعض الجيولوجيين والاستشاريين بأنّ مناطق غير مستكشفة نسبياً في الصحراء الغربية والجنوبية يمكن أنْ تحتوي على احتياطي إضافي يقدر من (45–100) مليار برميل من النفط المؤكد القابل للاستخراج، وقدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أيضاً أنْ تصل الاحتياطات النفطية غير المؤكدة في العراق الى(400) مليار برميل. إذ إن حقل القرنة الغربي وحده يحتوي على (100 مليار) برميل من الاحتياطي غير المؤكد، كما يشير الخبراء أن لدى العراق أكثر من (526) بئراً بترولياً لم يكتشف منها سوى(125)

بئراً فقط. لذا فقد يصبح العراق المجهز الرئيس للاحتياجات العالمية المتزايدة من البترول خلال العقود المقبلة. (**الأمير،2007: 24**) وتختلف تقديرات الخبراء في تقديرات الاحتياطات غير المؤكدة لأن الاستكشافات النفطية لم تشمل سوى (10%) من الأراضي العراقية. (**عبدالرحمن والأزيرج، 2009: 49**)

الجدول (3)

الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق خلال المدة (2004 – 2017) (مليار برميل)

السنة	الاحتياطي مليار برميل	نسبة الى الاحتياطي العالمي
2004	115	9.2
2005	115	9.2
2006	115	9.3
2007	115	9.8
2008	115	9.82
2009	143	12.05
2010	143.3	11.51
2011	141.4	11.36
2012	141.4	11.25
2013	143.1	11.13
2014	143.3	9.82
2015	143.3	9.76
2016	145	10.28
2017	145	10.08

المصدر:- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) لعدة سنوات.

شكل (4)

الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق خلال المدة (2004–2017) (مليار برميل)

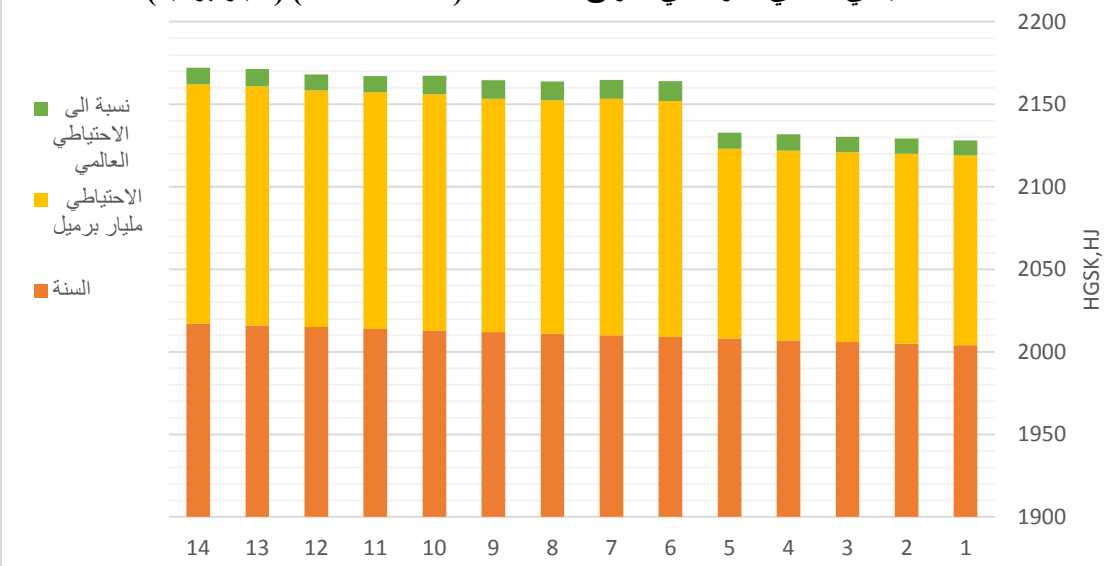

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(3).

كما بينت بعض الدراسات الجيولوجية إنَّ العراق يحتوي على حوالي(530) تركيباً جيولوجياً فيها احتمالات نفطية جديدة كما موضح في جدول(4) تم حفر نحو(115) بئر لغاية الآن وتبقى(415) بئر تتطلب الاستكشافات. **(الراوي، 2010: 5)**

الجدول (4)

الثروة النفطية في العراق– نظرة إجمالية

المؤشرات	الكمية مليار برميل
عدد التراكيب المعروفة	530
عدد الآبار المحفورة	115
الحقول المكتشفة	80
الحقول المنتجة	23
المخزون النفطي المحتمل	447
الاحتياطي النفطي المؤكد	141.5
الاحتياطي المثبت	115
الاحتياطي المحتمل	214

المصدر: ناجي مزهر عبدالرحمن–هادي عبدا لأزيرج، 2009، الصناعة النفطية في العراق، مطبعة العدالة– بغداد–ص47.

شكل (5)
الثروة النفطية في العراق– نظرة إجمالية

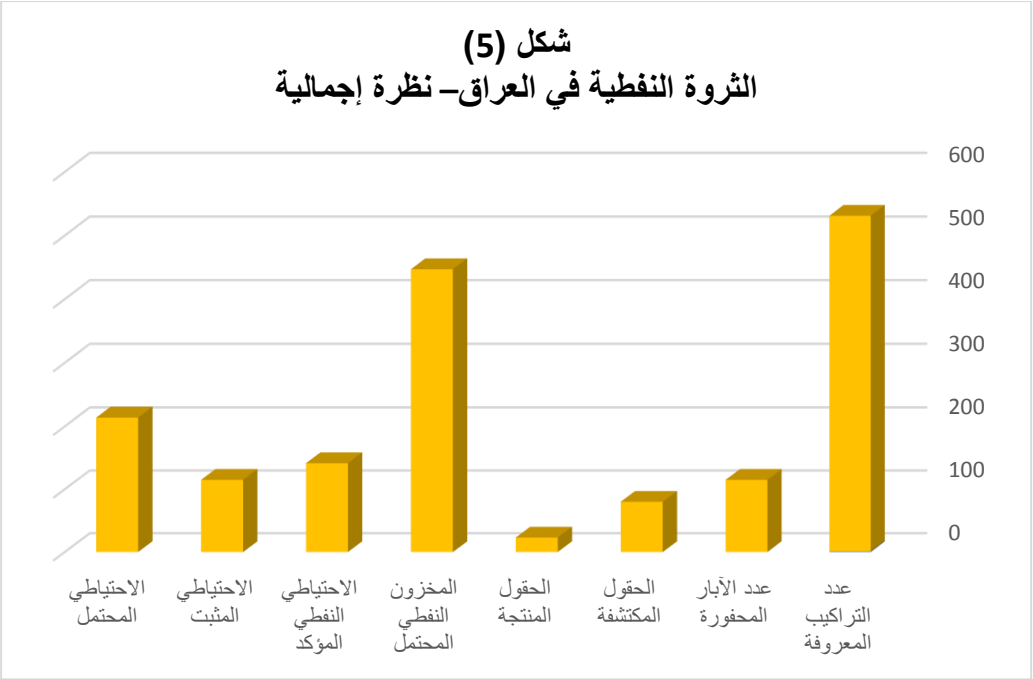

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(4).

وتستحوذ محافظة البصرة على أكبر ثروة نفطية في البلاد تضم حوالي (59%) من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي بين ما يشكل الاحتياطي النفطي للبصرة وميسان وذي قار مجتمعة (79 %) من مجموع الاحتياطي الكلي في البلاد ويشكل الاحتياطي النفطي في كركوك (12%) من إجمالي الاحتياطي العراقي من النفط ويمثل الاحتياطي النفطي في أقليم كردستان عدا كركوك وديالى (3%) من المجموع والجدول(5) يوضح توزيع الاحتياطي في المحافظات العراقية. ومن(71) حقلاً معروفاً في الوقت الراهن لم يستغل حتى الآن سوى(24) حقلاً وهناك(10) حقول من الحقول المتبقية من النوع العملاق. إنّ الحقول النفطية المنتجة حالياً في العراق عددها (27) حقلاً مخصصة لشركات النفط الوطنية الى جانب (25) حقلاً قريب من الإنتاج مخصصة أيضاً للشركات الوطنية بينما يبلغ عدد الحقول المكتشفة وغير المستغلة (26) حقلاً. أما الرقع الاستكشافية فيبلغ عددها (65) رقعة استكشافية.

وبحسب العديد من الخبراء النفطيين فإن الاحتياطات النفطية في العراق توازي السعودية التي تعد اليوم المنتج الأول في العالم. (كبة، 2007: 78) وهذا ما أكدته شركة بترول ريسورسز (petrol Resources) الإيرلندية* في بيانها السنوي لمجلس الإدارة بتأريخ 2007/6/28 والتي أكدت على

* بترول ريسوسز وهي شركة ايرلندية حصلت على عقود نفطية عديدة في العراق منذ عام 1991.

أنَّ العراق يمتلك ثاني مصادر الاحتياطي النفطي الثابت والمقدرة بـ(145) مليار برميل وبكلفة انتاج أقل من دولارين للبرميل وهي من المحتمل الأقل في العالم.

الجدول (5)

الاحتياطي النفطي المعروف حسب المحافظات والحقول الموجودة فيها

ت	المحافظة	الاحتياطي الثابت مليار برميل	النسبة الى الإجمالي%	عدد الحقول	أسماء الحقول
1	البصرة	65.810	59.0	15	رميلة الشمالية / رميلة الجنوبية / الزبير / نهر عمر / مجنون / غرب القرنة / رطاوي / راجي / جريشان / طوبا / سيبا / صفوان/ اللحيس/ الصبة/الحلفاية
2	كركوك	13.475	12.1	6	كركوك / جمبور / بآي حسن / خباز / حمرين / جديدة
3	ميسان	8.500	7.6	11	ابو غراب / بزكان / فكة / حلفاية / حويزة / رفاعي / نور / كميت / رافدين / دجلة/العمارة
4	بغداد	6.500	5.8	1	حقل شرقي بغداد (باستثناء الامتداد له الموجود في محافظة صلاح الدين)
5	ذي قار(ناصرية)	5.070	4.5	3	ناصرية / غراف / الرافدين
6	نينوى	3.510	3.2	10	قيارة / عينزالة / صفية / نجمة / جاوان / علان / سرجون / ابراهيم / بطمة
7	أربيل	3.160	2.9	5	قبة خرمالة / قرة جوق / مخمور / طقطق / دمرداغ
8	صلاح الدين	2.725	2.5	5	شرق بغداد (الامتداد الشمالي) / بلد / تكريت / بلكانة/عجيل
9	واسط	1.350	1.2	3	احدب / ظفرية / بدرة
10	ديالى	0.650	0.6	8	نفط خانة / خشم الاحمر / انجانة / ناودومان / جياسورخ / قمر / جريابيكة + 3 حقول غازية
11	كربلاء	0.340	0.3	2	مرجان / غربالكفل
12	النجف	0.200	0.2	1	شرق الكفل (مشترك مع محافظة كربلاء)
13	المثنى (سماوة)	0.20	0.1	1	ابوخيمة
14	السليمانية	–	–	–	يوجد حقل ينل لغازهما: جمجان و خورمور
15	قادسية / الانبار / بابل / دهوك	–	–	–	لم يكتشف حقل نفط يلحد الان
المجموع		111.49	100	71	

المصدر: مزهر عبد الرحمن، هادي عبد الازيرج، 2009، الصناعة النفطية في العراق، مطبعة العدالة، بغداد، ص55.

شكل (6)

الاحتياطي النفطي المعروف حسب المحافظات والحقول الموجودة فيها

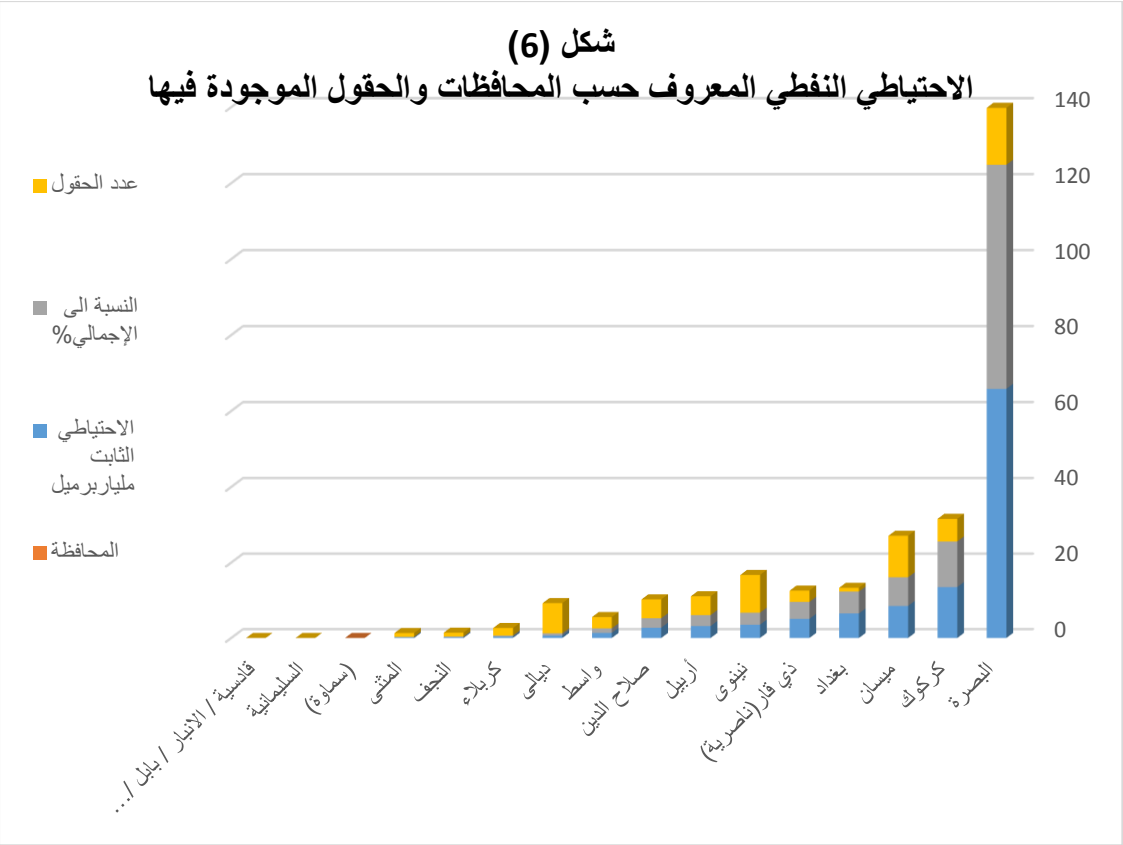

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(5).

وهناك العديد من الاكتشافات النفطية غير المطورة يحتوي كل منها على احتياطي ثابت أكثر من مليار برميل، حقل غرب القرنة يحتوي على الأقل(16) مليار من النفط القابل للاستخراج وهو أفضل اكتشاف في العالم لحقل نفطي غير مطور على الرغم من كذلك فقد كانت هناك فعاليات استكشافية قليلة نسبياً سواء عند الصحاري أو في العمق والعديد من الخبراء يعتقدون بأن العراق في النهاية سيحتوي على أكثر من(300) مليار برميل من النفط وسينافس السعودية على المركز الأول كمنتج للنفط. **(عبد الرحمن والأزيرج،2009: 51)**

أما نوعية النفط العراقي فإنها تتفاوت من حيث الكثافة إذ تتراوح الكثافة النوعية ما بين 22 درجة (الثقيل) الى 35 درجة (متوسط الخفيف) حسب مقياس معهد البترول الأمريكي API ويعود معظم ما يصدره العراق من النفط الخام الى الحقلين الكبيرين الرملية وكركوك، إذ يمتد حقل الرميلة الجنوبي ليصل الى داخل الأراضي الكويتية ويحتوي نحو(660) بئراً تنتج ثلاثة أنواع من النفط وهي البصرة الخفيف(34 درجة على مقياسAPI) والبصرة المتوسط (30 درجة على مقياسAPI) ويحوي على(2.6%) كبريت والبصرة الثقيل (الذي تتراوح نوعيته بين(22-24 درجة على مقياس API)

ويحتوي على (3.4) كبريت، هذا وقد تزداد نسب الماء نتيجة الضخ المفرط ولا سيما عند استخدام طريقة الحقن بالماء أو إعادة حقن النفط الزائد ومخلفات المصافي والنفط المنزوع من الغاز مما قد يؤدي الى زيادة في لزوجة النفط مما يجعل استخراجه من الأرض أكثر صعوبة وأغلى كلفة، أما المكامن النفطية المنتجة في العراق عموماً لا تعد عميقة جداً عند مقارنتها بعمق المكامن الموجودة في أنحاء العالم لكن المكامن الجنوبية التي يبلغ معدل عمقها(2000–4000) متر تعد أعمق من المكامن الشمالية إذ يبلغ عمق بعض المكامن أقل من (1000) متر وهذه الصفات جميعاً الى جانب بساطة التضاريس ورخص الأيدي العاملة تسهم في انخفاض تكاليف التطوير .**(الراوي، 2007: 5)**.

3–1–2–انتاج النفط الخام في العراق: ويمكن تقسيمه الى المراحل الآتية:

3–1–2–1–انتاج النفط العراقي منذ التأميم لغاية عام 1980:

ليس العراق بوافد جديد على عالم النفط ففي إعقاب الحرب العالمية الأولى استقطع المنتصرون ثلاثة أقاليم من أراضي الإمبراطورية العثمانية وأقاموا عليها الدولة العراقية ويوم ذاك منحت الدولة الجديدة التي سيطر عليها البريطانيون شركة نفط العراق (IPC) التي انشاتها شركات نفطية بريطانية وأمريكية وفرنسية عملاقة، حقوق التنقيب عن النفط وقد تم بالفعل في عام 1927 اكتشاف حقل كركوك النفطي الذي أصبح بعد سبع سنوات في عداد الحقول المنتجة وعلى الرغم من اكتشاف بضعة حقول أخرى فإنّ عمليات التطوير اتسمت بالبطء من جراء نشوب صراعات داخل الشركة ومشكلات سياسية أخرى.

وفي مطلع عام 1961، فرض تعاظم المد القومي العربي على شركة نفط العراق اقتصرت نشاطاتها على الحقول المنتجة التي لم يزد عددها على تسعة حقول من أصل خمسة وثلاثين حقلاً كانت قد أُكتشفت بالفعل ومن بينها حقلا كركوك والرميلة (الشمالي والجنوبي) اللذان كانا وما يزالن لغاية يومنا هذا الحقلين الرئيسيين لإنتاج النفط العراقي.

إلا أن العراق قد أمم في أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي (العشرين) أصول شركات النفط الدولية وممتلكاتها ونقل ملكيتها الى شركة النفط الوطنية العراقية وما هي الا سنوات قلائل حتى صار العراق يجني منافع ما اجتمع له بعد عام 1973 من ارتفاع أسعار النفط وتصاعد معدلات انتاجه (إبتداءً من(1.9) مليون برميل يومياً عام1973 لتصل ذروتها عام 1979 بمعدل(3.5) مليون برميل في اليوم الواحد). **(فرانسن، 2006: 136)** لقد تمت عملية تأميم النفط العراقي بعد

أنَّ دعت الحكومة العراقية في أواخر سنة 1971 شركات النفط لأن تكون مستعدة في منتصف كانون الثاني لعام 1972 لإجراء مباحثات حاسمة لحل القضايا العالقة وقامت الحكومة العراقية بإشعار الشركات الأجنبية بضرورة التعامل على أساس سياسيو اقتصادي في وقت واحد وإنها لن تتنازل بأي شكل من الأشكال عن أي فقرة من القانون رقم 80 لسنة 1961، الذي نص على استرجاع الأراضي غير المستثمرة فعلاً التي تشكل (99.5 %) من مجموع أراضي الامتيازات النفطية. وقد بدأت المفاوضات فعلاً لكن الشركات لجأت الى اسلوب المناورة لتحقيق المكاسب وإطالة أمد المفاوضات ولم يجد الطرف العراقي سوى أنْ يعلن في 17 أيار عام 1972 بوجوب الاستجابة لمطالب الحكومة العراقية وتقدي معرض يلبي كافة حقوق العراق الاقتصادية والسياسية وقد فشلت الشركات في إيفاء كافة الحقوق والالتزامات ووجدت الحكومة إنها ملزمة بالقيام بخطوة كبيرة الا وهي تأميم عمليات شركة نفط العراق في الأول من حزيران 1972. وبذلك انتهت حقبة زمنية طويلة من سيطرة الشركات الغربية على النفط ليبدأ عهد جديد تمتلك فيه الإرادة الوطنية لأول مرة مقدراته ذا المورد المهم من موارد العراق.(**الهيتي،2000: 326**) وبعد التأميم وتسوية النزاعات المعلقة بعد ذلك مع شركات النفط بدأ العراق حقبة من أنشطة النفط والغاز الضخمة التي استمرت الى بداية حرب الخليج الأولى في عام 1980 وقد بدأت شركة النفط الوطنية العراقية (INOC) التي تأسست في عام 1964 برنامجاً للتنقيب المكثّف عن النفط بمساعدة بعض شركات خدمات النفط الأجنبية وكانت نتيجة هذه الأنشطة اكتشاف حقول عملاقة مهمة خلال السبعينيات بما في ذلك غرب القرنة (1973) والحلفاية (1975) وغرب بغداد(1976) ومجنون(1977). كما موضح في الجدول (6)، وفي غضون تسع سنوات تم إضافة نحو(45) مليار برميل من الاحتياطات الجديدة وبحلول العام 1990تجاوز إجمالي الاحتياطات المؤكدة (100) مليار برميل وقد ازداد انتاج النفط في العراق بشكل لافت من نحو(1.5) مليون برميل يومياً في عام 1972 الى نحو 3.5 مليون برميلي ومياً في عام 1979 إذ وصل الى مستوى نمو مثير للإعجاب فاق(12%) سنوياً خلال المدة 1972–1979.(**زيني، 2007، 132**) وتجدر الإشارة الى أن المشاريع المنجزة خلال المدة (1972–1979) قد ازدادت بشكل ملحوظ إذ تم انجاز أكثر من مشروع بجهود وطنية وهي: مشروع الاستثمار الوطني المباشر لحقل شمال الرملية في ثلاث مراحل، توسيع الطاقة الإنتاجية لحقلي الزبير والرملية ومشروع جبل فكه في ميسان وتطوير حقل بيزركان وأبي غراب ومشروع ميناء البكر فضلا عن مشاريع فنية وتطويرية للملاكات الوطنية وقد شهد عقد السبعينيات اضطرابات واسعة في السوق

النفطية وارتفاع أسعار النفط الى أكثر من عشرة أضعافه بين المدة (1973–1979) وبذلك حقق العراق فوائض نفطية بصورة احتياطات من النقد الأجنبي بلغت (40 مليار دولار). **(قاسم، 2008: 8)**

وفي عام1979وضعت شركة النفط الوطنية خططاً طموحة لزيادة الطاقة الإنتاجية الى(5.5) مليون ب/ي بعد أنْ تم اكتشاف العديد من الحقول العملاقة مثل مجنون ونهر عمر والحلفاية وغرب القرنة وغيرها. الا أنّ تزامن حرب الخليج الأولى مع السنة الأولى من عقد جديد كان يبشر بنمو اقتصادي واعد للبلاد بعد أنْ توافرت للحكومة عوائد نفطية كبيرة نتيجة قرار التأميم وارتفاع أسعار النفط الخام مما زاد الإنفاق على مشاريع البنية التحتية وقطاعات الإنتاج السلعي ونظراً لارتباط الازدهار الاقتصادي بالعوائد النفطية فإنَّ الحرب وما نتج عنها من انخفاض صادرات العراق النفطية تعد ضربة قوية للاقتصاد العراقي الريعي بالصميم. **(الزبيدي،2007: 21)**

الجدول (6)

اكتشاف حقول النفط العراقية خلال السبعينيات

اسم الحقل	عام الاكتشاف	الاحتياطي (بمليارات البراميل)
أبوغراب	1971	2.25
غرب القرنة	1973	8.00
جبل فوقي	1974	1.50
حلفاية	1975	3.00
شرق بغداد	1976	11.00
خباز	1976	2.00
مجنون	1977	10.00
صدام	1978	1.50
نور	1978	1.00
الناصرية	1979	1.00
حقول أخرى (احتياطي كل منهما يقل عن مليار برميل)		3.70
الإجمالي		44.95

المصدر: محمد علي زيني،2007، قطاع النفط في العراق سيناريوهات مستقبلية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، ص133.

شكل (7)
اكتشاف حقول النفط العراقية خلال السبعينيات

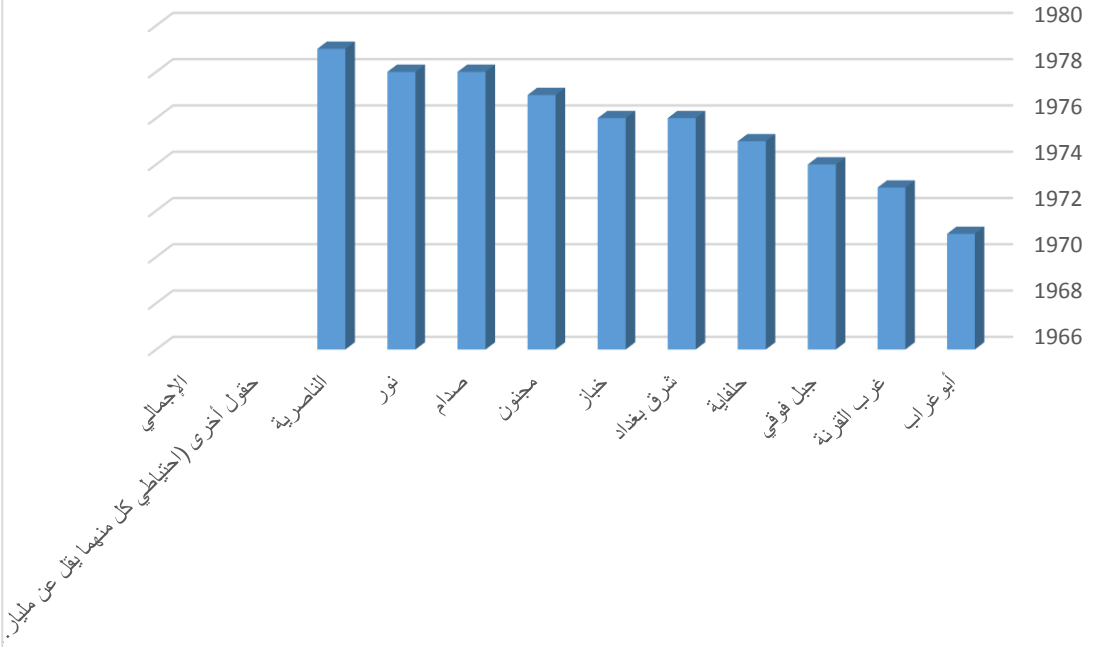

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(6).

3-1-2-2-انتاج النفط العراقي للمدة (1980 – 1990):

في عام1980 بدأت حرب الخليج الأولى التي استمرت ثمان سنوات لتنتهي في العام 1988 وكانت هذه الحرب عبارة عن صراع اتسم بالشراسة والقوة لما أدت اليه من خسائر جسيمة بالموارد البشرية والمادية في كلا البلدين. **(الراوي، 2010: 3)** فقد واجه الاقتصاد العراقي بصورة عامة والقطاع النفطي بصورة خاصة مشاكل كبيرة منذ عام 1980 ولعلها كانت بدايات الانحراف في المسارات الاقتصادية ودخول الاقتصاد العراقي مرحلة العسكرة. **(محمد،2008: 25)** الأمر الذي دفع الحكومة الى زيادة انتاج وتصدير النفط بأقصى الطاقات بغض النظر عن الأضرار التي تلحق بالقطاع النفطي من أجل تمويل الإنفاق العسكري إذ كان العراق أكبر مستورد للسلاح خلال سنوات الحرب كما أنفق أموالاً طائلة في محاولة منه لامتلاك ترسانة من الأسلحة المختلفة مما ترك آثاره السلبية على الاقتصاد العراقي.

وخلال الحرب توقفت صادرات العراق من النفط بشكل جزئي إذ انخفضت إيرادات النفط الى حوالي(10) مليارات دولار عام1981 بعد أنْ كانت حوالي(26) مليار دولار عام1980 ونتيجة لهذا الانخفاض تراجعت الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة الى أنّ

العراق خلال تلك المدة اضطر الى أستيراد المنتجات النفطية بشكل خاص خلال عام 1982 الا إنّه تحول بعدها الى بلد مصدّر للمنتجات النفطية بعد أن استطاع أنْ ينجز خلال مدة الحرب المشاريع الآتية: **(الجلبي، 2009: 7)**

1-مصفى الشمال بطاقة 150 ألف ب/يفي 1983/3/1.

2-مصفى صلاح الدين بطاقة 280 ألف ب/يفي 1982-1984.

3-الخط العراقي-التركي/المرحلة الثانية وزيادة الطاقة التصديرية الى 1،65 مليون ب/ي.

4-الخط العراقي عبر السعودية بطاقة (1.65) مليون ب/ي وبمرحلتين الأولى عام 1985 بطاقة 650 ألف/ي والثانية في أوائل 1990 والمباشرة بتشغيله.

ومع اشتداد المعارك كان القطاع النفطي تحت ضربات الإيرانيين ولاسيما المنشآت النفطية في البصرة والتي توقفت بشكل نهائي عن العمل ثم الحقها قرار الحكومة السورية بغلق إنبوب النفط المار عبر أراضيها عام 1982. شهد عام 1983 تراجعاً حاداً في صادرات العراق النفطية، فضلاً عن تراجع موقع العراق في السوق النفطية لصالح صعود دور السعودية التي كسبت الحصة السوقية للعراق وإيران معاً. كما أدت الحرب الى تدمير خور العمية تماماً وهو أحد الموانئ العراقية العميقة في الجنوب الذي كان يتمتع بطاقة تصديرية بلغت (1.6) مليون برميل يوميا كما تم تدمير ميناء البكر جزئيا وبلغت طاقته التصديرية أيضاً (1.6) مليون برميل يومياً. **(زيني،2007: 134)** وعلى الرغم من كل الآثار المدمرة للحرب على المنشآت النفطية العاملة وعلى المشاريع قيد الإنشاء وكذلك التأثير على الملاك الوطني نتيجة سحب قسم منه للالتحاق بالخدمة العسكرية الا إنَّ الكثير من المنجزات تحققت خلال تلك المرحلة وذلك بالاعتماد المباشر على الجهد الوطني ومؤسساته على إعادة وإصلاح وتأهيل والاستمرار بعمليات التشغيل لجميع مرافق الإنتاج والتصفية والنقل والتوزيع. **(الجلبي، 2009 ،9)** ونتيجة لهذه الجهود الجماعية فقد تم مد خط أنابيب العراق- تركيا ورفع الطاقة التصديرية عن طريق تركيا الى (1.7) مليون برميل يومياً وتم إنشاء خط أنابيب آخر بطاقة تصديرية بلغت (1.6) مليون برميل يومياً والذي ربط حقول النفط الجنوبية في العراق بالبحر الأحمر مروراً بالمملكة العربية السعودية وقد جرى إصلاح ميناء البكر أيضاً مما أعاد الطاقة التصديرية في مناطق البحر العميقة الى (1.6) مليون برميل يومياً وقد أسهمت هذه الجهود في رفع الطاقة الإنتاجية

المستديمة للنفط العراقي فقد ازداد انتاج النفط تدريجياً من مستوى(1.068) مليون برميل يومياً في عام 1981 الى أنْ بلغ(2.963) مليون برميل يومياً في عام 1989.**(زيني، 2007: 134)**

3-1-2-3- انتاج النفط العراقي للمدة (1990-2003):

كانت نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 بداية لمشاكل اقتصادية جديدة والتي من أبرزها التضخم وعبء الديون فضلاً عن البطالة الناتجة عن تسريح أفراد الجيش العراقي مع وجود اقتصاد معسكر لم يتمكن من تقويض المشكلة الاقتصادية رغم مساعي الحكومة لتغيير سياستها الاقتصادية وأتباع أنظمة تتلاءم مع الوضع الاقتصادي للبلد الا إنها لم تستطع حلا لأزمة الاقتصادية. وبدلاً من أنْ تنقذ الحكومة الاقتصاد زجت العراق في حرب جديدة كان نتيجتها تعرض البلد الى عقوبات اقتصادية، فضلاً عن التدمير الذي طال البنية التحتية. **(اوزالوا،2006: 38-39)** فقد شهد العراق عام 1991 حرباً من قبل تحالف غربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية إثر دخول القوات العراقية الكويت. إذ كان الهدف من التحشيد الغربي اخراج العراق من الكويت والمحافظة على النفط وإبقاؤه خارج سيطرة النظام العراقي وبذلك شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها حرباً شرسة قصفت فيها معظم المنشآت الصناعية ومنها المنشآت النفطية. **(الراوي،2010: 24)** إذ ذكرت مصادر القوة الجوية الأمريكية: إنّ قوات التحالف القت (1.200) طن من المتفجرات خلال (518) طلعة على(28) هدفاً نفطياً وقالت تلك المصادر إنّ الهدف من قصف المنشآت النفطية كان لإيقاف عمليات التصفية دون الإضرار بقابلية البلد على الإنتاج. إنَّ عملية القصف أدت الى تدمير الصناعة النفطية في البلاد ولاسيما في الجنوب إذ وصلت نسبة التدمير في بعض المنشآت الى (100%) إذ دمرت مراكز التجميع ومحطات الضغط ونزع الغاز من حقل الرميلة ومنشآت التخزين ومحطة التصدير في ميناء البكر العميق مع تدمير خط الأنابيب الاستراتيجي مما أدى الى تدني الطاقة الإنتاجية للبترول الخام العراقي من مستوى(2.2) مليون برميل في اليوم في عام 1990 الى (524) الف برميل في اليوم في عام 1991. إنّ الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661 في 1990 أدى الى التدهور والخراب في البنية التحتية للصناعة النفطية ولم يتمكن العراق في سنوات الحصار من إعادة نشاطه الاقتصادي غير النفطي وتنميته مما يؤكد تجذّر الإعتماد على المورد النفطي لتحريك الاقتصاد الوطني بأكمله وهذه خاصية بنيوية من أهم ما ينبغي أنْ تتصدى لها السياسات الاقتصادية الآن وفي المستقبل القريب ولكن لم يتبلور بعد وعي سياسي فعّال للسعي

الجاد نحو هذا الهدف وأبقت هذه العقوبات انتاج النفط يعاني من الدمار، وذلك من خلال منع الاستثمار الأجنبي ومنع إعادة الأعمار وكل هذا أدى الى أضعاف موقع العراق في السوق النفطية العالمية.**(علي، 2011: 192– 193)**

إنّ توقف الاستثمار في الصناعة النفطية أدى الى تقادم معدات الصناعة النفطية وعد مقدرتها على مواكبة عجلة التقدم التكنولوجي، إذ كان لدى العراق أكثر من(20) برجاً عام 1991 يعمل بكوادر وطنية وقد تراجع العدد الى (3) أبراج حفر، مما أثر على السلوك المكمني للحقول المنتجة وكذلك أنخفض عدد الفرق الزلزالية الى فرقة واحدة في الشهر بعد أنْ كان(72) فرقة تقريباً. **(الجلبي، 2005: 138)** أدى مناخ العقوبات الكاملة الى ركود في انتاج النفط العراقي؛ لأنه اقتصر على تلبية الطلب المحلي وسد احتياجات الأردن النفطية (بموافقة ضمنية من الأمم المتحدة) وتهريب بعض النفط الخام ومشتقاته وبصورة رئيسة عن طريق تركيا والخليج العربي ولم يبدأ انتاج النفط بالانتعاش حتى كانون الأول/ديسمبر 1996 عندما تم الاتفاق أخيراً على برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) ووضعه موضع التطبيق ونتيجة لذلك البرنامج ازداد انتاج النفط بسرعة خلال السنوات الأربعة التي تلت عام 1996 حتى وصل الى ذروته تمثلت في(2.6) مليون برميل يومياً عام 2000 وبعد ذلك اتخذ انتاج النفط اتجاهاً تراجعياً حتى احتلال العراق عام 2003، إذ بلغ معدله في ذلك العام(1.5) مليون برميل يومياً فقط وكان السبب الرئيس للتراجع خلال المدة 2000– 2003 عائداً الى الخلافات بين الأمم المتحدة والعراق حول أسعار النفط فقد كانت الحكومة العراقية توقف صادرات النفط بين وقت وآخر لتحقيق أغراض سياسية وأخيراً توقف الإنتاج تماماً عندما احتلت أمريكا وحلفاؤها العراق في 9 نيسان/أبريل 2003.**(زيني، 2007: 36)**

3–1–2–4–انتاج النفط العراقي بعد عام 2003:

أدت حرب عام 2003 واحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية الى تدمير أكبر في البنى التحتية للاقتصاد العراقي ولاسيما في مجال الطاقة والمواصلات ووضعت الحرب العراق تحت الاحتلال والإدارة الأمريكية المباشرة وأصبحت الصناعة النفطية تحت هيمنة المحتل وسياساته في إرجاع الشركات الغربية للعمل في العراق بحجة إنَّ الصناعة النفطية في العراق قد أصابها التقادم وبات تغير قادرة على تطوير وتنمية العائدات النفطية التي يحتاجها العراق لإعادة بناء ما دمرته الحرب. **(الراوي،2010: 24)**

إذ سارعت أمريكا الى رفع العقوبات الاقتصادية السابقة وذلك عن طريق تبني مجلس الأمن في22 أيار 2003 قرار رقم(1483) والذي تم بموجبه إنهاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء وإنشاء صندوق التنمية العراقي إذ يعد الوعاء الأساسي الذي تتجمع فيه عوائد الصادرات البترولية والمبالغ المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء فضلاً عن الأموال العائدة للعراق والموجودة في بعض البلدان العربية والأجنبية والأرصدة المجمدة سابقاً في المصارف الخارجية والسماح لسلطة الاحتلال ببيع النفط العراقي وإيداع عائداته في حساب تديره السلطة نفسها. وفي هذه الأثناء اتفق مسؤولو وزارة النفط العراقية وأعضاء فريق مهندسي الجيش الأمريكي وخبراء شركة كيلو جوبيراوينروت (K.B.R) على وضع قائمة حددوا فيها(220) مشروعاً تستهدف العودة بالإنتاج الى مستوياته السابقة في إطار خطة كانت ستنفذ على ثلاث مراحل بكلفة إجمالية قدرت بـ(1.1) مليار دولار وكما يأتي: **(فرانسن، 2006: 139– 140)**

1-**المرحلــة الأولــى:** كـان تنفيـذها سـيكتمل بنهايـة أيلـول/2003 بهـدف رفـع معـدل الإنتـاج الى (1.5) مليون برميل في اليوم الواحد.

2-**المرحلــة الثانيــة:** كـان مـن المقـرر الانتهـاء مـن تنفيـذها أواخـر عـام2003 بهـدف زيـادة الطاقة الإنتاجية الى (2) مليون برميل يومياً.

3-**المرحلــة الثالثــة:** التـي حـددت نهايـة الربـع الأول مـن عـام2004 موعـداً لإنجازهـا وعـودة بالطاقة الإنتاجية الى (2.8) مليون برميل يومياً.

وعلى الرغم من أنَّ المرحلة الأولى قد نفذت بنجاح الا إن حجم الصادرات النفطية كان ما يزال متخلفاً عن المستويات المخطط لها بسبب التخريب الذي أصاب خط الأنابيب الشمالي. وهو من جملة عمليات التخريب التي طالت المنشآت النفطية والتي أدت الى تعثر الإنتاج والتصدير، فضلاً عن الأضرار بالبيئة والخسائر الناجمة عن عدم القدرة على تنفيذ كثير من المشاريع النفطية في الاستكشاف والحفر والاستخراج والتمويل والتصدير مما يضعف القدرات الإنتاجية بشكل كبير ويؤخر عمليات النهوض بالقطاع النفطي وكذلك الخسائر الناجمة عن توقف تجهيز الوقود للمحطات الكهربائية وبعض الشركات الصناعية بسبب تخريب الأنابيب الناقلة للوقود اليها. **(وزارة النفط،2005: 42)**

أمّا الشركة العامة لتسويق النفط (سومو) كانت قد تنبأت بتنامي الصادرات النفطية العراقية تدريجياً بما يقرب من(900) ألف برميل يومياً في تشرين الأول 2004. يمكن القول إنّ منشآت الإنتاج النفطية في العراق تعد الأقل تطوراً في العالم وهي بحاجة الى مساعدات تقنية ومالية لغرض تأهيل هذا القطاع ليصل بإنتاجه الى (3.5) مليون برميل في اليوم وهو ما كان ينتجه العراق في نهاية السبعينيات وللوصول الى الإنتاج المستهدف وهو (6) مليون برميل في اليوم لا بدَّ من إضافة استثمارات جديدة في هذا القطاع.

وعند المتابعة للاستثمارات البترولية في العراق نلاحظ أنّ جميع أو غالبية الاستثمارات قد حدثت أو تم البدء بها في السبعينيات أو أوائل الثمانينيات في القرن الماضي ولم يشهد هذا القطاع أي استثمارات حقيقية خلال المدة التي تلت ذلك. وعند احتلال العراق عام2003 ورث النظام الجديد قطاعاً بترولياً على وشك الانهيار وأضاف الغزو الأمريكي وما تبعه من أعمال سلب ونهب وتخريب عبئاً كبيراً على قطاع البترول العراقي، وإذا ما كانت الحكومة العراقية المقبلة راغبة في زيادة طاقات العراق الإنتاجية فإن شركات النفط العالمية تمتلك الأموال والخبرات الفنية والإدارية اللازمة لهذا الغرض بيد أنَّ عودة هذه الشركات الى العراق من جديد يُعدُّ الآن مسالة بالغة الحساسية من الناحية السياسية، فإذا تمت هذه العودة في غياب أنظمة قانونية ومالية واضحة تنظم عملية توظيف الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي فقد تؤدي الى شيوع الفوضى. **(فرانسن، 2006: 141-168)** والجدول(7) يبين تطور المعدل اليومي لإنتاج النفط الخام العراقي للمدة (1970-2010)

الجدول (7)

المعدل اليومي لإنتاج النفط العراقي للمدة (1970 – 2017) (مليون برميل / يوم)

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1970	1.548	1986	1.820	2002	2.227
1971	1.694	1987	2.268	2003	1.536
1972	1.465	1988	2.701	2004	1.995
1973	1.918	1989	2.963	2005	1.853
1974	1.970	1990	2.222	2006	1.955
1975	2.261	1991	524	2007	2.035
1976	2.415	1992	282	2008	2.281
1977	2.348	1993	659	2009	2.336
1978	2.562	1994	748	2010	2.358
1979	3.500	1995	736	2011	2355.2
1980	2.681	1996	744	2012	2886.6
1981	1.068	1997	498	2013	3194.5
1982	1.095	1998	2.169	2014	3492.4
1983	1.071	1999	2.541	2015	4136
1984	1.250	2000	2.601	2016	4564
1985	1.601	2001	2.586	2017	4564

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقرير الإحصائي لمنظمة أوبك لعدة سنوات.

شكل (8)

المعدل اليومي لإنتاج النفط العراقي للمدة (1970-2017) (مليون برميل / يوم)

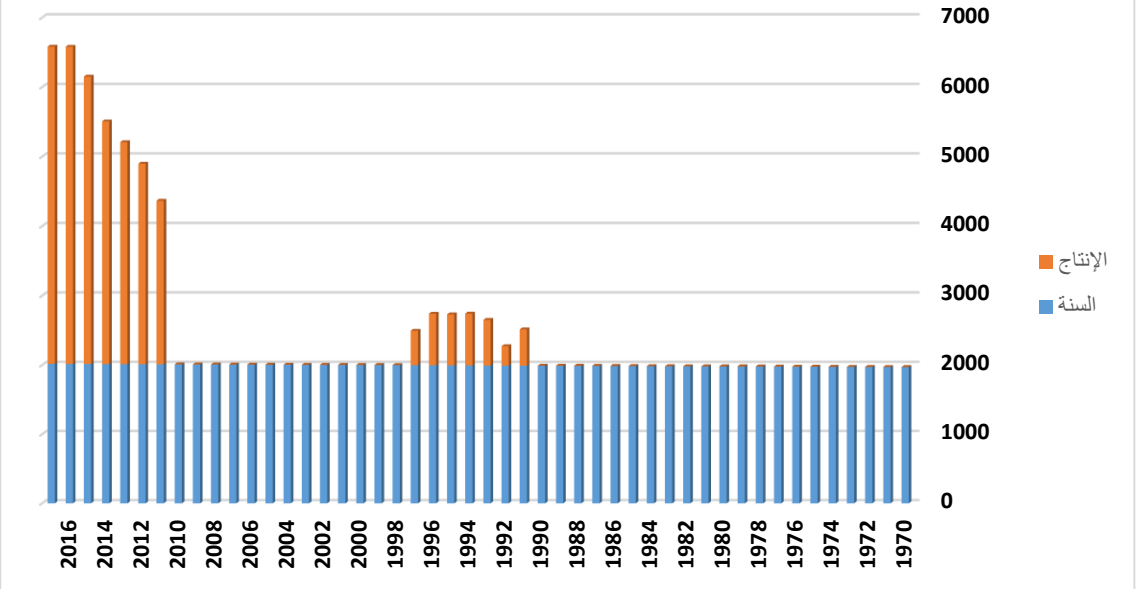

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(7).

3-1-3-صناعة النفط العراقي:

يقصد بصناعة النفط استخدام النفط في الصناعات التحويلية فالبلد الذي يتوافر فيه النفط بغزارة ينبغي أنْ يكون ذلك دافعاً في إنشاء صناعة واسعة لتكرير النفط الخام وتصدير المشتقات النفطية بنفس الكمية التي يتم فيها تصدير النفط الخام ولكن ذلك لم يحدث في العراق إذ اقتصرت صناعة المشتقات النفطية على سد الطلب المحلي وتعد صناعة المشتقات النفطية في العراق صغيرة جداً، إذا ما قيست بالحجم الكبير لاحتياطات النفط الخام المتوافرة. وقبل التعرف على المشتقات النفطية الأساسية وكميات استهلاكها في العراق لا بدَّ من التطرق الى واقع الصناعة التكريرية في العراق والتي يعود تأريخها الى سنة1927 إذ قامت شركة نفط خانقين التي حصلت في سنة 1925 على امتياز من الحكومة العراقية لاستثمار حقول النفط في خانقين شمال العراق بإنشاء (مصفى الوند) لتكرير النفط لسد احتياجات السوق المحلية وهو أول مصفى في العراق. **(سليمان، 1979: 145)**

وفي سنة 1949 أنشأت شركة نفط العراق صاحبة الامتياز في منطقة كركوك (مصفى حديثة) في محافظة الأنبار غربي العراق بطاقة انتاجية مقدارها (6.5) الف برميل يومياً وذلك لتلبية الاحتياجات من المنتجات التي تستخدم لتشغيل مكائن الديزل ومحطات الضخ على خطوط النفط الممتدة بين كركوك والبحر الابيض المتوسط. **(أوابك، 1975: 117)** وفي سنة 1953 أنشأ (مصفى المفتية) بالقرب من مدينة البصرة في جنوب العراق وهو مصفى صغير بطاقة انتاجية قدرها (4.5) الف برميل وفي عام 1955 تم تشييد مصفى الدورة الكائن في مدينة بغداد بطاقة انتاجية قدرها(80) الف برميلي يومياً. **(السماك،1985: 398)**

وفي سنة 1956 أنشأ (مصفى القيارة) بالقرب من الموصل في شمال العراق وبلغت طاقة المصفى الإنتاجية (14) الف برميل يومياً وفي نيسان عام 1974 جرى افتتاح (مصفى البصرة) بطاقة انتاجية (68) الف برميل يوميا ويلبي انتاج المصفى حاجة القطر المتزايدة من المنتجات النفطية. **(أوابك، 1975: 175)**

وفي عام 1978 افتتح (مصفى السماوة) وهو مصفى صغير وبطاقة انتاجية بلغت(18) الف برميل يوميا وتم توسيعه فيما بعد ولاسيما عام 1989 لتصبح طاقته الإنتاجية (27) الف برميل يومياً وفي منتصف 1978 افتتح (مصفى بيحي) بطاقة انتاجية(160) الف برميل يومياً وهنا كمصافي أخرى كما موضح في الجدول(8). وكانت الطاقة الإنتاجية الإجمالية لهذه المصافي اكثر من(570)

الف برميل يومياً، وطبقاً لتقرير وزارة النفط فان مصفى الدورة سيتم توسيع طاقته الإنتاجية لتصل الى (240) الف برميل يومياً فضلا عن انتاج المصافي الصغيرة بحدود (100) الف برميل يومياً.

جدول (8)

التوزيع الجغرافي والطاقة الإنتاجية لمصافي النفط في العراق

المصفى	الموقع	سنة الانشاء	الطاقة الإنتاجية ألف برميل يومياً
الوند	ديالى	1927	0.5
حديثة	حديثة / الأنبار	1949	6.5
المفتية	البصرة	1953	4.5
الدورة	بغداد	1955	80.0
القيارة	نينوى	1956	14.0
كركوك	كركوك	1973	20.0
البصرة	ناحية الشعبية / البصرة	1974	68.0
السماوة	المثنى	1978	18.0
بيجي	صلاح الدين	1978	160.0
الناصرية	ذي قار	1981	26.6
صلاح الدين	صلاح الدين	1982	2.6
الكسك	نينوى	1983	10.0
الجزيرة	صلاح الدين	1985	140.0
الوسط	قضاء المسيب / الحلة	1990	10.0
ميسان	ميسان	1999	

المصدر: أحمد جاسم جبار الياسري،2009، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص58.

شكل (9)
التوزيع الجغرافي والطاقة الإنتاجية لمصافي النفط في العراق

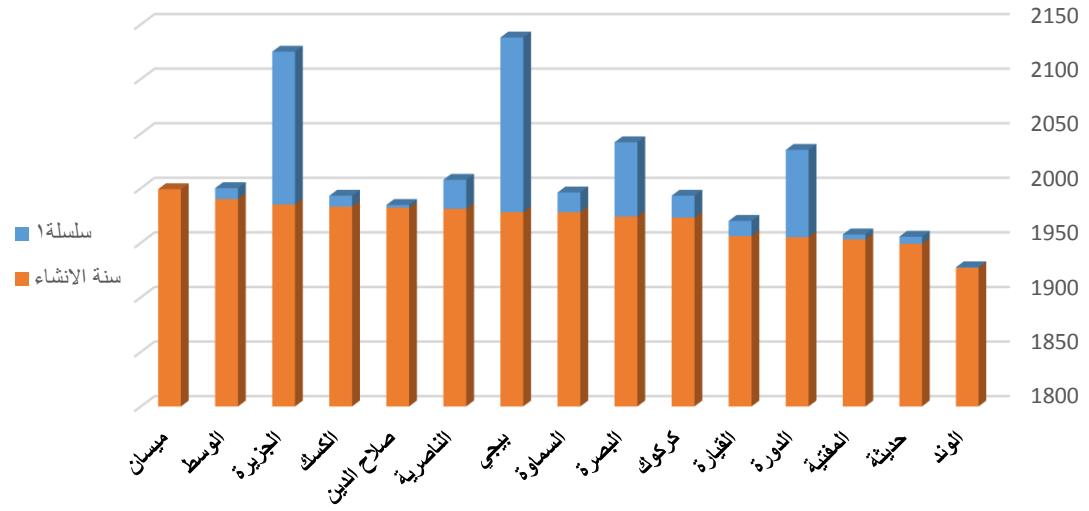

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(8).

في حين قدرت مجلة النفط والغاز طاقة هذه المصافي في عام 2005 بمقدار (578.500) برميل يومياً. ومنذ احتلال العراق في عام2003 بُذلت جهود كبيرة من الكوادر الفنية العراقية لتحسين عمل المصافي ورفع معدلات الإنتاج وصولاً الى الطاقات التصميمية للمصافي الا إنّ معدلات الإنتاج كانت دون مستوى الطموح فقد انخفض الإنتاج وازداد الطلب على المشتقات النفطية ويرجع السبب في ذلك الى: **(الغضبان، 2005: ص 17)**

أولاً–قدم التكنولوجيا: إذ تعاني أغلب المصافي من تقادم المعدات التكنولوجية بسبب الحروب والحصار.

ثانياً–ضعف الصيانة: عانى المصافي العراقية من ضعف في الصيانة ونقص الأدوات والأجهزة ولم تجر عليها عمليات الصيانة السنوية المبرمجة الا ما ندر فكانت تعمل 24 ساعة يومياً طوال السنين دون فترات توقف في أغلب الأحيان لغرض إجراء الصيانة المبرمجة.

ثالثاً–الاستهلاك غير الرشيد: المواطن العراقي يصرف بدون حرص ولا يشعر بأهمية الوقود، فضلاً عن التوليد الموقعي للكهرباء لتلبية حاجة المواطنين ولاسيما في فصل الصيف ودخول أعداد كبيرة من السيارات إذ بلغ عدد السيارات الداخلة الى البلد خلال المدة ما بعد 2003 الى (70%) من مجمل ما دخل من السيارات الى البلد منذ عام 1920.

رابعاً–استمرار انقطاع التيار الكهربائي الذي تسبب في توقف عمل المصافي.

خامساً–عدم كفاية النفط الخام الواصل الى المصافي بسبب استمرار أعمال التخريب للأنابيب الناقلة للنفط.

سادساً–تفشي ظاهرة التهريب والتي من أسبابها:

1–تدني الأسعار مقارنة بأسعار الدول المجاورة

2–تردي الوضع الأمني وعدم إحكام الحدود

أما انتاج المشتقات النفطية الأساسية في العراق يمكن التعرف عليها من خلال الاستعراض الآتي: بالإمكان التعرف على انتاج المشتقات النفطية الأساسية في العراق من خلال البيانات الواردة في الجدول(9) والذي يشير الى انخفاض معدلات انتاج المشتقات النفطية الأساسية في مدة الثمانينيات بسبب قيام حرب الخليج الأولى والتي الحقت أضراراً فادحة بمعظم المنشآت النفطية وتوقف الإنتاج في البعض الآخر ومنها مصفى البصرة الذي يعد من أكبر المصافي التي تلبي احتياجات القطر من المنتجات النفطية ففي عام 1985 بلغ انتاج مصافي العراق من البنزين (58.1) الف برميل يومياً أمّا بالنسبة للنفط الأبيض وزيت الغاز فقد بلغ (43.7) و(93.4) الف برميل يومياً على التوالي. ولم تكن نهاية الحرب في 8 أب/أغسطس 1988 تمثل نهاية فعلية للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق وإنما أنذرت بمرحلة جديدة كانت تغلب عليها الأزمة الاقتصادية وتدهور المنشآت النفطية فخلال التسعينيات دخلت الصناعة النفطية حقبة مظلمة.

إنَّ توقف عمليات تصدير النفط الخام بفعل العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الأمر الذي أفقد العراق إيرادات كبيرة تقدر بمئات المليارات وأثر على موقع العراق في السوق النفطية العالمية وكذلك توقف الاستثمار في الصناعة النفطية الأمر الذي أدى الى اندثار منشآت ومعدات هذه الصناعة وعدم مواكبتها للتقدم التكنولوجي وكنتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرض خلال عقد التسعينيات فقد انخفضت الطاقة الإنتاجية للمصافي العراقية من المشتقات النفطية الأساسية إذ بلغ انتاج العراق عام 1998 من البنزين(85.1) الف برميل يومياً ومن النفط الأبيض وزيت الغاز (54.9) و(104) الف برميل يومياً على التوالي بالمقارنة مع عام 1994. أما بعد الاحتلال عام 2003 تعرضت منشآت النفط لعمليات تدمير ومن أعمال النهب والسلب والحرق سببت أضراراً كبيرة فاقت في حجمها ما تعرضت لها لمنشآت النفطية خلال الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية. **(الجلبي،2005: 124)**

فقد سجلت مدة ما بعد عام 2003 انخفاضاً في معدلات انتاج المصافي العراقية من المشتقات النفطية الأساسية إذ بلغ عام 2008 انتاج العراق من البنزين(64.4) ألف برميل يومياً ومن النفط الأبيض (46.9) الف برميل يومياً ومن زيت الغاز (83.7) الف برميل يومياً بالمقارنة مع عام

2004 مما ترتب عليه عجز المصافي العراقية عن انتاج المشتقات النفطية الأساسية لسد حاجة السوق المحلية المتزايدة. **(وزارة النفط،2006: 25)**

3-1-4-استهلاك النفط في العراق:-

يعد مؤشر استهلاك النفط ومشتقاته من المؤشرات التي تدل على تطور مسيرة التنمية الاقتصادية فيا لأقطار النامية والمتقدمة على حد سواء وهذا المؤشر يتوافق مع التغيرات الحاصلة في مستوى النمو الاقتصادي الذي وصلت اليه الأقطار من خلال طبيعة الهيكل الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ومدى توافر مصادر الطاقة البديلة عن النفط وسياسات التسعير المتبعة في الأسواق المحلية. وإنّ مستوى استهلاك العراق من النفط متدني على مدى سنوات انتاجه للنفط وبصفته دولة منتجة للنفط ويرتبط مستقبل الاستهلاك الداخلي للنفط في العراق بجملة مسائل منها: **(علي، 2011: 178)**

جدول (9)

انتاج المشتقات النفطية في العراق للمدة 2004– 2017(ألف لتر/يوم)

السنة	البنزين (الكازولين)	النفط الأبيض (كيروسين)	زيت الغاز
2004	82.8	43.8	108.5
2005	67.9	33.6	77
2006	67.9	33.6	77
2007	51.3	27	51.7
2008	64.4	46.9	83.7
2009	64.8	47.7	85.7
2010	64.4	52.2	106.5
2011	64	49.1	124
2012	27.6	22.4	64.4
2013	30	22.4	73.6
2014	37.6	21.6	79.9
2015	43.3	27.1	71.5
2016	53.4	25.5	64.0
2017	66.3	31.9	80.4

المصدر: 1-السنوات من (2004-2008) هناء عبد الحسين، قحطان لفتة عطية الربيعي،2008، قياس وتحليل دوال الطلب والسعر للمشتقات النفطية الأساسية في العراق للمدة (1985-2008) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 42، ص165.

2-السنوات من(2009-2017) التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) لعدة سنوات.

شكل (10)
انتاج المشتقات النفطية في العراق للمدة 2004- 2017 (ألف لتر/يوم)

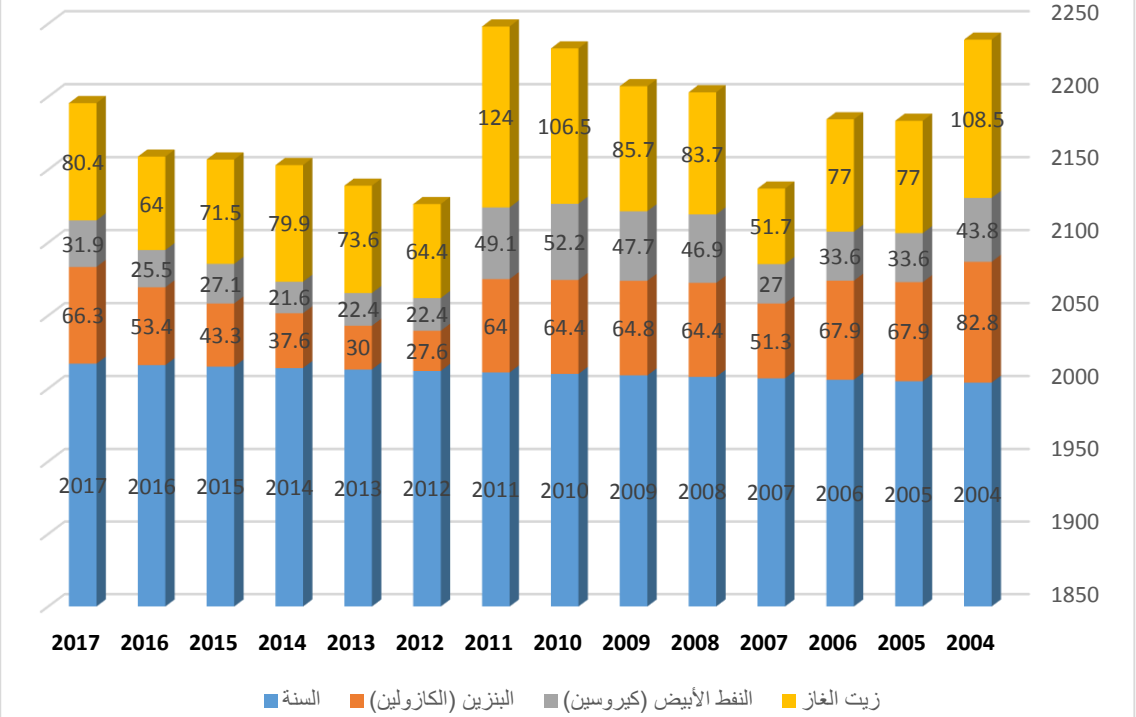

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(9).

1.التنافس المستقبلي بين النفط والغاز في توليد الكهرباء والاستخدام الصناعي.

2.مدى التوسع في الصناعات البتروكيمياوية والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.

3.نمو ملكية العوائل للسيارات واستخدامها.

4.معدلات تكثيف المكننة في مجالات الإنتاج والخدمات.

5.ارتباط نمو الرفاه العائلي مع التزايد في استهلاك الكهرباء والنفط ينعكس في طلب الكهرباء على النفط.

أما فيما يتعلق بالتطور الحاصل في استهلاك المشتقات النفطية الأساسية في العراق ومن خلال متابعة البيانات الواردة في الجدول(10) ادناه.

الجدول (10)

استهلاك المشتقات النفطية الأساسية للمدة (2004 – 2017) (ألف برميل/يوم)

السنة	زيت الغاز	البنزين	النفط الأبيض	الغاز السائل الف/م3
2004	121.7	153.7	52.2	34.5
2005	129	109.9	42.8	34.5
2006	120.8	99.9	42.1	35.4
2007	130.4	78.5	43.7	36.7
2008	134.8	94.6	44.5	45.4
2009	136	98.4	45.5	46.9
2010	136.9	102.8	47.2	47.2
2011	138.3	129	44	51
2012	153.4	137	45	54
2013	159.8	135.3	42	58
2014	128.9	110	28	53
2015	104.1	105	26	47
2016	100.0	109	27	46.9
2017	114.7	124	30.2	51.5

المصدر:1. هناء عبد الحسين– قحطان لفتة عطية الربيعي، 2008، قياس وتحليل دوال الطلب والسعر للمشتقات النفطية الأساسية في العراق للمدة (1985–2008) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 62، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ص 151.

2. التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) لعدة سنوات.

شكل (11)

استهلاك المشتقات النفطية الأساسية للمدة (2004– 2017) (ألف برميل/يوم)

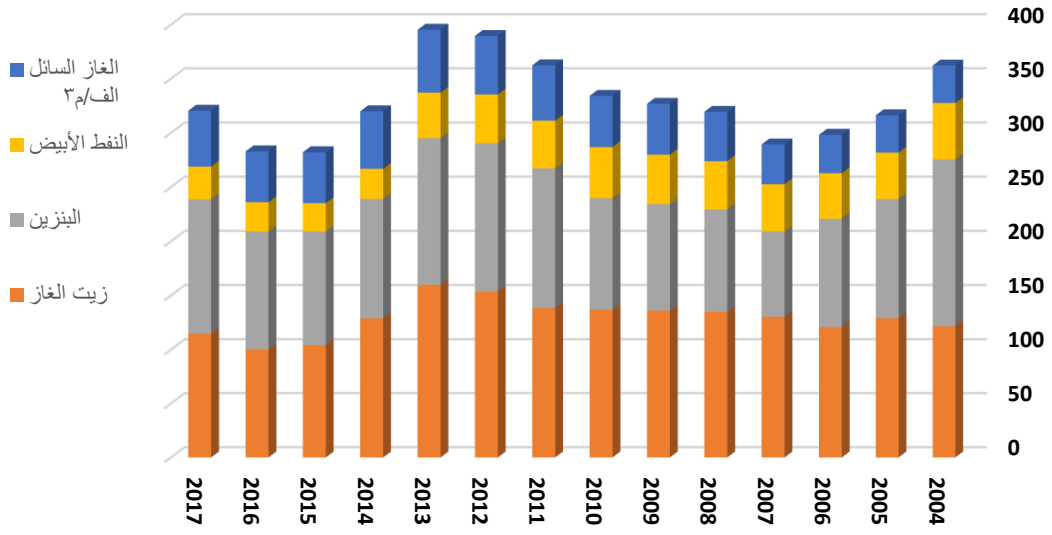

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(10).

والتي توضح بأنّ زيت الغاز يتبوء المرتبة الأولى بالنسبة للكميات المستهلكة من المشتقات النفطية الأساسية منذ عام 1985 والبالغة (90.8) ألف برميل يومياً وبلغت فيما بعد ارتفاعاً وصل الى (97.4) ألف برميل يومياً عام 1995 بزيادة مقدارها (6.2) ألف برميل يومياً. نتيجة التوسع في استخدام المعدات ووسائط النقل المدنية والعسكرية التي تعمل بزيت الغاز على إثر حرب الخليج الأولى التي انتهت عام 1988 ثم تبعتها حرب الخليج الثانية عام 1991 وبلغ استهلاك زيت الغاز لعام 2008 ما مقداره (134.8) ألف برميل يومياً مقارنة مع (121.7) ألف برميل يومياً لعام 2004 محققة زيادة مقدارها (16.1) الف برميل يومياً ويعزى ذلك الى برامج الاستيراد الواسعة التي قامت بها الدولة لمختلف المكائن ووسائط النقل والمحركات التي تعمل بزيت الغاز. **(عبد الحسين، والربيعي،2008: 143-165)**.

أما استهلاك البنزين فقد جاء بالمرتبة الثانية بعد زيت الغاز من حيث معدلات نمو استهلاك المشتقات النفطية الأساسية. إذ بلغ (47.6) الف برميل يومياً عام 1985 وارتفع الى (67.9) الف برميل يومياً عام (1995) محققاً زيادة قدرها (20.3) الف برميل يومياً.**(الدوري،1987: 212)**

وفي نهاية عام 2000 وبداية عام 2001 بدأت الكوادر الفنية النفطية المسؤولة تشعر بتنامي استهلاك البنزين مع وجود وفرة من منتوج زيت الغاز تزيد على الاستهلاك إذ كان الفائض يصدر الى الخارج وفي عام 2002 بدأت القيادات النفطية تشعر بحراجة الموقف وكان لابد من اتخاذ جملة من الإجراءات إذ ازداد استهلاك البنزين فضلاً عن زيادة في استهلاك زيت الغاز الذي كان يشهد وفرة سابقاً ومن تحليل نمط الاستهلاك تبين إنّ المواطنين يصرفون في الصيف ولاسيما في شهري السابع والثامن بسبب طوال ساعات النهار حرارة الجو) معدلات بنزين أكثر من الشتاء لذا كان من الواجب توفير كميات وخزين لموسم الذروة وهو الصيف وكانت نسب الطلب على البنزين تزداد سنة بعد سنة مع استمرار زيادة الطلب في موسم الذروة، إذ كان الطلب على البنزين عام 1999 هو (81.8) الف برميل يومياً أمّا عام 2001 فقارب الاستهلاك (87.4)ألف برميل يومياً وتجاوز (96) ألف برميل يوميا عام 2002 **(غضبان، 2005: 21)**

وكذلك أنّ استهلاك البنزين لعام 2008 بلغ نحو (94.69) ألف برميل يومياً بزيادة قدرها (16) الف برميل يومياً مقارنة مع استهلاك البنزين لعام 2007البالغ (78.5) الف برميل يومياً

ويعزى ذلك الى دخول إعداد كبيرة من السيارات المستوردة مما أدى الى زيادة الطلب على البنزين. **(وزارة النفط،2006: 17)**

فضلاً عن تزايد الطلب المحلي بسبب تزايد استخدام المولدات لمواجهة انقطاع التيار الكهربائي. كما تبوء النفط الأبيض المرتبة الثالثة بعد البنزين في معدل نمو استهلاك المشتقات النفطية الأساسية في العراق إذ ارتفعت الكميات المستهلكة منه من (24.2) الف برميل يومياً عام 1985 الى (37.8) الف برميل يومياً عام 1995 محققة زيادة قدرها(13.6) الف برميل يومياً وهذا ناتج عن ارتفاع عدد السكان الذي له الأثر الكبير في زيادة استهلاك المشتقات النفطية ولاسيما النفط الأبيض كما شهدت المدة (2004–2008) انخفاضاً في معدلات استهلاك النفط الأبيض إذ بلغ استهلاك النفط الأبيض(52.2) الف برميل يومياً لعام 2004 في حين شهد انخفاضاً واضحاً عام 2008 إذ بلغ (44.5) الف برميل يومياً وهذا بسبب ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مستوى التحضر للفرد العراقي وهذا ما جعل معظم السكان يتوجهون نحو استهلاك الغاز السائل كبديل عن النفط الأبيض في الاستهلاك اليومي. **(محمد، 2008: 12–25)**

يجب أنْ نتوقف هنا للحديث عن عامل جوهري ومؤثر الا وهو موضوع تسعيرة المشتقات النفطية بما فيها ما يجهز الى محطات توليد الطاقة الكهربائية ومصانع الأسمدة والاسمنت وغيرها وهي الأقل وبفارق كبير عن أية دولة في المنطقة إن لم يكن ذلك على المستوى العالمي، وكان هذا هو أحد الأسباب الرئيسة التي شجعت منذ عام 2003 والى حدّ الآن على عمليات تهريب المشتقات النفطية الى خارج العراق وبالتالي إحداث خلل كبير في موازنة انتاج وتوزيع المشتقات النفطية للاستهلاك المحلي. وكان موضوع إعادة النظر بالتسعيرة أمراً حساساً على مدى العهود والأنظمة السابقة لأن المواطن العراقي يرى في حصوله على المشتقات النفطية حقاً موروثاً له باعتبار العراق بلداً نفطياً وربما كان محقاً بعض الشيء بذلك من ضمن إجراءات الدعم الاقتصادي التي كانت الدولة توفرها ضمن البرنامج الاقتصادي الشامل والذي كان يفترض دفع رواتب وأجور متدنية فكانت سياسة الدعم المتمثلة بدعم أسعار المشتقات النفطية وأجور الكهرباء والماء والهاتف والأدوية وغيرها من الخدمات جزءاً من كافة البرامج الاقتصادية السابقة وإنَّ الخروج عن ذلك لابدَّ وأنْ يكون بشكل مدروس ومتدرج وبما لا يلحق الضرر بالمواطن ومدخولاته وقدراته الشرائية. ويبدو إنّ سياسة التخفيف إن لم يكن الرفع الكامل للدعم قادمة لا محالة فيها ولاسيما بعد الاتفاق أواخر عام 2004 مع نادي

باريس حول مديونية العراق وربط ذلك ايضاً مع برنامج للتصحيح الاقتصادي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي (I.M.F) والبنك الدولي (I.B) وستعتمد آثار ذلك على أساليب التطبيق ولكن يجب أنْ يكون بمعزل عن نظرة شاملة للاقتصاد العراقي والنظام النقدي ورفاهية المواطن المنشودة. **(الجلبي،2005: 28)**.

3-2- أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي

يحتل القطاع النفطي موقعا بارزا في الاقتصاد العراقي ويؤدي دورا رئيسا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ يعتمد النشاط الاقتصادي بفروعه المختلفة وبصورة أساسية على إنتاجه وتصديره والعوائد المالية المترتبة عنة ولغرض الوقوف على دور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي فقد تم تقسيم المبحث الى فرعين رئيسيين هما:-

3-2-1-مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من اهم المؤشرات الاقتصادية التي من خلالها يمكن قياس حجم مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتحديد مدى تنوع وقوة الاقتصاد، وكذلك فان دراسة وتحليل هذا المؤشر يساعد في تحديد مواطن الضعف الاقتصادي من اجل العمل على معالجتها، وان زيادة الناتج المحلي الإجمالي ينعكس بشكل مباشر على حجم الدخل القومي ومن ثم على مستوى النمو والرفاهية الاقتصادية، وبالنسبة للاقتصاد العراقي يسهم القطاع النفطي بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تصل نسبته (29)% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 بعد ان كانت (55)%0عام 2008؛ وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية وليس تطور في بقية القطاعات، في حين يسهم قطاعي الزراعة والصناعة مجتمعين بنسبة (5،8)% من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه، لذلك فان تغيرات أسعار وكميات الإنتاج في القطاع النفطي تنعكس بشكل مباشر على حجم الناتج المحلي الاجمالي كما هو مبين في الجدول (11) والذي من خلاله نلاحظ حجم الترابط والاعتماد الكبير على انتاج القطاع النفطي اذ إن كل زيادة او انخفاض في مساهمةالقطاع النفطي المرتبط بشكل كبير بالعالم الخارجي، والمتأثر بصدمات الأسعار الخارجية تنعكس بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم الاقتصاد العراقي عموماً مما جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً تابعاً للعالم الخارجي. ويمكن توضيح الأهمية النسبية لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004- 2017) من خلال الجدول (11) حيث شهد عام 2004 نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (80)% عن عام 2003 نتيجة زيادة معدل الإنتاج اليومي للنفط بنسبة(30%) وزيادة اجمالي كمية الصادرات النفطية الى (562) الف برميل، بعد ان كانت (364) الف برميل عام 2003.

جدول(11)

مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2004- 2017)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	نسبة مساهمة القطاع النفطي
2004	53235358.7	----	30808541.6	57.87
2005	73533598.6	38.13	42379784.7	57.63
2006	95587954.8	29.99	52881810.9	55.29
2007	111455813.4	16.60	59018094.5	52.95
2008	157026061.6	40.89	87166401.2	55.51
2009	130643200.4	-16.8	55998048.1	42.86
2010	162064565.5	24.05	72905000.1	44.98
2011	217327107.4	34.10	115256423.7	53.03
2012	254225490.7	16.98	126435557.5	49.73
2013	73587529.2	7.62	125573889.5	45.89
2014	266420384.5	-2.62	116940065.3	43.89
2015	199715699.9	-25.03	62083916.5	31.08
2016	203869832.2	2.08	60965276.9	29.90
2017	225722375.5	3	88664813	38.5

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/مديرية الحسابات القومية-النسب ومعدلات النمو من اعداد الباحث.

شكل (12)

مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2004- 2017)

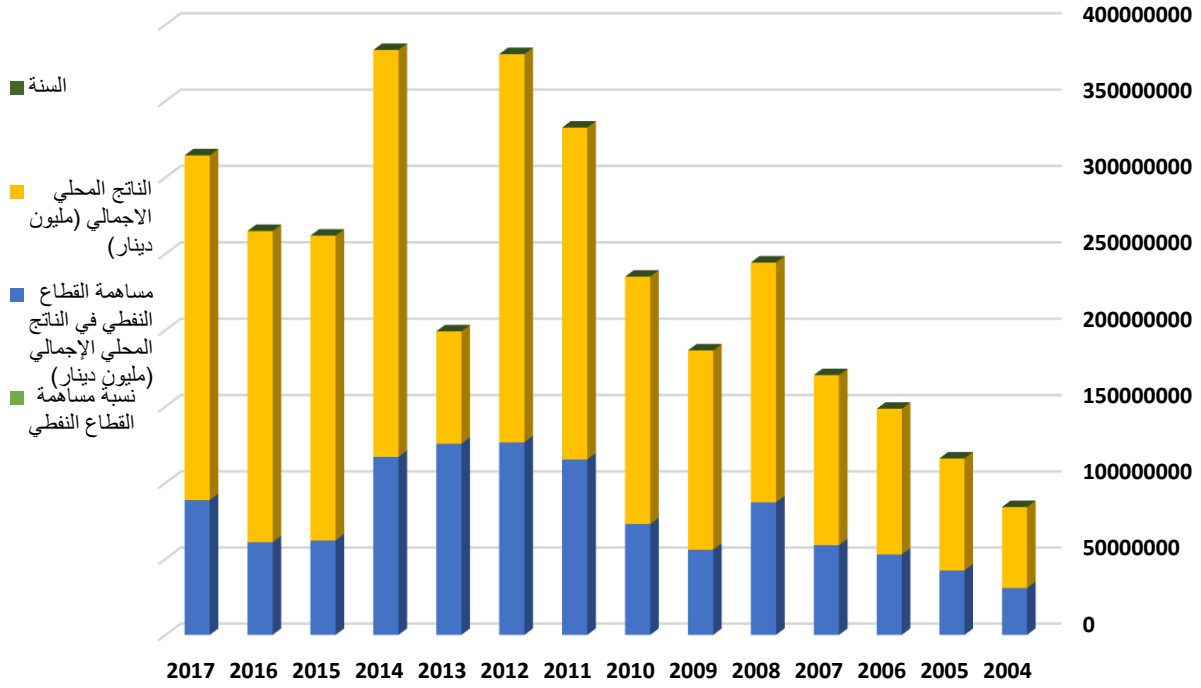

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(11).

وتعود تلك الزيادة في الإنتاج والتصدير الى سيطرة القوات المحتلة على القطاع النفطي وحافظ القوات المحتلة على ممتلكات وزارة النفط من التخريب والسلب والنهب، عكس ما قامت به بالنسبة لبقية الوزارات وذلك من اجل خصخصة القطاع النفطي والعمل على زيادة الإنتاج من اجل الحد من تأثير منظمة أوبك، كما شهد عام 2004 العديد من مشاريع إعادة الاعمار المتعلقة بإعادة تأهيل الانابيب والخزانات والمنشآت والمضخات والمستودعات النفطية وبنسب عالية تصل الى (97)% (سلطان،2010،10) اما عام 2005فقد شهد زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (38)% كذلك زيادة في حصة مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (57)% على الرغم من انخفاض اجمالي الإنتاج النفطي السنوي بنسبة (7.7-)% وانخفاض اجمالي كمية الصادرات بنسبة (8.6-)% ويعود تعليل تلك الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من انخفاض كمية الإنتاج والصادرات الى ارتفاع أسعار النفط من ($31.383)عام 2004الى ($45.62) عام 2005 اما المدة(2005-2008) بشكل عام شهدت استمراراً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة استمرار زيادة كمية الإنتاج والصادرات النفطية والتي كانت بجهد وطني صرف، وكذلك أسعار النفط حيث

زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (195) عن عام 2004 خلال المدة المذكورة انفاً، وكان متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة نفسها بنسبة (55)%.

اما عام 2009 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (16-)% على الرغم من تنظيم وزارة النفط لجولات التراخيص، وزيادة معدل الإنتاج اليومي للنفط بنسبة (2.89)% وزيادة اجمالي كمية الصادرات بنسبة (2.7)% ويعود ذلك الى انخفاض أسعار النفط من 87.96$ عام 2008 الى (59.44$) عام (2009) نتيجة الازمة المالية العالمية (ازمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الامريكي) .

اما عام 2010 فقد شهد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (24)% على الرغم من انخفاض اجمالي كمية الصادرات بنسبة (0.79-)% وتعود تلك الزيادة الى ارتفاع أسعار النفط في عام 2010 الى (75.66)$ أي بنسبة (27)%عن عام 2009 وكذلك هو الحال بالنسبة لبقية الأعوام.

وكذلك نلاحظ من خلال الجدول (11) مدى انعكاس تأثير تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي والتي تعد متغيراً خارجياً، مما يجعل الناتج المحلي الإجمالي العراقي مرتبطاً بصدمات اسعار النفط العالمية ومن ثم الى اقتصاد تابع لقوى السوق الخارجية. اما بالنسبة للانخفاض الكبير في نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لعامين (2015-2016) فأنها لا تعكس تطور الهيكل الاقتصادي للعراق وانخفاض اعتماده على القطاع النفطي، بل هي انعكاس لانخفاض أسعار النفط، اذ إن انخفاض أسعار النفط أدت الى انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي ظاهريا، مما أدى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 بنسبة (2.6-)% وبنسبة (25)% عام 2015 تزامناً مع انخفاض أسعار النفط من (91)$ عام 2014الى (44)$ عام 2015 ثم الى (36)$ عام 2016 في حين كانت نسب الانخفاض في مساهمة بقية القطاعات منخفضة نسبياً، مما اعطى قراءة خاطئة لواقع الهيكل الاقتصادي العراقي، اذ إن متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2017) بلغ (48)% وهذه النسبة الكبيرة تعكس تفاقم ازمة احادية الاقتصاد العراقي الريعي.

في حين بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة(1953-2002) (32)% **(سلطان،2010،59-60)** ومن خلال هذه النسب نلاحظ مدى تزايد اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي، والذي يعكس مدى تزايد الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي ومدى تفاقم مشكلة استغلال وهدر الثروة النفطية الناضبة، والذي يعد تجاوزاً على حقوق الأجيال القادمة من الثروة النفطية، ناهيك عن مشكلة التبعية ومدى خطورتها وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي.

3-2-2- أهمية الإيرادات النفطية في تمويل ميزانية العراق للمدة (2004- 2017):

وقد عرفت الموازنة هي خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة. وأيضا عرفت على أنها تقدير معتمد للنفقات العامة للدولة وإيراداتها من قبل السلطة التشريعية عن مدة مستقبلية غالباً ما تكون سنة وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويرى البعض إنها تنظيم مالي فني يوازن بين النفقات والإيرادات العامة ويحدد العلاقة بينهما ويقابلهما معا لتحقيق هدف السياسة المالية، وتتكون من الإيرادات المتنوعة وأنواع النفقات التي تقترحها السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. والموازنة العامة بهذا المعنى بمثابة بيان مالي للدولة وعلاقته بالاقتصاد القومي. ويمثل خطة مالية تظهر في وثيقة الموازنة المفصلة إيرادات الدولة ونفقاتها خلال مدة قادمة غالبا ما تكون سنة.

وعرفت الموازنة أيضا بأنها خطة تتضمن تقدير نفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة قادمة، غالبا ما تكون سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية. إذن فالموازنة العامة ليست أداة محاسبية لتوضيح جانبي النفقات والإيرادات العامة للدولة، بل تمثل بيانات لتوقعات ما تنفقه وتحصله السلطة التنفيذية من إيرادات خلال السنة القادمة، وتقوم هذه السلطة بتحديد هذا التوقع قبل عرضه على السلطة التشريعية لإقراره بقانون مؤقت، وعندئذ فإن بنود الموازنة ماهي الا برنامج عمل الدولة خلال المدة المحددة فهي وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. **(عصفور،2009، ص16)**

إن أول موازنة عامة للدولة قد ظهرت في فرنسا في سنة 1842، والولايات المتحدة في سنة 1921، وفي العراق ســـنة 1921 والذي يعد أول دولة عربية نشـــأت فيها الموازنة، ثم تلتها بقيت

الدول العربية. لقد مرت الموازنة بمرحلتين مختلفتين، فإن دعاة النظرية الكلاسيكية كانوا يرون عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الا في حدود ضيقة (الدولة الحارسة)، وأن أفضل الموازنات أقلها نفقات، ويجب التساوي بين ما تحصله الدولة من الإيرادات مع ما تنفقه، وبالتالي فقد رفضوا فكرة العجز في الموازنة.

ولكن بعد حدوث أزمة الكساد العظيم في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين ظهرت مدرسة جديدة تدعو الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصورة أكبر (عند الضرورة لتصحيح مسار النشاط الاقتصادي) مما ذهبت اليه المدرسة التقليدية الكلاسيكية، فأصبحت الموازنة أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تم التخلي عن فكرة ضرورة التوازن المحاسبي بين جانبي الموازنة العامة، وإنما التوازن الاقتصادي والاجتماعي أصبح الذي يستأثر باهتمام السلطة. **(خربوش والميحي،2013، 168)**

اما في العراق فيشير قانون الإدارة المالية للدولة العراقية ذي الرقم(94) لسنة 2004 الى ان اعداد الموازنة العامة يعتمد على خطط التنمية والسعي الى استقرار الاقتصاد الكلي والعمل على ضمان تقوية الوضع المالي للعراق وتقليل التذبذب بالإنفاق العام وتحقيق تراكم في الدخل الإجمالي، ويجب ان تستند الموازنة على تنبؤات دقيقة لإيرادات الدولة من النفط والمنتجات النفطية والضرائب وايرادات الكمارك، ولابد من التعاون مع الجهات ذات العلاقة عند اعداد الموازنة بخاصة البنك المركزي العراقي والوزارات الأخرى وتبدأ الموازنة بأعداد تقرير من قبل وزير المالية في شهر أيار من كل عام ويحدد به أولويات السياسة المالية وحدود الانفاق الإجمالي ولكل وحدة من وحدات الانفاق مع نهاية كل عام لتنتهي بأرسالها الى مجلس النواب في شهر تشرين الأول من كل عام لغرض المصادقة عليها واصدارها بقانون.

ولقد حافظت الحكومة على اتجاهات العجز منذ عام 2003 لكن الإيرادات النفطية والتي تمثل حوالي (90)% من اجمالي الموازنة تتأثر بأوضاع سوق النفط العالمية وحركة الأسعار، ومن خلال متابعة الموازنة العامة بعد عام 2003 يتكون لدينا انطباعا بان الحكومة لم تدرك حجم الاضرار التي لحقت بالاقتصاد نتيجة سياستها المالية منذ احتلال العراق وحتى الان، وادخالها الاقتصاد في ركود خانق اثر في مجال النشاط الاقتصادي وضيق الفرص امام نمو القطاع الخاص وازدهاره، والازمة العامة ماتزال ترسخ في الاعتماد على النفط وتبعية الاقتصاد الريعي الناشئ عنة، فضلا عن

ان تدني الانفاق الاستثماري ينذر بتبعات سلبية لكونه لا يلبي متطلبات النهوض بالاقتصاد العراقي ويهدد نموه من جهة أخرى. وفي ما يلي استعراض الموازنة العامة في العراق للمدة (2004–2017) واهمية الإيرادات النفطية في تكوين هذه الموازنة. **(ال طعمة، 2005، 6)**

لقد كان لارتفاع صادرات النفط العراقية وارتفاع أسعاره في السوق الدولية في سنة2004 أثرٌ كبير في أن يستمر ارتفاع نسبة مساهمة النفط في الميزانية العامة للدولة الى(98.80)%، إن هذه النسبة لها دلالات على الاقتصاد العراقي متمثلة بخطورة اعتماد الحكومة المطلق على إيرادات النفط في تمويل الموازنات السنوية والتي تستخدمها الدولة في تنفيذ خططها الأمر الذي يجعل عملية التنمية مرهونة بتذبذب أسعار النفط في السوق الدولية وهو مؤثر خارجي ليس للعراق القدرة على التأثير فيه، إذ إن قدرة العراق التصديرية محدودة لا يستطيع استخدامها في زيادة عوائده النفطية في حال انخفاض الأسعار وهذا ما حدث في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وفي سنة 2014 بسبب عوامل كثيرة، منها زيادة انتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية فضلا عن انحسار الاسواق بسبب استمرار الازمات الاقتصادية، وهناك من يرى الحرب الاقتصادية بين روسيا وإيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها السياسي والاقتصادي من جهة اخرى.

إن الزيادة في مساهمة إيرادات القطاع النفطي في الموازنة العامة خلال سنتي 2005 و2006 كانت في حقيقة الأمر بفعل عوامل خارجية تمثلت في الزيادة الكبيرة وغير المتوقعة في أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، والتي انعكست بشكل مباشر في زيادة العوائد الحكومية وتعزيز مركزها المالي، إذ استمر العراق بالاحتفاظ بالمستوى المرتفع لنسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة لتكون (97.55%) في سنة 2005، وانخفضت الى (95.55%) في سنة 2006 بسبب ارتفاع بسيط في الإيرادات غير النفطية. ونتيجة لزيادة صادرات العراق النفطية والتي بلغت (1.630 مليون برميل يوميا) في سنة 2007 ووصلت الى (1.855 مليون برميل يوميا) في سنة 2008، ولاستمرار ارتفاع أسعار النفط والتي وصلت أسعاره الى (91.72 دولار/ برميل) في سنة 2008 وهو معدل سنوي غير مسبوق فقد كانت مساهمة العائدات النفطية في الإيرادات العامة خلال سنتي 2007 و2008 مرتفعة أيضا واقتربت من (95%).

اما خلال المدة 2004–2008 أدت الزيادة الكبيرة في العوائد النفطية الى أن تنتهي الميزانية العامة للدولة بفائض، فيما سارت النفقات العامة مع الزيادة في الإيرادات النفطية فقد استمرت في

التزايد في هذه المدة. إذ نما معدل الإنفاق الحكومي لمستوى أعلى فازداد بنسبة(71%) خلال سنة 2008، إذ تم تصنيف(25%) من هذه الزيادة تقريبا للاستثمار لإعادة بناء البنية التحتية المتهالكة، أما النسبة المتبقية من الزيادة في النفقات والتي تمثل (75%) تقريبا فهي قد ذهبت للنفقات التشغيلية، وخاصة في رواتب الموظفين والسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة، وقد تم تفسير الارتفاع في النفقات التشغيلية من قبل المعنيين في الحكومة باعتبارها رد فعل للاتجاهات الطويلة المدى للاستثمار غير الكافي، والدفعات غير الكافية من الرواتب للموظفين التي شهدها العراق نتيجة للحرب والحصار الاقتصادي. لقد واكبت العائدات النفطية العراقية حركة تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية وأصبحت تابعا لها، فترتفع مع ارتفاعها، وتنخفض بانخفاضها ففي عام 2009 تقلصت الميزانية نظرا للأزمة المالية العالمية، ولكن انخفاض الإيرادات للعراق ليس بقدر انخفاض العائدات في الأسواق العالمية التي تعرضت لهبوط كبير، وبهذا المنطق فإن العراق وقع ضحية إحدى الظواهر التقليدية في الدول المنتجة للنفط، والتي تتمثل في تزايد الاعتماد على الإيرادات النفطية المرتبطة بحالة تقلب شديدة للدخل. **(صالح،27،2017)**

لقد انخفضت مساهمة النفط في الميزانية بمقدار (3.76%) في تلك السنة، والجدول (12) يوضح التذبذب في المساهمة النفطية، فيما سجلت سنة 2010 أقل مستوى مساهمة للإيرادات النفطية بعد سنة 2003، بسبب انخفاض الصادرات النفطية في تلك السنة وارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية.

لقد ساهم ارتفاع معدل صادرات النفط وأسعاره في سنتي 2011 و2012 في ارتفاع مساهمة النفط في الميزانية العامة للدولة إذ بلغت (94.71%) في سنة 2011، فيما شهدت سنة 2013 انخفاض الإيرادات النفطية وزيادة كبيرة في النفقات العامة وبنسبة (31.65%) ساهم ذلك في ظهور عجز في الميزانية العامة، وقد كانت نسبة مساهمة العوائد النفطية (93.11%). يلحظ أن الإيرادات النفطية قد سيطرت على تمويل الإيرادات العامة منذ سنة 1953 وحتى سنة 2013 باستثناء سنة 1978 والتي بعدها استمر الانخفاض الكبير في نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية لتعلن عن سيطرة مطلقة للإيرادات النفطية.

جدول (12)

نسبة مساهمة الايرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية العامة للدولة (مليون دينار عراقي)

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة	الإيرادات الغير نفطية	نسبة الإيرادات الغير نفطية الى الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز او الفائض
2004	329888.5	32593011	98.80	395839	1.20	31021427	1467423
2005	404357.4	39448514	97.55	987226	2.44	30831142	9604598
2006	490555.45	46873201	95.55	2182344	4.45	37494459	11561086
2007	549648.5	51949251	94.51	3015599	5.49	39308347	156503
2008	806410.41	76297027	94.61	4344014	5.39	67277197	13363844
2009	552435.26	50190202	90.85	5053324	9.15	55589721	(346195)
2010	701782.23	63594168	90.61	6584055	9.38	70134201	44022
2011	1088073.9	103061762	94.71	5745628	5.28	78757668	30049722
2012	1162172.23	111326166	92.91	4891057	7.09	105145684	14671039
2013	1192966.63	111078990	93.11	8217673	6.89	138424608	(19127945)
2014	1184348.67	116940063	92	1494804	8	126316758	(78818.91)
2015	940483.64	78649032	80.6	15399332	17	119462429	(25414065)
2016	817008.03	69733400	85.4	11967403	15	105895723	(24194919)
2017	790114.51	67950255	86	11061196	14	100671161	(21659740)

المصـــدر:- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير الاحصـــائي الســـنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك) لعدة سنوات.

شكل (13)

نسبة مساهمة الايرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية العامة للدولة (مليون دينار عراقي)

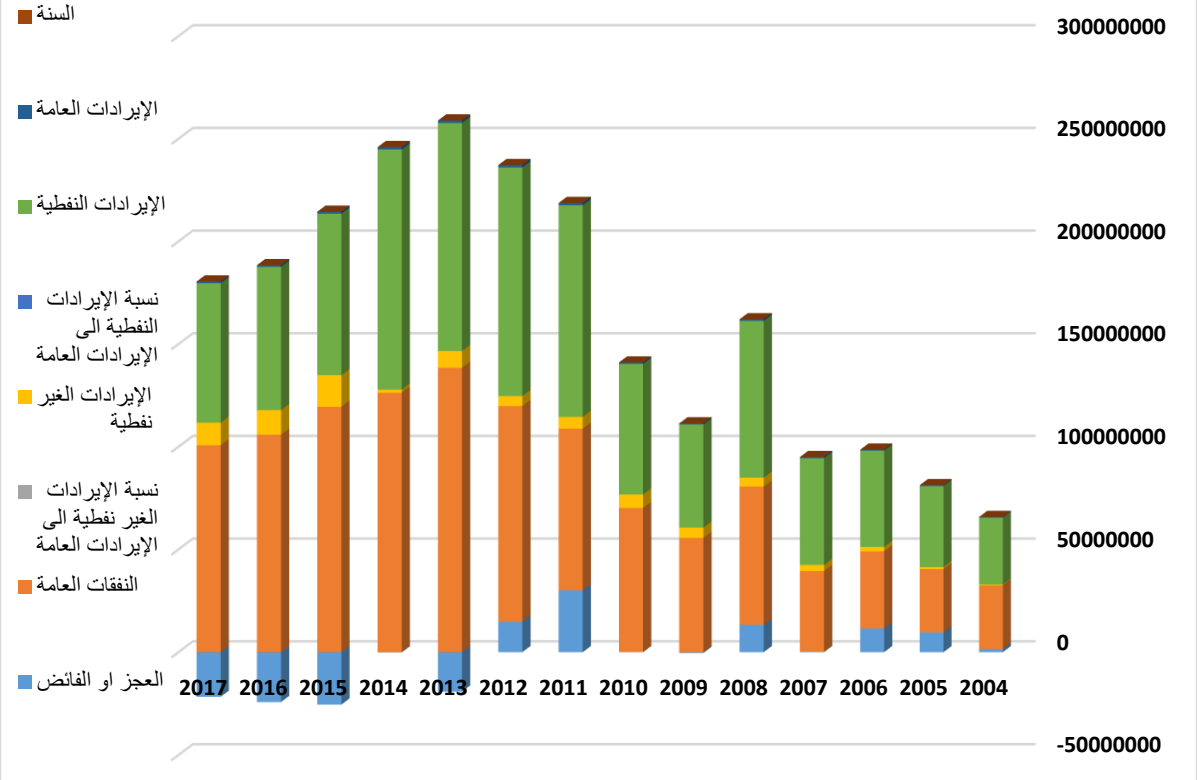

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(12).

كما يشير الجدول الى ان الإيرادات الغير نفطية قد انخفضت من (15399332) مليون دينار سنة 2015 الى مبلغ (11061196) مليون دينار في سنة 2017 أي بنسبة انخفاض 5.8% خلال المدة (2015-2017) وكذلك نلاحظ من الجدول أعلاه ان هناك عجز كبير في الموازنة خلال المدة (2013-2017) والمشكلة ليست في حجم الموازنة ولكن المشكلة تكمن في عدم توظيف الموارد المالية الكبيرة المتولدة من القطاع النفطي في السنوات السابقة وتوجيه هذه الأموال الى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتفعيل الأنشطة الاقتصادية الأخرى العاطلة وتنويع مصادر الدخل على مستوى الاقتصاد الوطني وهذا يتضح من نسب الانفاق التشغيلية المكونة الرواتب والأجور والمستلزمات السلعية لأغلب السنوات هو اعلى بكثير من نسبة الانفاق الاستثماري. كما ان نسبة كبيرة من الفائض الاقتصادي المتولد من قطاع النفط هدرت ولم تظهر انتاجيتها للوجود بسبب ضعف القدرة على التنفيذ لأسباب تتعلق بقلة الكفاءة في الإدارة وعوامل الفساد المالي والإداري وضعف المعرفة الفنية بأسس الإدارة المالية. أن الصدمة الماليّة التّي تعرض لها الاقتصاد العراقّي على أثر هبوط أسعار النفط قد تكون بمثابة دقة جرس لبدء الخطر الحقّيقّي للاقتصاد العراقّي الذي يجب ان

تنتبه له الدولة الآن وفَي المستقبل لإعادة النظر في رسم السّياسات وإعادة هٌيكلة الاقتصاد وضرورة إعادة التخطٌيط المالَي بتطبٌيق الموازنة بإطارها العام وبالتفصٌيلً وكذلك التشدد من رقابة الدولة على أوجه أنفاق المال العام ومكافحة الفساد فضلاً عن العمل على تقلٌيص النفقات غٌر الضرورٌية التَي أدمنت علٌيها الحكومة بسبب (الريع النفطً).

لذاٌ جب أن تكون هناك استراتيجية واضحة لتنوٌع مصادر الإيرادات وإصلاح هٌيكلة الاقتصاد العراقَي بماٌ يضمنً تقلٌيل الاعتماد على المورد النفطً ومواجهة الأزمة المالٌية والتغلب علٌيها وخلق بدائل استراتيجية لخلق تنمٌية مستدامة. ومن المعلوم أن الدولة تستخدم الميزانية بشكل رئيس لتنفيذ خططها الاقتصادية، وحيث إن الإيرادات النفطية عرضة للتذبذب سواء بسبب عوامل داخلية كانخفاض الإنتاج والكميات المصدرة أو بسبب عوامل خارجية الانخفاض في أسعار النفط في السوق الدولية، ولكون المقدرة الإنتاجية والتصديرية للعراق محدودة، فإن المؤثر الأكبر هو التغير في أسعار النفط، وبالتالي ربط تنفيذ الخطط الاقتصادية بعوامل خارجية وهذا يحمل تحديات ومخاطر كبيرة على الاقتصاد العراقي، ويستوجب أيجاد مصادر دخل أخرى تستخدم بشكل رئيس في تمويل الاقتصاد العراقي.

2-3- التحديات والمشاكل التي تواجه قطاع النفط في العراق:

يواجه قطاع النفط والغاز في العراق العديد من التحديات والمشاكل التي تؤثر سلبا على مجمل فعاليات النشاط الاقتصادي وعلى حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تشكل عقبات أمام إصلاح القطاع النفطي في العراق، ويمكن تقسيم هذه التحديات الى داخلية مرتبطة بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في العراق، وخارجية مرتبطة بطبيعة التغيرات في الأسواق العالمية للنفط والتطورات الدولية المعاصرة.

2-3-1: التحديات والمشاكل الداخلية:

هناك تحديات عديدة تعترض النهوض بقطاع النفط وتحد من إمكانية أنْ يؤدي دوراً أكبر في صياغة التوجهات التنموية في العراق، ومن أبرز هذه التحديات الآتي:

2-3-1-1: انهيار البنى التحتية:

اكتسبت الصناعة النفطية قوة متناهية منذ منتصف سبعينيات القرن المنصرم، ولاسيما بعد صدور قرار تأميم النفط، إذ عمدت الحكومة الى أحكام سيطرتها على هذا القطاع الحيوي فعملت على تطويره حتى أصبحت الصناعة النفطية العراقية في قمة بلدان العالم الثالث، الا أنّ مدة الثمانينيات وما تلتها من أحداث الحروب والحصار الجائر وانتهاءاً باحتلال العراق عام 2003 وما تلاها من أعمال سلب ونهب كل ذلك أدى الى انهيار البنى التحتية وتدميراً في معظم أجزاء القطاع النفطي. **(الياسري، 2009 :92)**

فقد ألحقت هذه الأعمال بالبنية التحتية ضرراً بالغاً شمل أصغر المعدات حتى أكبرها. إذ تعرضت أعمال السلب والنهب والتخريب لمحطات فصل الغاز ومحطات تسييل الغاز ومحطات ضخ النفط، ومرافق الإنتاج ومنشآت ضخ المياه وحقنها، وصهاريج الخزن والعربات والرافعات ومعدات الحفر والمختبرات الميدانية والمعدات المكتبية والمولدات الكهربائية والمخازن وورش العمل والمواد الكيمياوية والآلات وقطع الغيار ومعدات الرقابة والسلامة والأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية ومحطات تعبئة الكازولين وغاز البترول المسال والمكاتب والمخيمات الميدانية. **(فرانسن، 2006: 139)**

وإلى جانب انهيار البنى التحتية، هناك تقادم كبير في البنى الارتكازية للصناعة النفطية إذ تُعدّ منشآت الإنتاج النفطي في العراق في الوقت الحاضر من بين المنشآت الأقل تطوراً بين دول المنطقة والعالم بعد أن كانت في قمة البلدان النامية في منتصف السبعينيات. وذلك لافتقارها الى التكنولوجيا الحديثة وهي بحاجة الآن الى مساعدة تقنية ومالية وإدارية. إذ بلغ إجمالي القيمة الاستبدالية للأضرار أكثر من(1) مليار دولار. إذ لحقت الإضرار بالمعدات والمستلزمات الرئيسة وفقد الكثير من الخرائط والدراسات التي يصعب تعويضها محلياً. **(وزارة النفط، 2005: 41)**

ورغم الحالة الهزيلة للبنية التحتية النفطية التي توفر للبلد (95%) من العملة الأجنبية فإنّ أموال إعادة الأعمار لم يخصص سوى (9%) من مجمل الأموال لترميم وإصلاح هذه البنية وهذا امر غريب جداً اذّ من المفترض ان يحصل هذا القطاع على الحصة الاكبر من اموال إعادة اعمار العراق؟، إذ تم تحديد(13) مشروعاً في المرحلة الأولى، الا إنّ ما تم إنجازه من هذه المشاريع يثير هواجس وعلامات استفهام عديدة. إذ تم إنفاق نصف الأموال المخصصة لتأهيل البنية التحتية ولم ينجز الا ربع تلك المشاريع. ولقد بات مقبولاً وبشكل عام القول بأنّ منشآت الإنتاج النفطية العراقية الأقل تطوراً في العالم. إذ تُعدّ قديمة وغير كفوءة وتفتقر الى التكنولوجيا الحديثة. **(الياسري،2009: 13)**

2-3-1-2: فقدان الأمن والاستقرار:

إنّ الوضع الأمني غير المستقر يعد أهم التحديات التي يواجهه قطاع النفط في العراق، إذ لا يمكن النهوض بواقع هذا القطاع ما لم يكن هنالك استقراراً يمكّن هذا القطاع من العودة الى مستواه السابق في الإنتاج ومن ثم الإيرادات المتحققة من تصديره. تلك الإيرادات اللازمة لعملية تأهيل وتطوير الاقتصاد العراقي. إنّ الأمن بمفهومه الواسع يشتمل على مجالين: **(الحافظ، 2011: 5)**

الأول: التحرر من الأخطار والعواقب الناجمة عن الإرهاب والعنف بجميع صوره وهو مجال ذو طبيعة سياسية وترتكب جرائمه بدوافع سياسية تستهدف أساساً المجتمع وسلامة المنشآت والمرافق العامة والخاصة تستلزم المواجهة للأخطار الناجمة عنه التسلح بوسائل سياسية أو إنه يتطلب حلولاً سياسية بالدرجة الأولى.

الثاني: التحرر من الآثار والأضرار الناجمة عن الجرائم الفردية أو المنظمة كالسرقات والنهب والعنف، وهي جرائم ذات طابع غير سياسي يتطلب مكافحته ترسيخ حكم القانون.

مما لا شك فيه إنّ الاستقرار الأمني مهم جداً لغرض توافر الفرص المناسبة لإعادة تأهيل وتطوير القطاع النفطي وفي ظله يمكن النهوض بقطاع نفطي متطور قادر على تحقيق مستوى عال من الإنتاج، بمعنى آخر أنه في ظل عدم الاستقرار والاضطراب الأمني لا نتوقع أن تكون هناك صناعة نفطية لها القدرة في تحقيق الإيرادات اللازمة لعملية تأهيل وتطوير الاقتصاد الوطني. لقد تسبب غياب الأمن وعدم الاستقرار الى تكبد البلد خسائر كبيرة، وعلى سبيل المثال تشير تقارير وزارة النفط العراقي الى أنّ البنية التحتية للقطاع النفطي في عام (2005) كانت الأكثر تضرراً. فقد تعرضت هذه البنية الى العديد من الهجمات الإرهابية وبلغت(165) هجوماً، وقدرت قيمة أضرارها بحوالي(6.25) مليار دولار، حسب إحصاءات وزارة النفط. أمّا خطوط الأنابيب الداخلية وخطوط التصدير الأكثر تعرضاً للهجمات والأضرار فقد بلغت قيمة الأضرار للخطوط الأولى نحو(3.12) مليار دولار و(2.71) مليار دولار للخطوط الثانية. وبلغت أضرار حقول النفط نحو(400) مليون دولار، وقد أسفر عن تلك العمليات الإرهابية توقف عملية التصدير من الحقول الشمالية واقتصار التصدير على الحقول الجنوبية، كما أثر سلباً في انتاج المصافي مما أدى الى نشوء أزمة في المشتقات النفطية ومن ثم دفع الحكومة الى استيراد كميات كبيرة من المنتجات النفطية من الدول المجاورة. **(الربيعي،2011: 6)**

ليس هذا فقط بل وبسبب الظروف الأمنية المتدهورة أدى ذلك الى إعاقة إعادة تأهيل البنية التحتية القديمة ومن ثم إعاقة تطوير القطاع النفطي. **(الياسري،2009: 95)**

2-3-1-3: الفساد الإداري والمالي وتأثيره على قطاع النفط:

ظاهرة الفساد الإداري والمالي تشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد بمختلف مستوياته سواء أكان متقدم أم نامي مع اختلاف في درجة شموليته من مجتمع لأخر. وأصبحت هذه الظاهرة عالمية الانتشار ذات تكلفة اقتصادية واجتماعية عالية جدا لا سيما على الاقتصاد الفقير والنامي. ويعد الفساد الإداري والمالي مرضاً خطيراً وفتاكاً لأنه يصيب المعايير الأخلاقية السامية للمجتمع وبالتالي يؤدي الى انحرافات في السلوك الإداري للموظف وما ينجم عن ذلك الانحراف من فساد إداري ومالي يحل وباؤه على الفقراء من أبناء المجتمع. أصبح الفساد الإداري (Administrative Corruption) ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية عالمية تقلق المجتمعات والدول وذلك لعظيم الأثر الذي يتركه تفشي هذه الظاهرة على النمو الاقتصادي ويقضي على جهود وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

ويظهر الفساد الإداري والمالي عادة تحت مسميات وتصنيفات متنوعة كالرشوة والاستغلال والإثراء غير المشروع وغيرها، وهذه المسميات المختلفة للفساد أفرزت تعاريف متعددة لهذه الظاهرة إذ لا يوجد تعريف مفرد عام مقبول للفساد، فقد عرف الفساد الإداري بأنه: (استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ويشمل ذلك جميع أنواع رشاوي المسؤولين المحليين أو السياسيين) **(الذهبي،2005: 219)**.

وينظر الى الفساد بأنه أحد أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية. فإنه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة الى جيوب مرتكبي الفساد، وللفساد آثار كبيرة ومدمرة للمجتمع، وغالباً ما تجد هذه الأموال طريقها الى الخارج، بدلاً من توظيفها داخل البلاد لتحقيق المنفعة. **(الياسري، 2009: 94)**

وفي العراق يصعب تحليل ظاهرة الفساد دون ربطها بتأريخ الظاهرة في ظل الأوضاع المتعاقبة على هذه الدولة. تمتد جذور الفساد الإداري والمالي في العراق الى بدايات مرحلة الاحتلال العثماني ومن ثم تشكيل دولة العراق في عام 1921 وذلك من خلال انتشار الرشاوي والعلاقات في الدوائر الحكومية واستشراء حالات الفساد الإداري في جميع مفاصل الدولة لاسيما في السنوات التي تلت عام 1991 إذ شملت مؤسسات الدولة كافة بما فيها المؤسسات ذات الأهمية الاستراتيجية كالمؤسسة العسكرية والتربية والتعليم... الخ وكانت الحجة في ذلك هو الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق والمؤامرة الدولية عليه، فقد ابتلي العراق في هذه المدة بهدر وتبذير الأموال العامة والإسراف غير المحسوب والرشوة من موظفي الدولة وكانت وجهة صرف تلك الأموال أبعد ما يكون عن التنمية بأنواعها كافة. **(الشكري، 2009: 462)**

وتكامل المشهد التاريخي للفساد في العراق بعد 2003/4/9 إذ احتل عسكرياً من الولايات المتحدة وحلفائها فانهارت مؤسسات الدولة وحدوث تخريب وسرقة لأموال الدولة تحت أنظار ومشاركة المحتل وأصبح الفساد سمة عامة لكل القطاعات والفئات وبمستويات قياسية غير مسبوقة إذ احتل العراق المركز الثالث في هرم الفساد الإداري والمالي بعد الصومال وماينمار وذلك حسب تقديرات منظمة الشفافية الدولية: **(عبد الرضا، 2011: 70-71)**

وفي القطاع النفطي فإنّ تاريخ الفساد ربما يعود الى حقبة سيطرة الشركات الأجنبية على هذا القطاع أبان الاحتلال البريطاني للعراق، إذ أشار التقرير البريطاني إنّ عملية منح امتياز التنقيب عن النفط العراقي كان يتم من خلال العلاقات الشخصية وكان ذلك شائعاً داخل الأوساط السياسية في الحكومة. وقد شكل احتلال العراق قناة مهمة لرفد عمليات الفساد في القطاع النفطي، فخلال السنوات الأولى من الاحتلال كانت عمليات تهريب النفط الخام تتم أمام أعين الدولة بسبب غياب الأنظمة والتعليمات. إذ أصبح هناك فراغ امني وقانوني. مما دفع مهربي النفط على استغلال الفراغ الأمني والاستمرار في تهريب النفط العراقي الى الخارج وسرقة العوائد النفطية. كما أنّ هناك عمليات تلاعب وتهريب وسرقة لكميات كبيرة من المشتقات النفطية في الداخل، ويتم ذلك عن طريق الحصول على هذه الكميات لغرض بيعها في السوق السوداء المحلية (خارج المحطات والساحات) **(وزارة النفط، 2005 :1)** وحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بلغت قيمة ما يباع في السوق السوداء من المنتجات النفطية (مليار دولار). وهكذا نلاحظ أنّ الفساد يشكل تحديا كبيرا أمام تطوير القطاع النفطي العراقي فبدلاً من استخدام الأموال من اجل توفير المنتجات النفطية محليا يتم هدرها عن طريق استيراد هذه المنتجات من الخارج مما شكل إرهاق لكاهل ميزانية الدولة إذ بلغ مقدار الدعم الحكومي للمشتقات النفطية في عام 2005 حوالي (12) ترليون دينار عراقي، ويعاني العراق من ظاهرة التهريب بسبب: **(البصام، وآخرون، 2011: 267)**

1-الفرق الكبير بين أسعار المنتجات النفطية بين العراق والدول المجاورة.

2-ضعف منظومة القياس والعدد المطابقة للمواصفات العالمية والتي تعد أداة لتحقيق المساءلة والشفافية المالية، إذ إنّ حقول النفط العراقية ما زالت تفتقر الى هذه الأجهزة والتي تعبر عن عدم وجود نظام رقابي شامل على النفط وتقوم الحكومة العراقية بتركيب الأجهزة حالياً ولكن بشكل بطيء.

3-ضعف السيطرة على الحدود والمنافذ البرية والبحرية.

4-غياب الخطط والسياسات التوزيعية والتجهيزية.

5 -زيادة الاعتماد على المنتجات المستوردة بسبب: **(الياسري، 2009: 93)**

أ-عدم كفاية انتاج المصافي العراقية لسد الحاجة المحلية لأسباب تراكمية وفنية مثل تقادم المصافي وكذلك لأسباب أمنية.

ب–عدم تحقيق الخطة الاستثمارية لزيادة قدرات التصفية والتكرير والنقل.

ج–زيادة الاستهلاك المحلي.

د–التخلف التكنولوجي: أثرت الحروب وما رافقتها من حصار وتدمير وتخلف القطاع النفطي. بعد إن كان من أعلى درجات التقدم التكنولوجي في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، وبعد عام 2003 لم يجر الاهتمام بهذا القطاع الذي ظل متخلفاً ولم يخصص للقطاع النفطي سوى (9%) من الأموال المعدة للأعمار في حين تشير تقديرات الأمم المتحدة الى أنّ هذا القطاع بحاجة الى (30) مليار دولار لإعادة إعماره.

2–3–2– التحديات الخارجية:

ترتبط التحديات الخارجية بمجموعة من العوامل التي ينبغي التعامل معها ومن أبرزها الآتي:

2–3–2–1: الأطماع الأجنبية في النفط العراقي:

إنّ السيطرة على النفط العراقي بالذات كان وما يزال هدفاً غربياً من قبل أنْ ترث الولايات المتحدة الأمريكية الدور الاستعماري البريطاني في المنطقة، وكان نفط العراق منذ عام 1925 بوابة الشركات البريطانية والأمريكية الى آبار النفط العربية، ولاسيما أنّ انتاجية الكثير من الآبار العراقية كانت وما تزال تنتج من النفط الخام يومياً أكثر من (13) الف ب/ي في غالب الحالات، أي يعادل انتاجية 900 بئر أمريكية، وأضعاف ما تنتجه الآبار الكويتية والإيرانية بنسب تتراوح بين (50%، 600%)، لهذا فإنّ واشنطن تدرك ما يعنيه النفط العراقي في الأسواق العالمية في المستقبل المنظور. **(عمر،2007: 218)**

وعليه فإن الاهتمام الأمريكي لم يكن صدفة، بل هو عمل مخطط له منذ زمن ليس بالقصير، ويمثل هدفاً استراتيجياً أمريكاً إذ يرى بعض الساسة الامريكان (أنّ النفط العربي هو نفط أمريكي ولد في أرض عربية). وهو ما أسماه الكاتب الأمريكي روبرت تاكر (R.Tuker) في منتصف السبعينيات (الحلم الأمريكي في السيطرة على أرض الذهب) فالعراق هو أرض الذهب أو هو قارورة العسل كما يقول جون ماكين*فهو يوصف العراق بقارورة العسل التي سيتجمع حولها الذباب (والمقصود بالذباب الشركات الأمريكية)، كما أنَّ وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس تقول (إنّ العراق يستحق بذل الدماء والأموال. إننا نقاتل ونقتل ونموت في حرب من أجل النفط وأقرت بلغة صريحة إنّ حكومة

* جون ماكين، السيناتور الجمهوري وهو من أشد الداعين لفكرة احتلال العراق.

الولايات المتحدة يجب أنْ تستخدم كل الوسائل المتاحة لديها لضمان أنْ تتوافق المصالح النفطية الأمريكية مع مصالح الشركات) **(المعموري، 2007: 110)**

ويمكن إيجاز دوافع الحرب الأمريكية على العرق بالآتي: **(البصام، وآخرون،2011: 268)**

أولاً: السيطرة على مصادر النفط العراقية كمصدر مهم على مدى عشرات السنين القادمة.

ثانياً: تهميش (الأوبك) ودورها في التحكم بأسعار النفط وأسواقه.

ثالثاً: تعزيز الوجود العسكري في آسيا الوسطى لأهداف سياسية واقتصادية وعسكرية ونفطية.

رابعاً: القوة العســـكرية الأمريكية وتوظيفها من أجل هيمنة اقتصـــادية تكتمل من خلال مثلث القوة (السياسية والعسكرية بقوة اقتصادية) يوفرها النفط كورقة ضغط على الدول الصناعية ولاسيما على دول العالم عامة.

خامساً: الاستفادة من نفط العراق في إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من الازمات.

إذاً النفط العراقي هو الهدف الرئيس من العدوان الأمريكي على العراق الذي يمتلك احتياطات نفطية ضخمة، كان الاستعمار الأمريكي قد حسبها عن بعد بدقة بالغة.

2-3-2-2- الخصخصة ودور الشركات العالمية في القطاع النفطي:

لقد لاقت فكرة خصخصة قطاع النفط في العراق ودخول الاستثمار الأجنبي مؤيديها ومعارضيها، إذ تتركز حجج مؤيدي الخصخصة والاستثمار الأجنبي على عاملين هما: المال بالدرجة الأولى والتكنولوجيا بالدرجة الأخرى، وهم يبالغون في حجم التقديرات اللازمة لإعادة تأهيل القطاع النفطي، فضلاً عن فشل الحكومة خلال العقود الماضية في إدارة هذا القطاع يُعدّ سبباً أساسياً لعملية الخصخصة، أمّا معارضوها فإنهم يرون أنّ عملية تحويل ملكية القطاع النفطي الى القطاع الخاص الأجنبي لا يمثل استثماراً حقيقياً، إذ إنه لا يضيف ولا يوسع من الطاقة الإنتاجية لأنه يقوم على أساس شراء مشروع قائم وتبديل ملكية فقط، وبالتالي لا يترك أي تغير على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ذلك يرى البعض أنّ هذا التوجه سيؤدي بالرجوع الى إعادة تسليم النفط العراقي الى الشركات الأجنبية العملاقة وضياع تضحيات التأميم وفرصة السيطرة على النفط واستمرار النهب والحرمان الذي عانى منه العراق على مدى عقود منذ الاستعمار البريطاني. **(النعيمي،2007: 193)**

وتحاول اليوم شركات النفط العالمية خصخصة القطاع النفطي العراقي عن طريق طرح ما يعرف بـ (اتفاقية مشاركة الإنتاج) وتعرف هذه الاتفاقية بأنها عقد بين شركة نفطية متعددة الجنسية وحكومة مضيفة، وبموجب هذا العقد تجهز الشركة رأس المال اللازم للاستثمار، بسيطرة متغيرة على الحقول النفطية. بدأ تطبيق هذا النموذج في اندونيسيا نهاية عام1960. نتيجة لحصول العديد من الدول على استقلالها السياسي، الأمر الذي جعل من استمرار اتفاقيات الامتيازات أمراً غير مقبول ومكلف. وبموجب اتفاقية حاذقة ابتكرتها الشركات النفطية الأجنبية، نقلت بموجبها ملكية الأراضي التي تحوي النفط الخام الى الدولة، لكنها عكست تدفقات المدفوعات من الدولة الى الشركات، ففي ظل اتفاقية الامتيازات، الشركات الأجنبية لها ملكية النفط في باطن الأرض مقابل تعويض الدولة عن أخذ مصادرها. أمّا المشاركة في الإنتاج تترك ملكية النفط قانونياً للدولة بينما تعوض استثماراتها في البنية التحتية والمخاطرة عن طريق أخذ حصة من الإنتاج النفطي متفق عليها مع الدولة وتخضع للمفاوضات. **(عبد العالي، 2008: 10)**

إنّ مؤيدي هذا النوع من العقود يؤكدون على أنّ منطلقهم هذا يأتي من الحاجة الكبيرة الى الاستثمارات المطلوبة لتطوير الحقول العراقية والتي لا يستطيع اقتصاد الدولة العراقية المتهالك توافرها، لقد أكدت التصريحات المختلفة التي أدلى بها كل من السيد ثامر الغضبان وابراهيم بحر العلوم الذين توليا حقيبة وزارة النفط لفترات متباينة بعد الاحتلال. إنّ هذه الاستثمارات لا تتعدى (30) مليار دولار لزيادة الإنتاج الى حدود (6–8) مليون برميل/يوم لهذا يتطلب منا أنْ نوضح قبل كل شيء بأنّ الأموال التي كانت موجودة لدى العراق والتي توافرت له غداة الاحتلال تعادل هذا المبلغ إذ كان هناك (18،5) مليار دولار بقية عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء ((على الرغم من أنّ بعض المنصفين يقدرون المبلغ الحقيقي بـ(25) مليار دولار)) و(4) مليارات مبلغ الأموال المجمدة التي رفع عنها الحجز وحوالي(5) مليار دولار مبيعات النفط لتلك الفترة والتي كانت مهيئة للتصدير، وبذلك يكون مجموع المبالغ المتوافرة آنذاك حوالي (27،5) مليار دولار، وقد ثبت في جميع الوثائق الرسمية التي صدرت عن سلطة الاحتلال، ومكتب المحاسبة العامة ومكتب المفتش العام المختص التابعين للكونغرس الأمريكي. إنّ ما أنفق فعلاً على ما يسمى إعادة إعمار العراق لا يتجاوز بضعة مليارات من الدولارات، فأين ذهبت تلك الأموال؟

كما أنّ زيادة أسعار النفط لأكثر من ثلاثة أضعاف السقف الذي كان محدداً من الأوبك (22–28) دولار للبرميل، إذ تجاوز سعر برميل النفط (117) دولار للبرميل. قد حققت مدخولات يطلق

عليها الأرباح النفطية الإضافية غير المتوقعة والتي كان بالإمكان الاحتفاظ بها والاستفادة منها في تطوير الثروة النفطية. إنّ ما نحتاجه فعلاً هو الخبرة الفنية الإضافية وهو ما يمكن توافره عن طريق عقود خدمة بمعزل عن شروط المشاركة في الإنتاج. إذ تحفظ سيادتنا المطلقة على ثرواتنا النفطية ملكيتنا لها، وتطوير الإنتاج والتصدير وفقا لاحتياجاتنا الوطنية والإمكانيات الاستيعابية المحدودة لاقتصادنا الذي لا زال هشاً. **(محمد، 2008: 91)**

2-3-2-3-التوجهات الدولية للحد من التلوث:

بسبب ما أطلق عليه بالاحتباس الحراري لجأت الدول الصناعية في السنوات الماضية الى اتخاذ العديد من الإجراءات للحد من التلوث وكان في مقدمتها فرض ضريبة الكاربون على واردتها من النفط التي تعد في نظر العديد من المختصين ما هي الا ستار تخفي به حقيقة أهداف ترتبط بمصالحها الذاتية فكل الدلائل تشير الى أنّ هذه الدول تسعى لتنمية مواردها المالية لمواجهة العجز في ميزانياتها العامة وعلاج مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية المركبة. **(البصام، واخرون، 2011: 269)**

إن هذه السياسات ستسهم في تخفيض حجم الإيرادات النفطية ومن ثم تحد من استهلاك الوقود الأحفوري وبالتالي البحث عن مصادر بديلة وبما أنّ معظم البلدان المنتجة للنفط تعتمد وبشكل أساسي على عوائد الصادرات النفطية. فإنّ آثارها ستكون سلبية في الاستثمارات النفطية المستقبلية وحركة التنمية الاقتصادية، فعلى الرغم من الاحتياطات النفطية الضخمة في العراق الا أنّ تطورات البيئة العالمية ربما في مرحلة ما قد تكون قريبة أو بعيدة تؤدي الى انتهاء عصر النفط قبل أنْ يتمكن البلد من استثمار جميع الاحتياطات.

2-3-2-4- السوق النفطية العالمية وتغيرات أسعار النفط:

يعد النفط سلعة استراتيجية وعالمية وبالتالي فإن أسعارها تتحدد في الأسواق النفطية العالمية وفقاً لآلية العرض والطلب فضلاً عن عوامل أخرى (سياسية وعسكرية وكوارث طبيعية) إنَّ طبيعة التطورات على الساحة الدولية والتي تتسم بعدم الثبات تنعكس حتماً على أسعار النفط في السوق العالمية الأمر الذي يترتب عليه عدم ثبات الإيرادات المتحققة من النفط للدول المصدرة ومنها العراق ويظهر أثر ذلك جلياً على الموازنة العامة وتخصيصات برامج النمو الاقتصادي والاجتماعي. وأحياناً

تستخدم الدول المتقدمة ومنظماتها الدولية أسعار هذه الموارد كوسيلة ضاغطة على هذه البلدان المصدرة لهذه الموارد لتحقيق أغراض سياسية. **(النعيمي، 2007: 189)**

وإضافة الى ما تقدم هناك تحديات خارجية أخرى لها تأثير على نشاط القطاع النفطي مثل المنافسة بين دول أوبك إذ قامت بعض الدول الأعضاء في الأوبك بتصدير كميات اكبر من النفط وعدم التزامها بقرارات الأوبك مستقلة حالة وظرف العراق والتعويض عن النقص في السوق النفطية الأمر الذي يعد تحدياً كبيراً أمام استعادة العراق لحصته في الأوبك، كذلك تهديدات إيران بقلق مضيق هرمز ومنع صادرات النفط مما يؤثر على السوق النفطية العالمية وعلى الدول الخليجية المنتجة للنفط ومن بينها العراق.

الفصل الرابع

استراتيجية الاصلاح وتوظيف الايرادات النفطية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق

المبحث الاول: –هدر الموارد المالية ومعوقات التنمية المستدامة في العراق.

المبحث الثاني:– تجارب دولية في إدارة الإيرادات النفطية.

المبحث الثالث:– وضع رؤيا مستقبلية لاستراتيجية وطنية متكاملة لإدارة العوائد النفطية لتحقيق التنمية المســـتدامة في العراق.

تمهيد:

إنّ الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد اعتمادا شبه كامل على الإيرادات النفطية وهذا ما يجعل اقتصاد العراق عرضة للاختلالات الهيكلية في حال تعرض اسعار النفط الى الانخفاض كما يعرّض مورد النفط إلى الاستنزاف كونه يعد المورد الوحيد لتمويل مجمل الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي يثير مخاوف الكثير من أن تتبع الحكومة العراقية سياسة غير رشيدة في التعامل مع هذه الثروة الاستراتيجية التي تؤدي إلى هدرها؛ لذا سنحاول في هذا الفصل وضع استراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في قطاع النفط من خلال البدء بعملية الإصلاح لهذا القطاع واستغلال موارده في عملية تنويع الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية المستدامة مستفيدين في ذلك من تجارب دولية في هذا المجال.

4-1-هدر الموارد المالية ومعوقات التنمية المستدامة في العراق:

4-1-1- هدر الموارد المالية في ظل الإيرادات النفطية بعد عام 2003:

يحاول هذا المبحث توضيح حجم الانفاق العام خلال فترة ما بعد عام 2003 لمعرفة هدر الإيرادات المالية وضياع فرصة التنمية.

4-1-1- 1-النفقات العامة:

تسعى الدولة من خلال نفقاتها العامة التشغيلية والاستثمارية الى تحقيق العديد من الاهداف العامة التي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تنشيط الاقتصاد المحلي وتسهم في مجملها الى تحقيق الاهداف التنموية والاقتصادية ويرتبط تحقيق الاهداف العامة طردياً بتطور حجم الانفاق العام.

تعد النفقات العامة الأداة التي يتم بواسطتها تحقيق الأهداف الاقتصادية في التنمية المنشودة، إلا أن اتجاه النفقات العامة في العراق بعيداً عن تحقيق أهداف التنمية ومعالجة المشاكل الاقتصادية، بل أصبح قيد على واضعي السياسة المالية لاسيما جانبها الجاري (التشغيلي). إن مسار النفقات في تزايد مستمر نتيجة زيادة العائدات من النقد الأجنبي، فقد انعكس ذلك على زيادة حجم تلك النفقات، في محاولة لتعويض التهالك في البنى التحتية وكافة جوانب الحياة بعد مدة الحصار الذي دام ثلاثة عشر عام، والسير نحو تحفيز النمو الاقتصادي **(الموسوي، 2018: 79)** إلا أن هذه النفقات المرتفعة لم تحقق أي شيء من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بل على العكس كان هدر في المال العام، وضياع فرصة التنمية، مع هدر المورد الناضب، وضياع حقوق الأجيال اللاحقة. ومن خلال الجدول(20) يمكن تتبع مسار إجمالي النفقات العامة، إذ نجد أنها ازدادت بالقيم المطلقة من (21694 مليار دينار) عام 2004، إلى (100671 مليار دينار) في عام2017، وقد استمرت النسبة بالارتفاع بشكل عام مع تذبذب بسيط، لذلك فقد سجلت نمواً موجباً طيلة الفترة ما عدا العامين 2005 و2009 بسبب تردي الأوضاع الأمنية، والعام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية. وقد بلغ متوسط نموها السنوي (66%) خلال مدة الدراسة، وكما موضح في الجدول (13).

جدول (13)

النفقات العامة والنفقات التشغيلية والاستثمارية للفترة 2004-2017 (مليار دينار)

السنة	إجمالي النفقات العامة	النفقات التشغيلية	نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي النفقات العامة %	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة %
2004	21694	18993	88	2701	12
2005	20945	18387	88	2558	12
2006	50963	41691	81.8	9272	18.2
2007	51727	39062	75.5	12665	24.5
2008	67063	44190	73	22873	26
2009	67518	54148	78.3	13370	21.7
2010	80876	60981	72	19895	28
2011	89734	60925	68.9	28809	31.1
2012	116696	75789	65	40907	35
2013	130819	78747	60.2	52072	39.8
2014	114581	78000	68	36581	32
2015	75100	52000	69	23100	31
2016	105895	80149	75.7	25746	24.3
2017	100671	75217	74.7	25454	25.3

المصدر: جمهورية العراق – وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء.

شكل (14)

النفقات العامة والنفقات التشغيلية والاستثمارية للفترة 2004-2017 (مليار دينار)

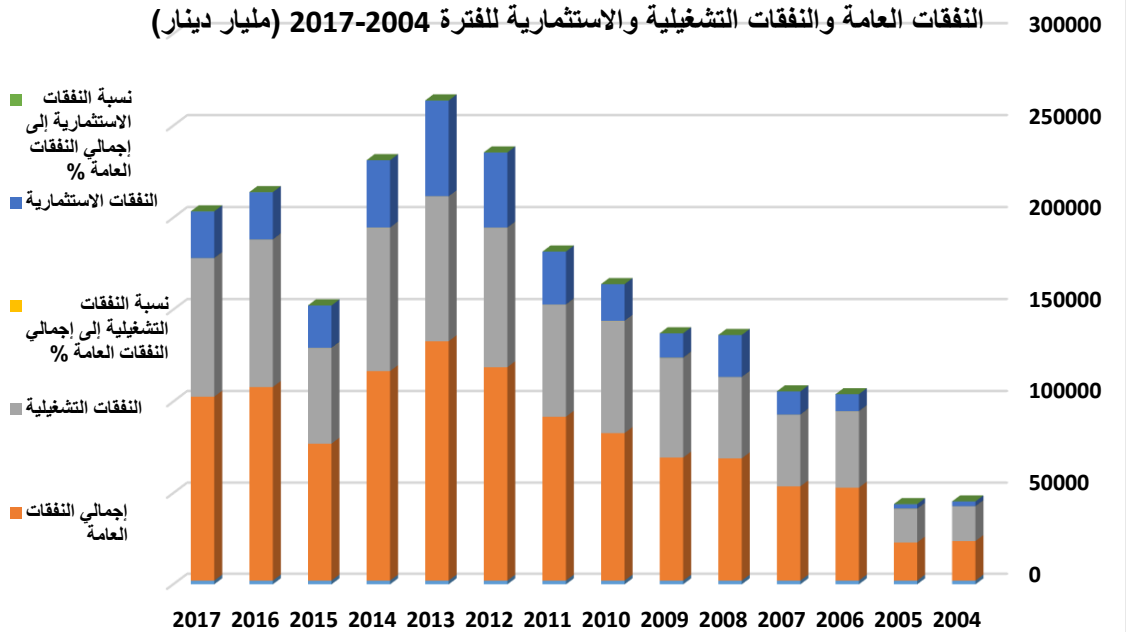

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(13).

ولاختبار العلاقة بين النفقات العامة والنفقات التشغيلية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وتم التوصل الى الاتي:

جدول رقم (14)

نتائج قياس العلاقة بين النفقات العامة والنفقات التشغيلية

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية	التفسير
B_0	8242.499	2.530	.026	معنويه
B_1	.606	15.765	.000	معنويه
معامل الارتباط (R)	0.977			
معامل التحديد (R^2)	0.954			
اختبار (f)	248.536	النموذج معنوى	.000	
النموذج	$y_i = 8242.499 + .606X_1$			

التحليل من عمل الدارس بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(13)

اظهرت نتائج التقدير وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين النفقات العامة والنفقات التشغيلية اذ بلغت الزيادة في النفقات التشغيلية مقدار (0.61) عند زيادة النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة.

ولاختبار العلاقة بين النفقات العامة والنفقات الاستثمارية باستخدام تحليل الانحدار البسيط تم التوصل الى الاتي:

جدول رقم (15)

قياس العلاقة بين النفقات العامة والنفقات الاستثمارية

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية	التفسير
B_0	-8242.265	-2.529	.026	معنويه
B_1	.394	10.259	.000	معنويه
معامل الارتباط (R)	0.947			
معامل التحديد (R^2)	0.898			
اختبار (f)	105.244	النموذج معنوى	.000	
النموذج	$y_i = -8242.265 + .394X_1$			

التحليل من قبل الدارس بالاعتماد على بيانات جدول رقم(13)

اظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين النفقات العامة والنفقات الاستثمارية فعند زيادة النفقات العامة بوحدة واحدة تزيد النفقات الاستثمارية بمقدار (0.39) وحدة.

وبناءا على نتائج الجدول رقم (14) والجدول رقم (15) يتضح ان المقدار الذي يوجه من الانفاق العام للنفقات التشغيلية يستحوذ على القدر الاكبر من الانفاق العام وان ما يوجه الى الانفاق الاستثماري ضعيف مما يدل على هدر الموارد النفطية وعدم استغلالها الاستغلال الامثل الذي ينمي الاقتصاد العراقي.

اضافة الى ذلك فان بيانات النفقات الاستثمارية (الفعلية)، فتبين أن الإنفاق الاستثماري ازداد من (2701 مليار دينار) عام 2004 إلى (25454 مليار دينار) عام 2017، مسجلاً نسب نمو متزايدة موجبة مع تذبذب واضح بسبب مزاحمة النفقات التشغيلية في الموازنة من جهة وضعف التخطيط الاستثماري والفساد المالي والإداري من جهة أخرى، بالإضافة إلى معوقات التنفيذ الكثيرة للمشاريع الاستثمارية المخطط لها. كما أن للنفقات التشغيلية أهمية كبيرة في تكوين النفقات العامة خلال مدة الدراسة، إذ يتضح أن متوسط نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة قد يشكل (81%)، مقابل (19%) فقط للنفقات الاستثمارية خلال نفس المدة مع عدم استغلال النفقات الاستثمارية بنسبة (100%) في المشاريع الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى ضياع فرصة التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، إذ يلاحظ أن وجود المورد الطبيعي (النفط) في العراق بدلاً من أن يعزز النمو والتنمية، أصبح سبباً للركود الاقتصادي والحروب والنزاعات الأهلية، والاستهلاك البذخي ، مع انتشار الفساد والهدر المالي وهدر حقوق الأجيال اللاحقة. وهذا ما تبينه السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي، إذ أن العائدات النفطية تؤدي إلى زيادة التوقعات وتعزز أمالاً غير واقعية عن التوقعات في الثروة المستقبلية، وهذا يؤدي بدوره إلى فقدان السيطرة على الإنفاق الحكومي البذخي في الموازنة العامة للدولة. ومع حدوث الصدمات السالبة في انخفاض أسعار النفط العالمية يتم سد العجز في الموازنة عبر التمويل بالقروض الخارجية مع الوقوع في فخ المديونية، وبالتالي فقدان الانضباط المالي وانتشار الفساد وزيادة المديونية.

وهنا يمكن أن نلاحظ أن التناقض بين الاقتصاد الأحادي الجانب (الريعي) وبين ضياع فرصة التنمية الاقتصادية في العراق بات واضحاً، فبدلاً من أن تمنح العائدات النفطية فرصة حقيقية لزيادة التراكم الرأسمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية لما تمثله هذه الموارد من ثروة ضخمة، فإنها غالباً

أصبحت نقمة وليس نعمة (بسبب سوء استخدامها) وأدى إلى نشوء اقتصاديات مشوهة، تقوم على اقتصاد أحادي الجانب، اقتصاد استهلاكي بذخي، وإيرادات تتكل إلى حد كبير في أدائها على الإيرادات المالية الناجمة من بيع المورد الطبيعي في الأسواق الدولية وتكون مهددة لعرضه التقلبات الاقتصادية، وهذا ما يسمى (المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي) أي أن الموارد الطبيعية بدلاً من كونها أداة للتنمية أصبحت سبباً للركود الاقتصادي والفساد والحروب، إذ أصبح واجباً على العراق، وهو متخلف اقتصادياً، أن يضع التنمية الاقتصادية في قمة أولوياته، ونظراً لفقر العراق وقله مدخراته فإن اللجوء إلى العائدات النفطية لتمويل خططه التنموية يصبح أمراً طبيعياً. ولا يتوقف الأمر عند حاجة التنمية إلى الأموال النفطية وإنما يتعدى ذلك إلى طبيعة الثروة النفطية بكونها مورد ناضب. فصفة النضوب هذه تحتم استثمار العوائد النفطية لإقامة قاعدة اقتصادية عريضة ومتطورة ذات مصادر دخليه متنوعة قادرة على تمويل حالة نمو ذاتي مستدامة بعد نضوب الموارد النفطية. ومن هذا المنطلق يتلازم استغلال ثروات العراق الناضبة الاستغلال الأمثل مع حاجته إلى التطور الاقتصادي ويصبح هذا الاستغلال مثمراً وعقلانياً بالقدر الذي يسهم في دفع عجلة التطور الاقتصادي إلى الإمام (**زيني، 2009: 60**).

4-1-1-2-هدر الموارد وضياع حقوق الأجيال اللاحقة:

إن مفهوم هدر حقوق الأجيال اللاحقة يتناول مساحة واسعة، فالحقوق تشمل جوانب عديدة منها الحقوق الاقتصادية، والسياسية، والبيئية، والثقافية، والدينية، لذلك سنركز في هدر حقوق الأجيال اللاحقة علي المورد الناضب (النفط).

إن مفهوم حماية حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الناضبة وفي البيئة النقية أصبحت من المتطلبات الاقتصادية والمناهج الحديثة ولاسيما ونحن في مطلع الألفية الجديدة، حيث يستنزف العراق ثروته النفطية بشكل واسع وكبير من حيث زيادة طاقته الإنتاجية وزيادة اكتشافاته للحقول النفطية دون وجود خطط موضعية تأخذ بعين الاعتبار ضمان حقوق الأجيال القادمة من هذا المورد المهم والناضب، فبعد أن كان إنتاج النفط

(2،5) مليون برميل عام 2010 وصل إلى(4،2) مليون برميل عام 2016 (**العبادي، 2018: 111**). وإن هذه الزيادة في الإنتاج لم يواكبها أي استغلال أمثل وكفوء لهذا المورد لإقامة المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تزيد من العوائد المالية، بل على العكس من ذلك نرى زيادة

المشاكل والأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالسبيل الوحيد الذي يعوض عن استهلاك هذا المورد ويجعل البلد أكثر ثراءً هو الاستثمار الامثل للإيرادات وتحويلها إلى رأسمال (مادي أو طبيعي) **(ووتش، 2005: 18)**. يضاف إلى ذلك رهن هذا المورد بعقود التراخيص النفطية التي أبرمتها الحكومة مع الشركات الأجنبية وما رافقها من فساد مالي كبير وهدر بالمال العام الناجم عن تضخم تكاليف استخراج النفط.

أما فيما يخص هدر الغاز الطبيعي المصاحب، فإن العراق لا يستغل إلا نسبة قليلة من الغاز المصاحب الذي يتم إنتاجه حالياً، إذ يحرق الكثير منه، وقدرت الشركة العالمية لتخفيض حرق الغاز التابعة إلى البنك الدولي أن(70%) من غاز العراق المصاحب يحرق يومياً مسبباً أضراراً بيئية كبيرة، لذا يصنف العراق ضمن رابع أعلى دولة في العالم من حيث معدلات حرق الغاز **(عبدالرضا، 2016: 34)** وهذا يشير إلى أن الغاز المسوق لا يشكل سوى 7% من إجمالي إنتاج العراق من الغاز الطبيعي الذي يصل إلى (16،577 مليار م^3). ففي عام 2009 أنتج العراق 30 ألف برميل نفط مكافئ/يوم من سوائل الغاز الطبيعي، وهو رقم متدني بالقياس إلى الإنتاج العربي الذي يبلغ 2728 برميل، أي إن إنتاج سوائل الغاز في العراق لا يشكل سوى1،1% فقط من الإنتاج العربي، وهذا يؤشر مدى تخلف صناعة تسييل الغاز في العراق **(المرسومي، 2011: 229)**.

إن عملية استخراج النفط وحرق الغاز المصاحب له من شأنه أن يترك آثار تلوث بيئية كبيرة، أصبحت اليوم تشكل عبئاً آخر على الاقتصاد العراقي، إذ أن الشركات تستخدم مواد كيماوية سامة في الآبار النفطية والوحدات الإنتاجية والتي من شأنها أن تلوث مياه الشرب القريبة منها فضلاً عن أن الشركات تمارس هدر كبير في كميات المياه المستخدمة في عملية استخراج النفط، إذ يتطلب استخراج برميل نفط واحد استخدام 4 براميل أو أكثر من الماء، وهذا يمثل هدراً كبيراً للثروة المائية. ومن الطبيعي أن هذا ينسحب نحو تلوث الهواء نتيجة انبعاثات غازية محتملة في الحقول النفطية، وهو أما من جراء استخدام المواد الكيماوية في الاستخراج، أو يكون من الغازات الناتجة من الآبار، أو الغازات المصاحبة للنفط الخام في وحدة فصل الغاز **(صالح، 2014: 135)**.

إن حفظ الموارد الناضبة (النفط في باطن الأرض) ثم استغلالها في المستقبل، تتضمن هذه السياسة تأخير الإنتاج لأوقات مقبله، وإن هذا النوع من التأجيل هو طريقة واحدة لتحقيق الحفظ المادي للمورد الطبيعي، أما الحفظ المالي لهذا المورد فيتطلب الوقوف بجدية وواقعية حقيقية لضمان حقوق الأجيال من خلال تأسيس صناديق سيادية، وهذا ما دأب إليه العديد من الدول النفطية، وقد

ظهرت فكرة الصناديق السيادية في الدول النفطية في خمسينيات القرن الماضي، إذ أنشأت دولة الكويت (هيئة الاستثمار الكويتية) عام 1953 صندوق سيادي يودع فيه فوائض الأموال النفطية، ومنذ ذلك الحين عمدت الدول النفطية وغير النفطية إلى إنشاء صناديق سيادية كنوع من الحماية لحقوق الأجيال القادمة في الموارد الناضبة، ويعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية بأنها (صناديق استثمار ذات أغراض محددة مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وبعيدة المدى، يتم بنائها من عمليات الصرف الأجنبي أو عوائد عمليات التخصص أو الفوائض المالية العامة أو من تراكم الفوائض البترولية). وتختلف أنواع الصناديق حسب الأهداف الرئيسة التي أنشئت من أجلها **(لوسي، 2016: 76)**.

4-1-2- التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في العراق:

4-1-2-1-التحديات الاقتصادية:

أولاً:-تردي مناخ الاستثمار:- استمرار تردي مناخ الاستثمار متأثرا بحزمة العوامل ال التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

سياسية والاقتصادية والمؤسساتية والتشريعية والتنظيمية والتي لها دور في التأثير على مستوى الاستثمارات الأجنبية والقدرة على جذبها، بدلالة بعض المؤشرات الدولية مثل مؤشر سهولة الاعمال الذي ظهر فيه ترتيب العراق(165) من مجموع (190) دولة لعام 2016 في حين اظهر المؤشر العام لجاذبية الاستثمار بأن العراق كان من دول الأداء الضعيف والذي بلغ(27.3) درجة من أصل(100) درجة **(وزارة التخطيط التقرير السنوي، عام 2016)**.

ثانياً: اختلال الميزان التجاري:- ان الافتقار الى سياسة تجارية تراعي وجوب توافر الشروط الاقتصادية المطلوبة للحفاظ على التنافس الدولي وتنامي الاختلال في بنية الناتج المحلي وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي. أدت الى اختلال واضح في الميزان التجاري بدلالة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية الى (98%) من اجمالي الصادرات العراقية مع تنوع صارخ في هيكل الاستيرادات وانفتاح اقتصادي كبير اذ بلغت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي نسبة (50.25%) في عام 2016.

ثالثاً:- اختلال الموازنة العامة:- استمرار تبوء الإيرادات النفطية المقام الأول من سلم إيرادات الموازنة العامة والتي شكلت نسبة (86%) من اجمالي الإيرادات العامة لسنة 2017 مما جعل

الموازنة العامة متأثرة بالصـــدمات الخارجية المتمثلة بتقلبات أســـعار النفط ، والاختلالات الداخلية المتمثلة بعدم تنوع الإيرادات غير النفطية وارتفاع النفقات التشـغيلية التي بلغت نسـبة (79%) لعام 2017.

رابعاً:- أعباء الدين العام:- ان اتســـاع نطاق الاعتماد على الدين العام (الداخلي والخارجي) في تغطية عجز الموازنة العامة بات يشـــكل قيدا على التنمية ، كما يشـــكل هذا الدين عبئا على الأجيال الحالية والقادمة في ظل الافتقار الى ســياســة اقتصــادية متكاملة ومترابطة ومتناغمة تعمل على اسـتثمار الدين العام بكفاءة عالية، ان انخفاض أسـعار النفط في السـنوات الأخيرة أدى الى ارتفاع مسـتوى الدين العام للدولة لتغطية العجز الحاصـل في الموازنة وهذا ما يعكس بحقيقة الامر سـوء اسـتخدام الإيرادات النفطية وتنويع الاقتصـاد العراقي لتجنب تحمل العراق أعباء الدين العام، ويعد الدين العام من اهم النقاط التي تؤثر في عرقلة التنمية المسـتدامة في العراق وهذا ما يثبت الفرضية الثانية التي وضعت للدراسة.

4-1-2-2-تحديات ضعف صياغة و تنفيذ التخطيط الاقتصادي:-

أكدت خطـة التنميـة الخمسية التي وضعتها وزارة التخطيط العراقية للفترة (2013-2017) ضمن إطارهـا العام على هدف بنـاء اقتصاد متنوع مزدهـر تقوده قطاعات الصناعـة والطاقـة والزراعـة والسـياحة بوصفهـا اقطابـا تنمويـة. وان التنمية المتوازنة سـتكون مدخـلا لتغيير هويـة الاقتصـاد العراقـي ليتحـول من اقتصـاد ريعي إلى اقتصـاد انتاج. وذلك بان يكون التنـوع في بنية الانتـاج غيـر النفطـي يعد مبدأً حاكماً فـي تعبئة الموارد الاقتصاديـة للخطة. وجعل الإدارة التنموية لإيرادات القطاع النفطي مسـتجيبة لمعاييـر التنميـة المسـتدامة، وبناء عليه سـيتم متابعة منجزات التنميـة القطاعيـة لمختلف قطاعـات الاقتصاد لمعرفـة الأداء الاقتصادي خلال مـدة الخطة:

أولا: القطاع الزراعي:

- وضعـت خطـة 2013-2017 أهدافـاً اسـتراتيجية تضمنـت: زيادة نسـبة مسـاهمة القطـاع الزراعـي بالناتج المحلـي الاجمالـي، زيـادة نسـبة تغطيـة الانتـاج الزراعي بشـقيه النباتـي والحيواني لسـلة الغـذاء العراقي (الأمـن الغذائـي،) تأميـن حاجة العـراق مـن المـوارد المائية الا ان ذلك لم يحصل فقد.
- انخفضـت مسـاحة الأراضـي الصالحـة للزراعـة مـن (52.2) مليـون دونـم إلـى (47.8) مليـون دونم عام ،2015 زرع منها(6.9) مليون دونم، أي ما نسبته (14.4%) من مجموع الأراضـي

الصالحة للزراعة. عامً 2015 مقارنة (27.9%)عام 2014 كما لم يتم استصلاح سوى (100) الف دونم من أصل (2500) الف دونم لسنوات الخطة.

- انخفضت مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من 4.2 %عام 2013إلى 3.1%عام 2016.
- انخفض حجم الخزين المائي 157 مليار متر مكعب إلى ما يقارب 50مليار مكعب عام 2015 ويؤشر عام 2017إلى تدهور كبير في حجم الخزين لشحة الأمطار على مستوى المنطقة وقلة الوارد من دول المصدر. كما لم يتم انشاء سدود خلال مدة الخطة لزيادة حجم الخزين المائي.
- يعود سبب التدهور الزراعي إلى انخفاض كفاءة الانتاج الزراعي المحلي وتدني الانتاجية الزراعية للمحاصيل والمنتجات الزراعية، فضلاً عن ذلك فان ضعف مستويات الدعم الحكومي والتراجع الواضح في كمية الموارد المائية الواردة إلى العراق. ان جميع هذه المؤشرات تظهر ان أهداف خطة التنمية 2017–2013 لم تتحقق في هذا القطاع. **(جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013–2017)**

ويوضح الجدول(16) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالإيرادات النفطية بعد عام2003، إذ يلاحظ من بيانات الجدول انخفاض تدريجي في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، إذ بلغت أعلى نسبة له (6.9 %)عام 2004 لتنخفض في السنوات 2009–2010، إذ بلغت (5%) لتأخذ هذه النسبة بالانخفاض لسنوات 2011–2012 وصولاً إلى عام 2015 إذ بلغت(4%) ليشهد عام 2017 انخفاض أدنى مستوى له لتصل إلى(3%) من الناتج المحلي الاجمالي وهذا يؤشر ضعف وعدم اهتمام وتركيز وتوجه الحكومة نحو تحسين وتشجيع ودعم القطاع الزراعي، ومعالجة المشاكل التي تواجهه ولعل أبرزها مشكلة التصحر، وبذلك فإن مساهمة هذا القطاع تكاد تكون معدومة، وهذا يعود إلى اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع الريعي دون الاكتراث إلى القطاعات الأخرى ولاسيما الزراعة منها والذي يعد من أهم المصادر الطبيعية في تنويع مصادر الدخل.

جدول (16)

الإيرادات النفطية ونسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2017

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	نسبة قطاع الزراعة إلى GDP %
2004	53235358.7	6.90
2005	73533598.6	6.85
2006	95587954.8	5.80
2007	111455813.4	4.91
2008	157026061.6	3.81
2009	130643200.4	5
2010	162064565.5	5
2011	217327107.4	4.54
2012	254225490.7	4.10
2013	73587529.2	4.80
2014	266420384.5	4.91
2015	199715699.9	4.05
2016	203869832.2	3.80
2017	225722375.5	3

المصدر: بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية لسنوات متفرقة.

شكل (15)

الإيرادات النفطية ونسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2017

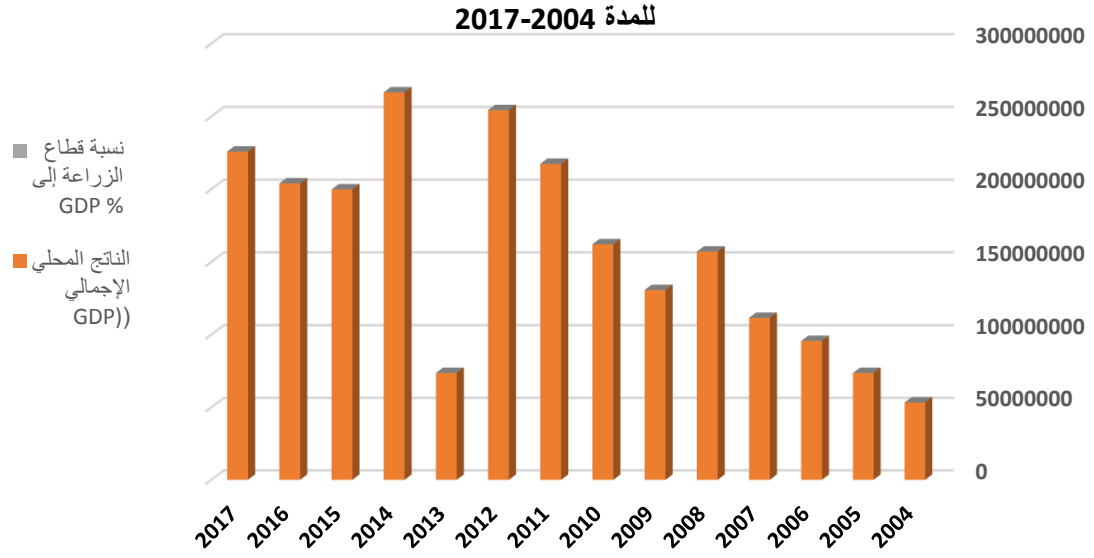

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(16).

ثانياً:- الصناعة التحويلية والاستخراجية: وضعت خطة التنمية رؤية خاصة بالقطاع الصناعي تضمنت: صناعة عراقية تسهم بفاعلية في تنويع الاقتصاد الوطني في ظل بيئة أعمال تنافسية وشراكة عالمية، مع مجموعة من الأهداف كان من أبرزها خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز دور القطاع الخاص في هذا القطاع الحيوي. الا انه لم يتحقق ما كانت تصبو الية الخطة بقد:

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية من 2.65 ترليون دينار عام 2013 ليبلغ (1.5) ترليون دينار عام ،2015 ثم ليبلغ (1.6) ترليون دينار عام 2016 وفقاً للبيانات الفصلية لعام 2017. كما انخفضت مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي من(1.5 %)عام 2013 لتبلغ(0.84 %)عام للعام نفسه ايضا.
- لم تحدث تغييرات جوهرية في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي للقطاع الصناعي خلال سنوات الخطة.

ثالثاً: قطاع السياحة: اهتمت خطة التنمية2013-2017 بهذا النشاط الحيوي واعتبرت السياحة قطباً تنموياً مهماً لتنويع الاقتصاد العراقي.

- لم يحدث تغيير يذكر في المرافق السياحية (جزر ومدن سياحية) فقد بقي عددها 12مرفقاً سياحياً لعامي (2014-2015).

رابعاً:- التعليم: تضمنت خطة 2013 – 2017 أهدافاً لقطاع التعليم منها: فرص تعليم للجميع تؤمن متطلبات سوق العمل واقتصاد المعرفة وتعزز قيم المواطنة. كما وضعت الخطة مجموعة من الأهداف الكمية المتعلقة بزيادة نسب الالتحاق بمختلف مستويات التعليم، فضلاً عن زيادة إسهام القطاع الخاص في توفير فرص التعليم العام والعالي، فضلاً عن مجموعة من الأهداف النوعية للارتقاء بمكانة التعليم والحد من التسرب ومناهج جديدة لرعاية الابداع والابتكار والنهوض بالجامعات بما ينسجم ومتطلبات اقتصاد المعرفة. وغير ذلك من أهداف. ومن متابعة الاداء التنموي خلال مدة الخطة نجد ما يلي:

- بلغ عدد الأبنية المتضررة لغاية عام 2016من جراء العمليات الإرهابية (1392) بناية منها (1160) بناية متضررة كليا أكثر من (40%) و (232) بناية متضررة جزئياً وفقاً لإحصائية وزارة التربية. تراوحت نسب الالتحاق الصافي في رياض الأطفال طوال مدة الخطة بين -13%

(12) مقارنة بهدف الخطة البالغ(15%) إرتفعت نسبة التسرب في التعليم الابتدائي من1.8 %عام 2013لتبلغ (2.3 %) عام 2016.

خامسا:- الصحة: وضعت خطة التنمية 2013-2017 مجموعة من الأهداف منها: زيادة نطاق تغطية الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها، مواكبة التطورات العلمية في المجال الصحي، الوقاية أولاً، تحسين خدمات الصحة الانجابية، تعزيز دور القطاع الخاص، ومن متابعة تنفيذ الخطة وجد.

- انخفض مؤشر قيمة الخدمة الصحية بسبب الوضع الامني في بعض المحافظات وخروج مستشفيات عن الخدمة. اما المستشفيات الاهلية فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً إذ ازداد عدد المستشفيات الأهلية من (111) مستشفى عام 2014 ليبلغ (121) مستشفى عام 2016.
- انخفض معدل (طبيب / سكان) لكل (1000) نسمة من(0.74) عام 2013 ليصل إلى 0.720) عام 2015 في حين بلغ المخطط (0.76) لعام ، 2015، ضآلة عدد المستشفيات في المناطق الريفية إذ لم يزد العدد عن (12) مستشفى للأعوام، 2015، 2014 كما انخفض عدد المراكز الصحية في المناطق الريفية من (1403) مركز صحي عام 2014 إلى (1350) مركز صحي عام 2015.
- إرتفع معدل وفيات الأطفال الرضع لكل (1000) ولادة حية من (13.2) عام 2013 إلى (14.4)عام 2016 (عدا الإقليم والأنبار) وهو أقل من المعدل المستهدف والبالغ (19) حالة وفاة لكل (1000) ولادة حية.
- ارتفعت وفيات الأطفال دون الخامسة لكل (1000) ولادة حية من (22.5) عام 2013 لتبلغ (22.7) عام 2016 وهو أقل من المعدل المستهدف والبالغ (25) حالة.

4-1-2-3-التحديات الاجتماعية:

1- تعكس مؤشرات التنمية، حال التنمية البشرية في العراق (الصحية والتعليمية المعيشية،)... إذ يظهر دليل التنمية البشرية العالمي لعام، 2016ان ترتيب العراق يقع ضمن فئة البلدان متوسطة التنمية البشرية (تسلسل 121) من بين بلدان العالم البالغة (188) دولة.

2-هيمنة الولاءات الشخصية وضعف سلطة القانون، ولدت عجزاً بنيويا وتوالد متواصل للمشاكل وافتقاراً للإرادة المجتمعية ولأدوات تمكينه، ووسعت مساحة التشظي واضطراب النسيج المجتمعي، ما أدى إلى استنزاف مقومات التنمية واستدامتها.

3-إرتفاع مستويات الفقر متعدد الابعاد، الناجم عن الازمات المتلاحقة والنزاعات المسلحة وما رافقها من إرهاب وعنف ونزوح سكاني زعزعت مقومات الامن الانساني والاستقرار المجتمعي.

4-أدى ضعف السياسات الاجتماعية وتفككها إلى مضاعفة الكلف الاجتماعية للأزمات وتفاقمها ما يهدد جودة نوعية الحياة ورفاه المجتمع.

5-أسهمت الازمات الكبيرة التي تعرض لها المجتمع وضعف السياسات الحمائية في زيادة مساحة الفئات الهشة من السكان (المعاقين، المسنين، الارامل، الايتام) بحيث زادت نسبة الهشاشة عن (50 %) عام 2016. كما انتجت ظروف النزوح هشاشة مركبة (فئات هشة+ نزوح وتهجير) رافقت ارتفاع مستويات الإرهاب والعنف وما نجم عنها من ظروف التهجير القسري.

6-لا تزال فجوة النوع الاجتماعي تقوض أسس البناء التنموي بسبب القوالب النمطية التقليدية المحددة لأدوار المرأة والمتأثرة بهيمنة الثقافة الذكورية المتجذرة في عمق البناء الاجتماعي. وقد انعكس ذلك على ضعف مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومحدودية اشغالها للأدوار القيادية في المؤسسات التشريعية والسياسية.

7-استمرار عجز الدولة والمجتمع عن استيعاب الشباب وتأطيرهم بالحياة العامة، وتوفير فرص العمل اللائق لهم، ما يهدد ركائز الاستقرار والامن الاجتماعي، ويدفع البعض منهم إلى الهجرة خارج الحدود. إذ بلغ معدل البطالة للأفراد بعمر (15) سنة فأكثر (10.8%). ان خضوع مناطق واسعة من العراق لسيطرة داعش الإرهابي ولمدة تقارب ثلاث سنوات، وتوسع حاضنات التطرف والإرهاب والعنف الناجمة عن ظروف الاحتلال وعمليات التنشئة الاجتماعية والبرامج الدراسية التي خضع لها أطفال وشباب تلك المناطق، سيترك آثاراً نفسية واجتماعية عميقة تقوض وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي.

8- لم تشهد مؤشرات التعليم بمراحله كافة تقدماً نوعياً ، وانتشاراً جغرافياً ، وتغطية لبناه التحتية، مع استمرار ارتفاع مستويات الامية والتسرب وفجوة النوع، ما يهدد منظومة البناء التربوي ويعيق مواكبتها للمتغيرات الدولية المستجدة في ميادين المعرفة.

9-استمرار تراجع مستوى الخدمات الصحية وضعف انتشارها، وعجزها عن تلبية الاحتياجات الحقيقة للسكان، مع ارتفاع هجرة الكفاءات الطبية إلى الخارج، أدى إلى اختلال النسبة في المؤشرات الصحية في المجتمع.

4-1-2-4-التحديات البيئية :

يمكن توضيح التحديات البيئية في العراق كما يلي (جبار، 2012، 34)

1-التلوث البيئي: يقع العراق ضمن دائرة العلاقة السلبية بين البيئة والنزاعات، وهي علاقة مزدوجة أدت إلى تلوث بيئي وأضرار جسيمة ولدت تداعيات على الاقتصاد والمجتمع والفرد والتي تعرف بالنتائج الملازمة بدلالة المعايير الدولية. وجاء ترتيب العراق وفقاً لمعيار كفاءة الأداء البيئي (116) من مجموع (180) دولة.

2-التوسع العشوائي في العمران: ضعف فاعلية التخطيط العمراني وغياب سياسة وطنية للسكن مستجيبة لواقع الحال في إدارة المخاطر الناجمة عن الازمات والنزاعات. ومع تزايد معدلات الفقر اتسع نطاق عشوائيات السكن في العراق وامتد ليصل إلى 8 %من مجموع السكان الذين يعيشون في سكن عشوائي وبنسبة 7%من مجموع المساكن، إذ يبلغ عدد وحدات السكن العشوائية (347000) مسكن، ما يفسر أسباب تفاقم وتداعيات غياب التخطيط العمراني.

3-إدارة بيئية غير متكاملة وقصور في التشريعات البيئية: عدم فاعلية الإدارة البيئية في احتواء الأسباب والاثار الناجمة عن التلوث والحروب والنزاعات ناهيك عن قصور واضح في التشريعات البيئية، أدت بمجملها إلى ضعف في ردود الأفعال الوطنية على مستوى السياسات والاهداف وخيارات التدخل تجاه تلك المشاكل، فضلا عن انتقائية بعض الخيارات في التغطية الإدارية والتشريعية والتنفيذية، ما قلص من فرص تحقيق التقدم المحرز.

4-تفاقم ظاهرة تصحر الأراضي وتملحها في ظل ظروف مناخية حارة وجافة فضلاً عن الجوانب الهيدرولوجية والطوبوغرافية للتربة، إلى جانب فعاليات الانسان (زراعة وإجراءات الري) والتي أدت إلى تفاقم المشكلة واتساع مساحة تداعياتها وإلى ظهور أنواع أخرى من التصحر، وفقدان الغطاء النباتي، واعاقة تطور الزراعة (لاسيما في وسط وجنوب العراق) اذ تشكل مساحة الأراضي الصحراوية 50 %من مساحة العراق ، ما يشكّل تهديداً خطيراً لأمنه الغذائي.

5-التغيرات المناخية: سيكون العراق مع بقية البلدان العربية في قلب المشكلة المناخية الكبرى التي يواجهها العالم، وهي تهديدات الاحتباس الحراري ومخاطر ارتفاع درجات

الحـرارة بحلـول عـام 2050مسببة نقصاً فـي الأمطار وانتشاراً لظاهرة الجفاف والقحط، ما يهدد الامن الغذائـي والاستقرار الاجتماعي وموارد الميـاه والزراعة والصحـة والتنـوع الاحيائي.

6-الاعتماد على الطاقة غير المتجددة: أسـهم عـدم الركون إلى خيـار ادخال الطاقة البديلـة او المتجددة في أولويات السياسـة والاهـداف لتحل محل الطاقـة غيـر المتجددة على تساقط الأثر البيئي علـى عمر الاحتياطي النفطـي، وزيادة معـدلات التلوث البيئي الناجمـة عـن تزايـد معـدلات اسـتهلاك الوقـود الاحفـوري. وبذلك تـم تفعيل العوامل المسـاهمة في نشـوء ظاهـرة الاحتباس الحـراري وتلـوث بيئة الحيـاة، وتداعياتها السلبية علـى الصحة والغذاء ومن ثـم على الأمن الإنساني.

4-1-2-5- التحديات المؤسساتية:

اما التحديات المؤسساتية فيمكن توضيحها بما يلي: **(عباس،2019، 12)**

1-تدني كفاءة الأداء المؤسساتي: استمرار الإخفـاق في اخضـاع الإدارة الحكومية لمنطق الحسـاب الاقتصادي السليم ولمبـادئ التصرف الكفوء بالمـوارد العامـة فـي إطـار كلـي. ويتعمق هذا الإخفـاق في ظل اسـتمرار حالة الانفصام بين برامج الاستثمار الحكومـي وتخصيصـات الموازنـة العامـة للدولة، فضلا عن عـدم وضع الماليـة العامة ومضامينهـا النقدية في إطـار كلي أوسـع وعبر آفاق زمنية بعيدة، مع ضعـف اهتمام الإدارة الاقتصادية بتنـوع البنية الانتاجية للاقتصاد العراقي.

2-تضخم الجهاز الإداري وتدني انتاجية القوى العاملة: ان اتسـاع الجهـاز الإداري والحكومـي وانخفـاض كفـاءة أدائه، وإسـرافه غير المبرر فـي تبديد المـوارد، وخدمته للمصالـح الشـخصية والفئويـة، وتواطـؤه مـع قيـم مضمونهـا، ان الدولـة هي حق شـخصي لمنتسـبيها ويقع عليهـا واجـب رعاية العاملين لديها وعدم المسـاس بامتيازاتهـم باعتبارهم جزءا من منظومـة الحوافز الممنوحة مـن خلالهـا، قد اسـهم في تلكـؤ إعادة بنـاء وهيكلـة الأجهزة الحكوميـة ضمن برنامـج الإصـلاح الإداري وعلى أسـاس خفـض الكلفة مع ضمـان الكفاءة وحسـن التصـرف بالموارد.

3-الفساد المالي والإداري: تعمـق ظاهـرة الفسـاد وانتقالهـا مـن ظاهـرة سـلوكية مرتبطـة بفئـات معينـة إلى بنيـة مؤسسـية متكاملة ومترابطـة ترسـخت جذورها لخدمة مصالح معيقة لعملية التنمية، وتحول الفسـاد إلى مصدر للاستنزاف وهدر المـال العـام، واقتطاعـه جزءا مهمـاً من الدخـل

والناتج وتسريبه لخارج المنظومة الاقتصادية وبدلالة مؤشر الحوكمة لمنظمة الشفافية الدولية أصبح العراق من بين الدول العشر الأولى الأكثر فساداً في العالم عام 2017.

جدول (17)

مؤشر الفساد في العراق للمدة (2004-2017)

السنوات	مؤشر الفساد (تسلسل العراق من مجموع الدول الداخلة في التصنيف)
2004	130 من 145
2005	141 من 158
2006	160 من 163
2007	178 من 179
2008	178 من 180
2009	176 من 180
2010	175 من 178
2011	175 من 182
2012	169 من 174
2013	171 من 175
2014	170 من 175
2015	161 من 168
2016	166 من 176
2017	169 من 180

المصـــدر: (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصـــاء، مديرية الحســـابات القومية، الدخل القومي، صفحات مُتفرقة.

(2) الموقع الرســـمي لمنظمـــة الشـــفـــافيـــة الـــدوليـــة، وثيقـــة إلكترونيـــة متوفرة على الموقع http://www.transparency.org/resech/cpi/cpi .

شكل (16)
مؤشر الفساد في العراق للمدة (2004- 2017)

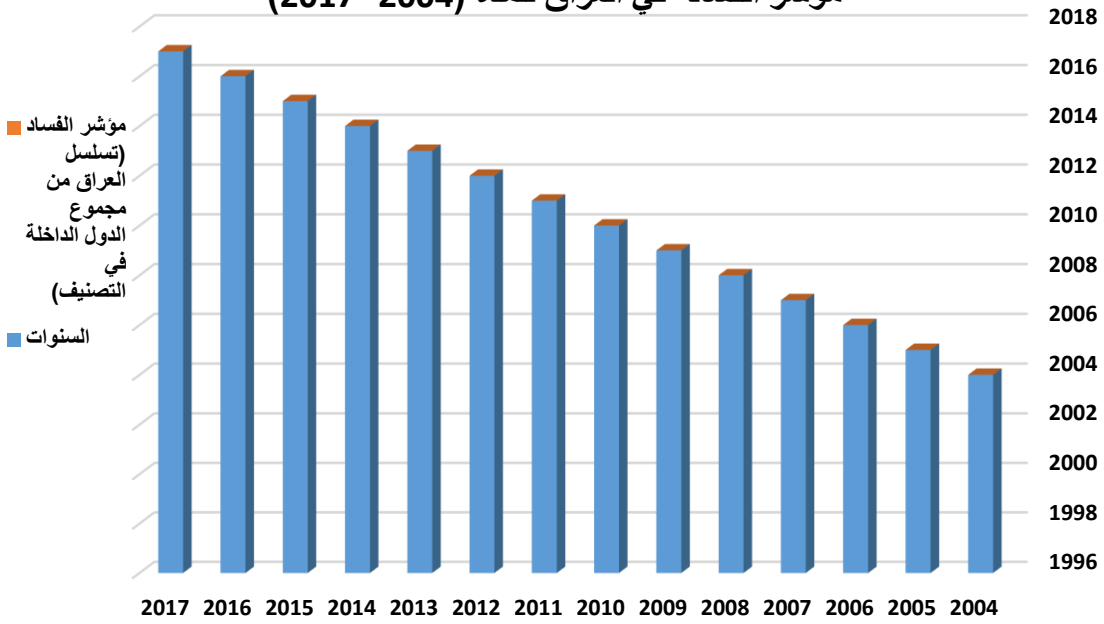

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم(17).

نلاحظ من الجدول إن مؤشر الفساد بلغ أقصى حد عام 2007 أي في فترة ارتفاع أسعار النفط، إذ أصبح العراق في التسلسل الأخير تقريباً (178) من أصل (179) دولة، وبقي ضمن الدول العشر الأخيرة، طالما إن إيرادات النفط مرتفعة، وكما انخفض تسلسل العراق في السنوات الأخيرة تسلسل (161) من أصل (168) عام 2015 مع انخفاض الإيرادات النفطية.

4-2- تجارب دولية في إدارة الإيرادات النفطية:

هناك تجارب قائمة يتم تطبيقها في بعض الدول في عملية إدارة وتوظيف العوائد النفطية والتي سنتطرق إليها لمحاولة الاستفادة من تجاربها وإمكانية تطبيقها على العراق.

4-2-1- تجربة الاسكا في إدارة عوائدها النفطية:

في عام 1867 اشترت الولايات المتحدة الامريكية ولاية الاسكا من روسيا نظير مبلغ (7.2) مليون دولار، وكانت ولاية الاسكا آنذاك مركز لتجارة الفراء ولكن الأوضاع تبدلت تماما في عام 1968 عندما اكتشف حقل نفط شاسع تقدر احتياطيات النفط فية بنحو (13) مليار برميل. ويقع هذا الحقل في خليج برودو بمنطقة المنحدر الشمالي للولاية على بعد اكثر من (1000) كيلو متر عن مدينة انكوريج اكبر مدن ولاية الاسكا، وفي اعقاب اكتشاف حقل نفط خليج برودو وانشاء خط انابيب نقل النفط عبر ولاية الاسكا بات واضحا ان اقتصاد الولاية شهد تحسنا كبيرا ولكن عندما انفقت الإيرادات بالكامل على البنية التحتية والخدمات ، لم يلمس بعض السكان تحسنا كبيرا في الأوضاع الاقتصادية ، كما ادرك جاي هاموند حاكم الولاية المنتخب في عام 1974 ان إيرادات النفط ستنقطع لا محال يوما ما ، لذا مضت أدارته في انشاء صندوق الاسكا الدائم في عام 1976 لادخار الأموال للأجيال القادمة من سكان الاسكا واتفق على ان يوضع (25 %) من ريع النفط في صندوق الادخار العام، وبعد مرور ست سنوات طبق برنامج حصص أرباح الصندوق الدائم الذي يوزع بمقتضاه جزء من أرباح الصندوق الدائم على السكان المقيمين في الاسكا ، ويرى مؤيدي البرنامج انة لابد من منع هيمنة أصحاب المصالح الخاصة على الصندوق ، وان هذا الصندوق يقدم مزايا للجميع على حد سواء وانة بمثابة شبكة امان اجتماعي لحماية محدودي الدخل من سكان الاسكا **(الهيتي،2007: 332-334)**

لم تكد الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق تضع أوزارها، حتى تصاعدت دعوات من أوساط أكاديمية غربية، ترددت فيما بعد لدى أوساط سياسية أمريكية في الولايات المتحدة والعراق، نحو إمكانية الاقتداء بتجربة الآسكا في توزيع إيرادات النفط في العراق، من خلال إقامة ما يمكن تسميته بـ(صندوق العراقيين). ويعتمد الصندوق على تخصيص جزء من إيرادات النفط لتوزيعها مباشرة على المواطنين وتراوحت الاقتراحات الخاصة بإقامة الصندوق بين من يرى إمكانية الإكتفاء. في الوقت الحاضر، بمجرد إقامة الإطار الهيكلي للصندوق، بانتظار توافر إيرادات كافية بعد تسوية المتطلبات

المالية الملحة لإعادة الإعمار، ومن يرى إمكانية البدء بتخصيص نسبة تصل إلى (25%) من إجمالي الإيرادات لتمويل الصندوق والبدء مباشرة بتوزيع الأموال على المواطنين. **(الياسري، 2009: 134)**

إنّ أول من طرح فكرة تبني نموذج الآسكا، في توزيع الإيرادات النفطية العراقية، هو الإقتصادي الأمريكي ستيفين كليمونز* الذي يرى أنّ إقامة صندوق عراقي، على غرار ما هو موجود في ولاية الآسكا، يعد أفضل لتجنب امكانية حلول نظام استبدادي على أنقاض نظام استبدادي آخر ولتجاوز كوارث الماضي، ومظاهر سوء استخدام الثروة المماثلة في الدول النامية المنتجة للنفط. **(الهيتي، 2007: 337)**

ويقترح الإقتصادي (توماس بالي) إجراء تحوير على نموذج الآسكا. داعياً إلى إنشاء صندوق وديعة عائدات النفط العراقية، لتوزيع العائدات مباشرة على المواطنين العراقيين. وهكذا، بدلاً من ادخار قسم من العائدات في صندوق وديعة، وبدلاً من انتظار نمو الصندوق وبعد سنوات وسنوات، يمكن توزيع قسم ملموس من عائدات النفط توزيعاً فورياً ومباشراً على المواطنين في العراق وكاقتراح أولي يرى (بالي) تخصيص (25%) من العائدات لأغراض التوزيع المباشر على المواطنين، كما اقترح أيضا، إنشاء صندوق آخر تكميلي يقوم بتوزيع قسم من عائدات النفط على الحكومات المحلية والأقليمية ويمكن لهذا الصندوق الثاني أنْ يضمن توزيعاً منصفاً للعوائد بين الأقاليم والمناطق، مخففاً بذلك تظلمات المناطق التي يمكن أنْ تفجر حرباً أهلية. وهذا شان بالغ الخطورة في العراق. **(بالي، 2007: 282)**

4-2-2- تجربة- النرويج-في إدارة عوائد النفط:

تقع النرويج في الجزء الغربي والشمالي من شبه الجزيرة الإسكندنافية ولها حدود مشتركة مع السويد وفنلندا وروسيا، وتبلغ مساحتها(323802كم^2) ويقدر عدد سكان النرويج بحسب إحصاء (2010) حوالي (4920305) نسمة، والعاصمة أوسلو هي أكبر مدينة في النرويج، كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال، كما انها كانت وما زالت تعتبر بلدا ديمقراطيا ومسالما يدافع عن حقوق الانسان ويؤمن بالتعاون الدولي، مما جعلها

* ستيفين كليمونز: هو اقتصادي أمريكي نائب رئيس مؤسسة أمريكا الجديدة للأبحاث.

في موقع الاحترام والثقة لدى بقية البلدان والشعوب. من الناحية الاقتصادية تتمتع النرويج قبل اكتشاف النفط فيها باقتصاد متكامل ومنتعش يتميز بأساس صناعي جيد، وبحكم توفر الشلالات الطبيعية تميز البلد بمصادر مستدامة للطاقة ادت إلى انخفاض استيراداته النفطية. كما ان للنرويج تقاليد طويلة ومتطورة في كل من الملاحة وصيد الاسماك، مما أدى إلى تجارة واسعة النطاق خاصة مع اوروبا وامريكا.

اكتشف النفط في النرويج في بحر الشمال في عام 1969 وبدأ الإنتاج منه في حزيران عام 1971 وطوال المدة الممتدة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات شهدت أسعار النفط تذبذباً كبيراً. وبما أنّ للقطاع الهيدروكربوني دوراً فعالاً وكبيراً في الاقتصاد النرويجي فضلاً عن مساهمته بتكوين (25%) من الناتج المحلي الإجمالي للبلد تقريباً. فهو يساهم في رفد ما نسبته (36%) من إجمالي العائدات الحكومية وتشكل الاستثمارات فيه (24%) نسبة إلى إجمالي الاستثمارات كما يساهم في (51%) من إجمالي صادرات البلد. جميع هذه المؤشرات تبين مدى أهمية وحيوية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد النرويجي لذلك فإنّ أي تذبذب يحصل فيه سواء في أسعار النفط والغاز أو في عمليات الإنتاج والتصدير ينعكس مباشرة على الاقتصاد المحلي ولاسيما على القطاع العام فيه وعلى هذا الأساس وفي عام 1990 أقر البرلمان النرويجي قانون صندوق النفط الحكومي رقم 36، ليكون هذا الصندوق داعماً لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع الهايدروكاربوني والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام.

أمّا عن أهداف الصندوق الرئيسة فتتمثل في حماية الموازنة العامة وضمان مورد ثابت لها سنوياً بعيداً عن الارتباط والاعتماد على إيرادات القطاع الهايدروكاربوني (التي تمتاز بالتذبذب وعدم اليقين المتولد أساساً من تقلب أسعار النفط ومن عمليات الإنتاج والتسويق). **(الياسري، 2009: 137)**

إنّ صندوق النفط في التجربة النرويجية يقوم بعملية الفصل بين الإيرادات البترولية والإيرادات غير البترولية وتتم إدارته من مؤسسة فرعية تابعة للبنك المركزي، وقد ساهم هذا الصندوق بزيادة الشفافية حول حجم العوائد البترولية وحجم العجز غير البترولي وحجم المبالغ المقترضة أو المعاد توظيفها في حالة تحقيق فائض لتنمية الموارد التي يمتلكها البلد، إنّ هذا الاستثمار في العوائد يساعد

على التخلص من مشكلة المرض الهولندي* الذي يصيب بعض اقتصادات الدول البترولية. **(مجموعة باحثين، 2005: 12)**

وتتلخص السياسات والاستراتيجيات التي ساعدت الاقتصاد النرويجي في التخفيف من أثر الاعتماد على النفط في ادارة اقتصادها من خلال ثلاث نقاط أساسية. **(المعاضيدي، 2019، 75)**

1. التركيز على دعم القطاع الخاص عن طريق تحسين المناخ الاستثماري وتوفير التسهيلات لجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم التوظيف، اذ حصلت على مراتب متقدمة من مؤشرات البنك الدولي، ففي سهولة اداء الاعمال حصلت على(6) من أصل185) دولة وبالانفتاح التجاري(8) من 125 وبالنزاهة (7) من (176) وفي مؤشر التنافسية (11) من (148) دولة في عام2013.
2. رفع مستوى التشغيل والإنتاجية بين المواطنين وتخفيض معدلات البطالة مما انعكس على رفع مستوى الرفاهية بوصفه عاملاً اساسياً وليس النفط، حيث بلغت معدلات البطالة (3.8%) في أواخر عام 2014 وهي الأقل من بين دول الاتحاد الأوربي التي بلغت متوسط البطالة فيها (10.2%)، كما عملت على عدم فتح الأبواب امام العمالة الأجنبية الرخيصة وعوضاً عن ذلك عملت على وضع سياسات تضمن توفير وزيادة العمالة الوطنية ولاسيما تفعيل دور المرأة في سوق العمل مما ساهم في توفير العمالة المحلية.
3. إدارة الايرادات النفطية بالشكل الأمثل من خلال الصندوق السيادي (صندوق التقاعد)، وذلك بعزل الانفاق الحكومي عن إيرادات الصندوق السيادي تماماً، والانفاق من أرباح الصندوق الموزعة استثماراته بين أكثر من تسعة الاف شركة حول العالم وذلك لضمان عدم المخاطرة.

وبذلك يتجنب الاقتصاد الوقوع في مشكلة الزيادة في حجم الانفاق الحكومي تبعاً لزيادة الإيرادات النفطية ومن ثم حماية الاقتصاد من التأثيرات السلبية للنمو المبالغ في الانفاق الحكومي، اذ حدد نسبة قصوى لحجم السحب السنوي من الصندوق بنسبة لا تتجاوز (4%) من اجمالي موجودات الصندوق، وكذلك عملت الحكومة النرويجية على أن تكون استثمارات الصندوق خارج الدول الاسكندنافية لضمان اخراج إيرادات النفط والغاز خارج الاقتصاد المحلي على شكل استثمارات من اجل ضمان توازن أسعار الصرف من اجل تحقيق استقرار معدلات التضخم السيولة المحلية مما

*

جعل النرويج غير مضطرة من تحديد أسعار صرف لعماتها كغيرها من الدول النفطية، والاهم من ذلك هو تجنب دخول استثمارات إيرادات النفط المنافسة المحلية من اجل فسح مجال أوسع امام القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنوع الاقتصادي (https://www.alarabiya.net).

كما وضع للصندوق نظام مالي يتصف بدرجة عالية من الشفافية والرقابة الداخلية من وزارة المالية المكلفة بالإدارة والرقابة وكذلك البرلمان النرويجي كرقابة الخارجية، واصدار نشرات وتقارير فصلية وسنوية مفصلة حول أداء الصندوق تقدم من قبل البنك المركزي خاضعة لرقابة مستقلة فضلاً عن توفر موقع الكتروني خاص بالصندوق (**خلف، واخرون، 2017: 91**).

4-2-3-تقييم التجربتين ومجالات الاستفادة والمزايا المحتمل تحقيقها في العراق:

كان الهدف من انشاء صندوق الاسكا الدائم هو شعور سكان الاسكا بان هذه الموارد ملك لهم لتشجيعهم على دعم الاساليب المستدامة وتطويرها والنأي عن النماذج غير المستدامة اذ بعد مرور ست سنوات من انشاء الصندوق طبق برنامج حصص ارباح الصندوق الدائم الذي يوزع بمقتضاه جزء من ارباح الصندوق الدائم على السكان المقيمين في الاسكا ويقدر ما يحصل علية كل فرد من سكان الاسكا معدل (1000) دولار سنويا وتحتسب حصص الارباح سنويا على اساس متوسط دخل الصندوق الدائم والذي يكون خاضع للضريبة (www.bbc.com).

اما النرويج فقد ركزت على ضرورة الدقة والامانة في جمع عوائد النفط والتدقيق فيها ووظفت من اجل ذلك الجهود الكافية، كما عملت النرويج على التريث في تصعيد عمليات استخراج النفط انتظارا لتبني سياسة رشيدة من اجل استغلال أمثل لإيرادات النفط وكان هناك اجماع سياسي على مبدأين اساسيين هما.

- تجنب زيادة الاستهلاك المحلي بصورة قد تضر بالصناعة القائمة والاقتصاد الوطني.
- مشاركة عوائد النفط مع الاجيال القادمة.

وقد نجح تأسيس صندوق النفط النرويجي في تحقيق ما يلي: (القاسم،2015: 43).

- فصل عوائد النفط عن الاستهلاك المحلي وحماية الاقتصاد الوطني.
- حماية الميزانية من الصدمات الاقتصادية الناتجة من تذبذب القوي في اسعار النفط.

- تمويل مشاريع الاجيال القادمة.

من دراسة النموذجين أعلاه يبدو إنّ فكرة التوزيع المباشر للإيرادات النفطية تحظى الان بدعم واسع بين غالبية الاقتصاديين، سواء كانوا من الوسط المحافظ أو اليسار الليبرالي. في حين يرى المحافظون في إقامة الصندوق وسيلة للحد من سيطرة الدولة على الاقتصاد وتدخلها فيه، وربما مرحلة أولى تمهد لخصخصة صناعة النفط، يرى اليساريون الليبراليون فيها طريقة أكثر إنصافاً وعدالة في توزيع الثروة على المواطنين. **(الهيتي، 2007: 342)**

إنّ الحجج التحليلية الداعمة لإنشاء الصندوق المذكور قوية. لكن السؤال المطروح: هل يستطيع العراق أنْ ينشئ مثل هذا الصندوق؟ وما الحصة المقترحة؟ ومتى؟ وكم؟

إنّ معدل صادرات العراق النفطية الآن هو بحدود (3.5) مليون برميل يوميا، وعلى فرض معدل سعري قدره (60) دولار/ برميل. فان الايرادات النفطية تكون تقريبا (83.7) مليار دولار سنويا. على وجه التقريب. وهذا الرقم يمثل ميزانية الدولة تقريباً (بدون عجز حسب موازنة العراق لسنة 2017 التي قدرت 80 مليار دولار) وعلى افتراض أنّ متطلبات الدولة المالية (الميزانية) تتضاعف على المدى القصير لتصل حوالي (100) مليار دولار وتكون محددة بقابلية الصرف. فإنّ معدل الإنتاج المطلوب يكون حوالي (5.5) مليون برميل يومياً، منه حوالي (4.8) مليون برميل يومياً للتصدير والباقي للمصافي. إذا على وفق هذا التحليل يكون بإمكان الحكومة المركزية تخصيص حصة من واردات النفط عندما يتجاوز الإنتاج الحدود أعلاه، وعندما يصل الإنتاج من (5.5–6) مليون برميل يومياً، يكون بالإمكان توزيع عوائد (1–1.5) مليون برميل يومياً أي (18%–25%) من الايرادات على الشعب. وهي تمثل حصة قدرها (1200–1800) دولار للفرد الواحد سنويا أو (6000–9000) دولار سنوياً للعائلة المؤلفة من خمسة أفراد. ويمكن أنْ تكون هذه الحصة محددة بسقف أعلاه (25%) وأدنى (15%) من العائدات، كي تتوافر مرونة عند الحكومة في حالة تذبذب الإنتاج أو الأسعار أو بسبب أخر يستدعي تعديل حصة التوزيع ضمن السقفين أعلاه. هذا إن بقيت السياسة المالية كما هي الآن.

أمّا إذا تحولت إلى سياسة ضريبية، وفقا لما ينادي به بعض السياسيين الذين يرون أنْ توزع جميع العائدات النفطية على كل العراقيين ومن ثم فرض الضرائب عليهم بما يكفل متطلبات الدولة، وفي هذا المجال، يمكن أنْ يكون هناك نوعان من الضرائب فدرالية ومحلية. يتحددان وفقاً للقوانين

والتعليمات التي تشرع لهذه الغاية، وعليه فإن بناء نظام ضريبي يفي بالغرض لن يكون سهلا ولكن ليس مستحيلاً.

أظهرت التجربة الحديثة في العراق ما يمكن أنْ يؤول إليه استئثار الدولة بإيرادات ثاني أكبر ثروة نفطية في العالم، من حرمان للمواطنين، ومن هدر لهذه الثروة. والتجارب الأخرى المشابهة بهذا القدر أو ذاك. دفعت بعض المهتمين بشؤون العراق من أوساط عديدة إلى الدعوة إلى تبني نمط جديد في إدارة الثروة النفطية وملكيتها، ويرون أنه سيساهم في تشكيل قاعدة مادية، لتبني الديمقراطية كنموذج للحكم، يقوم على توسيع مشاركة المواطنين في ملكية الثروة الوطنية وتنطلق الدعوة من حقيقة أنّ بناء الديمقراطية لا يعتمد على النوايا الحسنة للقوى السياسية التي ستدير النظام الحكومي، بقدر ما يعتمد على إرساء أسس مادية لأوسع مشاركة من العراقيين في الثروة الوطنية. بما فيها المشاركة الفعلية المباشرة في ملكية الثروة النفطية وإيراداتها. إنّ هذه المشاركة تعني تمتع العراقيين بثروتهم التي حرموا منها على مدى العقود الماضية، كما أنّ هذه المشاركة تمثل فرصة لغرس جذور مصالح اقتصادية حقيقة لعموم المواطنين، في حاضر ومستقبل العراق. تمكنهم من ممارسة أكبر قدر من الرقابة والإشراف على تسيير وإدارة الاقتصاد، إنّ إشراك العراقيين المباشر في الثروة النفطية سيترك تأثيراً إيجابياً على التوجه السياسي لمختلف الفئات الاجتماعية في العراق، باتجاه تخفيف حدة الانقسامات والنزاعات الإيديولوجية والطائفية والعرقية التي تميز الوضع الحالي، لصالح بلورة مصالح اقتصادية جماعية تربط المواطن بالاقتصاد، وتركز اهتمامه حول حماية هذه المصالح.

4-3- وضع رؤيا مستقبلية لاستراتيجية وطنية متكاملة لإدارة العوائد النفطية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

4-3-1 أسلوب إدارة وتوظيف الموارد النفطية لتنويع الإقتصاد العراقي-لاحتمالات النضوب.

لما كانت الموارد النفطية كما ذكرنا دخلاً ناجماً عن بيع موجودات ناضبة فهي دخل رأسمالي يتعين إعادة استثماره في موجودات رأسمالية منتجة وعدم توجيهه لسداد الإنفاق الجاري (الاستهلاكي). ليس هذا فقط بل إنّ الثروة النفطية هبة الله لكل الأجيال: الماضية وقد مضت والحاضرة وهي تنعم بها والقادمة وهي تنتظر ماذا ستترك لها الأجيال الحالية منها فإذا استهلكتها الأجيال الحاضرة برمتها تكون قد حرمت الأجيال القادمة من حصتها. فإنّ العائدات النفطية يتعين أنْ تجزأ إلى جزئين. **(الكرخي، 2002: 49-50)**

الجزء الأول: وهو ما يجب أنْ يوجه للاســـتثمار أي يعاد لمجرى الدخل الدائم لمواجهة مشـــكلة النضوب.

الجزء الآخر: وهو ما يوجه لإشباع حاجات الجيل الحالي ولكن بأي مقدار؟ وبأي نسبة؟

لا شك أنّ الجزء الأول (الاستثماري) هو المعوّل عليه في تعويض الثروة الناضبة وهو الذي سيقدم للأجيال القادمة حصة عادلة من نصيبها في هذه الثروة. لان جوهر التنمية المستدامة هو ضرورة ضمان تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية وهذا ما يتطلب استخداماً حكيماً للموارد الناضبة وفي مقدمتها موارد النفط بما يضمن توافر فرص للأجيال المستقبلية لتنعم بمصادر جديدة للرفاهية، ولتحقيق هذا الغرض. يجب أنْ يعاد استثمار عائدات الموارد النفطية لتعزيز الأصول المادية ودعم التنمية وغالباً ما تدعى هذه العملية بالعدالة ما بين الأجيال. فربما تتعرض حقوق الأجيال المستقبلية للتهديد إذا ما لم يتم تعويض استنزاف الموارد غير المتجددة (الناضبة) عبر إيجاد مصادر جديدة للثروة واختيار مسار التنمية الذي يوازن بدقة بين مصالح الجيل الحالي ومصالح الأجيال المستقبلية **(تقرير التنمية البشرية، 2009: 1-7)**

إلا أن ما لدى العراق من إمكانيات وموارد طبيعية التي يمكن الاستفادة منها في عملية تنويع الهيكل الإنتاجي في اقتصاد العراق من خلال خلق موارد جديدة تخفض من الاعتماد الكلي على النفط وتؤدي إلى فتح مجالات جديدة والاستفادة من المزايا التي يحققها ذلك التنوع وتخفض من

المخاطر الناتجة عن الاعتماد شبه التام على النفط وتخلق الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية وتبدأ العملية باستغلال قطاع النفط ليحقق فوائض مالية تساهم في تنمية القطاعات الأخرى.

4-3-2-تنمية القطاعات لتنويع الأنشطة الاقتصادية:

هناك العديد من القطاعات التي من الممكن أنْ تكون رديفاً لقطاع النفط في تحقيق الإيرادات بعد تنميتها واستغلالها استغلالا أمثل والتي من أهمها:

أن العراق يتميز بوجود مقومات أساسية للتنمية الزراعية من أهمها: **(جميل،2009: 98)**

1. توافر المساحات الصالحة للزراعة وفي عموم محافظات العراق.
2. وفرة الموارد المائية من نهري دجلة والفرات وكذلك المياه الجوفية.
3. وفرة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي.
4. وجود السوق الواسعة وعدد السكان الكبير وبالتالي الطلب الكلي الواسع على المنتجات الزراعية.

إنّ عملية النهوض في القطاع الزراعي في العراق وإعادة تنميته يكون متأهلا للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تتطلب وضع استراتيجية للتنمية الزراعية تعتمد على: **(الدليمي والموسى، 2009: 157)**

1. وجود المدخرات المالية التي توجه للاستثمار في هذا القطاع وأن هذه المدخرات تتولد من الفوائض النفطية لدعم الزراعة والإنتاج الزراعي كما موضح في شكل (17).

شكل(17)

مراحل تنويع الهيكل الإنتاجي

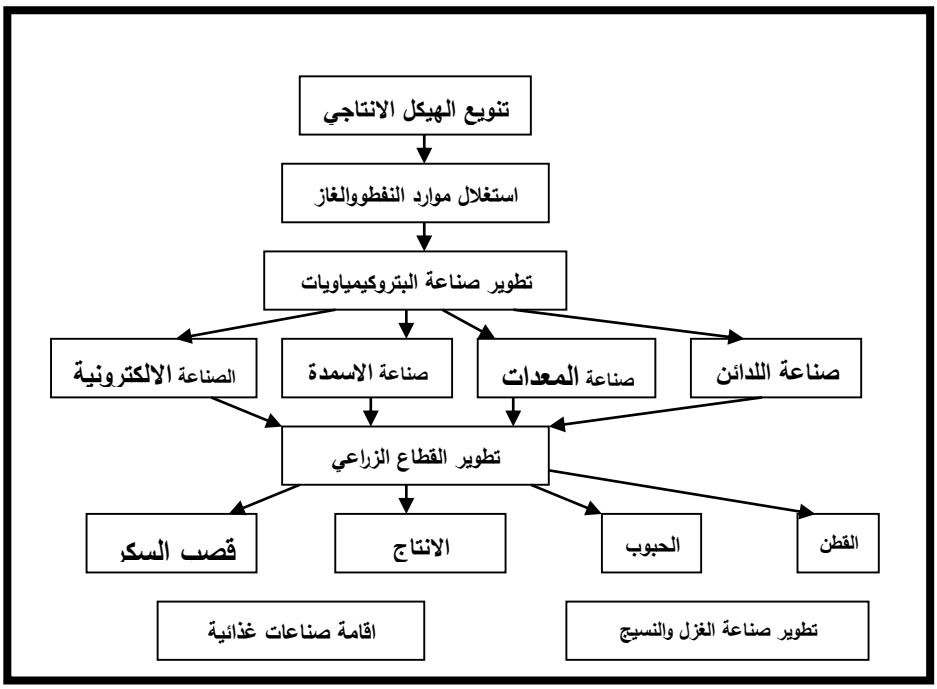

المصدر: أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، 2008، رؤية مستقبلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في الإصلاح الإقتصادي في العراق مركز دراسات الخليج العربي– جامعة البصرة، ص4.

2. حل مشكلة الملوحة والتصحر والاهتمام بإدارة المراعي الطبيعية والغابات والمسطحات المائية.
3. دعم الفلاحين من خلال منح السلف والقروض الاستثمارية وتطوير عمل المصرف الزراعي ودعمه ماليا.
4. دعم مدخلات الإنتاج الزراعي من بذور وأسمدة ومكائن ومعدات.
5. اعتماد الزراعة الحديثة واستخدام التقنيات الحديثة واستخدام المبتكرات المستجدة في الإنتاج وفي التصنيع.
6. تشجيع مراكز البحوث الزراعية ولاسيما التطبيقية منها للنهوض بالواقع الزراعي وزيادة الإنتاج والإنتاجية.
7. إجراء مسوحات كاملة على طرق الإرواء الزراعي وكميات المياه المتوافرة للزراعة والأراضي المرشحة للاستثمار، وعن الطاقة الإنتاجية والطاقة الاستيعابية للسوق الزراعية العراقية.
8. التأكيد على ضرورة تطوير واقع الصناعات الزراعية عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال وتشجيع المستثمرين فيها.
9. إجراء دراسات عن واقع المسطحات المائية والأنهار التي يمكن استثمارها في تربية الأسماك.

ثانياً–قطاع المعادن:

يمتلك العراق من الموارد والخدمات المتعددة والموزعة توزيعاً جغرافياً منسجماً مما يتيح للصناعة قدراً أكبر من المرونة في اختيار الموقع علماً بأنّ أغلب هذه الموارد لم تستغل بشكلها الأمثل ومن أهم الموارد التي تأتي بعد النفط والغاز في الأهمية بالنسبة للإقتصاد العراقي هي المعادن والتي يمكن توضيحها كما يأتي:

1–الفوسـفات: يتبؤ العراق المرتبة الثانية في العالم بالنسـبة للاحتياطي الخام من الفوسـفات ويتركز وجوده في منطقة عكاشـات في محافظة الأنبار وتقدر الاحتياطي الثابت للفوسـفات بأكثر من (5،75) مليار طن واتفق الخبراء والمختصين في الشؤون الإقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي، في حالة استغلال مورد الفوسفات واستثماره من الحكومة فانه سيدعم الإقتصاد العراقي ويحسن الوضع المالي للبلد. **(فياض،2011: 25)**

1– الكبريت: تعد حقول كبريت المشـراق في محافظة نينوى من الحقول الكبرى في العالم من ناحية الاحتياطي المثبت والذي يقدر بحدود (600) مليون طن كما يوجد مصـدر آخر للكبريت في العراق ناتج من تحلية الغاز المصاحب للنفط ويعد الكبريت أحد مصادر المواد الأولية للصـناعات الكيمياوية ويسـتعمل في العراق لإنتاج حامض الكبريتيك والأسـمدة الفوسفاتية والكبريت الزراعي.

ثالثا–قطاع السياحة:

يعد قطاع السياحة من القطاعات المهمة إذ يساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لكثير من البلدان. والعراق يمتلك عدداً كبيراً من المرافق السياحية. ولكننا نلاحظ بان هذا القطاع يعاني من الإهمال طوال العقود الماضية، ولو تم توجيه الاستثمار المحلي والأجنبي إليه لأصبحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي، لذا ينبغي الاهتمام بشكل أوسع في هذا القطاع الحيوي طالما إنّ مقومات نجاحه موجودة، وإنّ الخبرات الفنية لقيادة هذا القطاع متوافرة، وسيساعد ذلك على امتصاص عدد غير قليل من الأيدي العاملة العاطلة، ولاسيما وأنّ هناك مخرجات من أقسام السياحة في الكليات والمعاهد يعانون من البطالة، فالتوجه نحو هيكلة هذا القطاع أصبحت ضرورة ملحة لاعتماد الكثير من الدول في موازناتها على عوائد هذا القطاع المهم، والعراق

خصب بتعدد المواقع السياحية والدينية وتستوعب حجم كبير من الاستثمارات اللازمة التي ستساهم بشكل حقيقي في نجاح عملية الإصلاح الإقتصادي في هذا القطاع الواعد.**(جوده، 2005 : 35)**

4. وتتمثل استراتيجية النهوض بالواقع السياحي من خلال ما يأتي:

أ. تشجيع الاستثمار الخاص في المرافق السياحية.

ب. تقديم التسهيلات والمحفزات المالية أمام الاستثمار الخاص في نشاط السياحة والآثار.

ج. تهيئة البنى التحتية للمواقع السياحية والآثار من خلال الاهتمام بالتسويق والترويج الالكتروني.

د. الاهتمام والتأكيد على استقرار الوضع الأمني والسياسي.

هـ. الاهتمام في البنى التحتية من طرق وخدمات في المناطق السياحية والأثرية.

و. التأكيد على الاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة مع ضمان وجود قانون استثمار خاص بالقطاع السياحي.

ز. زيادة الخبرات والقدرات البشرية العاملة في النشاط السياحي لكي تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة الفندقية والسياحية.

ح. تسهيل الإجراءات الخاصة بمنح سمة الدخول للسياحة الوافدة والشركات الاستثمارية الأجنبية الراغبة للاستثمار في القطاع السياحي.

ط. المتابعة الجدية في المحافظة على المواقع التراثية وعدم التجاوز عليها مع سن القوانين والتشريعات في المحافظة على الآثار.

رابعاً–الموارد البشرية:

يبلغ عدد سكان العراق(37) مليون نسمة، وينمو عدد السكان سنوياً بمعدل (2.6%) وهذا يعد من المعدلات المرتفعة، ويشكل عدد السكان من هم دون (65) سنة نسبة (97%) بينهم (41%) هم دون سن الرابعة عشر. **(وزارة التخطيط، 2016، 20)** وهذا يعني أنّ أكثر من نصف السكان هم الفئة المنتجة، ويعني أيضا أنّ حجم السكان بالنسبة للموارد المتاحة هو حجم مثالي. كما يمتاز العامل البشري العراقي بطول صبره واحتماله للمشاق وسهولة تواصله مع العالم، والخطوة الأهم لمستقبل مزدهر للعراق هي الاعتماد على تنمية العنصر البشري العراقي وفسح المجال أمامه لمواكبة العلم والتطور وإدخال منظومات حديثة لتحفيز عقله عندئذ سيوفر النهضة والتطور للعراق. لأن

المستقبل ينذر بنضوب الخيرات الأرضية ولن يبقى سوى العقل والجهد البشري الخزين الغني للبناء المستدام. والتحدي الأكبر أمام الحكومة هو كيفية تحويل موارد النفط إلى أداة لتحقيق التنمية البشرية دون المساومة على حقوق الأجيال القادمة. وذلك بانتهاج سياسات بناء رأس المال البشري، وتحديث البنى التحتية وتنويع القاعدة الإنتاجية المحلية وتقليل الاعتماد على عائدات النفط الخام يمكنها أنْ تدعم النمو الاقتصادي المستدام وهي في صلب واجبات السياسة الاقتصادية التي ترسمها الدولة، فتوجه أولويات الإنفاق الحكومي وجهات تضمن توسيع نطاق الالتحاق بمراحل التعليم كافة وتوافر الخدمات الأساسية والصحية للسكان. **(تقرير التنمية البشرية، 2008: 168)**

4-3-3- رؤيا مستقبلية لاستراتيجية وطنية متكاملة لإدارة عوائد النفط لتحقيق التنمية المستدامة.

كان النفط وما يزال وسيبقى إلى أجل غير قصير قوة اقتصادية وسياسية مهمة، وموجهاً رئيساً للاقتصاد العراقي، لذا لا بدَّ من استغلال موارده لدعم التنمية المستدامة. وذلك من خلال سياسة مثلى يمكن أنْ نطلق عليها (سياسة عدم الندم) وهي ترتكز على مبدأين أساسيين:

الأول: المحافظة على الثروة النفطية وترشيد استثمار مواردها كأنها المورد الأساس والوحيد الذي سيُعتمد عليه حتى في المستقبل البعيد.

الثاني: العمل على تقليل الاعتماد على مورد النفط وكأنه نافذ في الغد القريب.

فالالتزام بالمبدأ الأول يُملي على دول المنطقة، المحافظة على أسواق النفط من خلال إدارة رشيدة للاحتياطي النفطي ولقدرات الإنتاج والدفاع عن أسواق النفط في إطار الاتفاقات العالمية، والمبادرة والمساهمة في البحث والتطوير في التقنيات التي تسهم في دعم مستقبل القطاع النفطي وتوظيف العلاقات الإقليمية والدولية لتطوير التعاون بين منتجي النفط بهدف الحفاظ على أسواقه وتعظيم عوائده. أمّا المبدأ الثاني فهو بمثابة إطار لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعض ما يترتب عنه الالتزام بالتوجهات والسياسات الآتية: **(زهر، 2006، 8)**

أولاً: العمل في إطار برنامج زمني محدد على تحويل استغلال كامل لإيرادات النفط لأغراض الاستثمار في الأنشطة التي تساهم مباشرة في التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: ترشيد استهلاك المشتقات النفطية، والتي تستهلك بكميات كبيرة جداً، تؤدي الى هدر كبير غير مبرر مسبباً التلوث البيئي.

ثالثاً: العمل على تحقيق اعتماد الموازنات السنوية على الموارد النفطية من خلال تنويع العوائد لسد نفقات الدولة.

رابعاً: تطوير الصناعات النفطية بتأهيل وتطوير منظومات الانتاج والخزن والنقل.

إنّ عدم إعادة استثمار جزء مهم من الموارد النفطية في عملية تنموية فعالة تحقق عوائد مالية للأجيال الحالية والأجيال القادمة هو هدر تام للثروة النفطية وضياع فرص التنمية الحقيقية وحرمان الأجيال الحالية باستغلالها.

خامسا: -أنشاء صندوق سيادي مستقل:

بعد تحقق التنمية المطلوبة وتنوع هيكل الإيرادات العامة وتحقيق تنوع اقتصادي عبر جذب الاستثمارات الاجنبية وتفعيل دور القطاع الخاص، يتجه الاهتمام نحو انشاء صندوق سيادي من خلال الاستفادة من تجربة كل من النرويج والاسكا في هذا المجال، اذ تبدأ عملية تمويل الصندوق من خلال فوائض ايرادات النفط في المرحلة الأولى للإنشاء، ومن ثم يصبح تمويل الصندوق بنسبة محددة من اجمالي الإيرادات النفطية وتتزايد هذه النسبة مع زيادة قدرة الحكومة في الحصول على الإيرادات الأخرى عدا الإيرادات النفطية في تمويل نفقاتها الى ان تصبح الحكومة قادرة على الاستغناء عن إيرادات القطاع النفطي وبذلك تتجنب الحكومة مشكلة تزايد الانفاق تبعاً لزيادة الإيرادات النفطية بتأثير الأسعار والعكس عند انخفاضها، وتصبح إيرادات القطاع النفطي موجهة لتمويل الصندوق السيادي الذي هو بدوره يستثمر هذه الأموال في مجالات ومناطق متعددة لتقليل خطورة الاستثمار وكما هو الحال في صندوق الاستثمار النرويجي يتم إعادة استثمار أرباح الاستثمارات السابقة في استثمارات جديدة، وكما تحدد نسبة معينة للتمويل في حالات العجز لا يحق للحكومة تجاوزها، مع ضرورة مراعات مبدا الشفافية في الصندوق السيادي وانشاء أجهزة رقابية خاصة بحركات أموال الصندوق لتجنب حالات الفساد. وبذلك يستطيع العراق الخروج من دائرة البلدان الريعية والتبعية الاقتصادية للأسواق النفطية العالمية، ويحقق تنوع في الهيكل الاقتصادي ويضمن حقوق الأجيال من الثروة النفطية وتحقيق تنمية مستدامة.

إنّ إقامة صندوق توزيع عائدات النفط يمكن أنْ يسهم حسب أنصار هذا النموذج في تحقيق العديد من المزايا السياسية والاقتصادية التي من أهمها. **(بالي، 2007: 282)**

أولاً: يمكن أنْ يساعد الصندوق على حل العديد من المشاكل السياسية من خلال خلق شعور لدى المواطنين بملكية هذه الثروة، وبالتالي تحفيز المشاركة في النظام السياسي من أجل حماية هذه الملكية.

ثانياً: إنّ إقامة مثل هذا الصندوق ستقلل الحصة التي ستبقى بأيدي مسؤولي الحكومة، وهذا من شانه أنْ يقلل حدة النزاعات السياسية الناجمة عن تصارع الأحزاب أو الأطراف الساعية إلى السيطرة على عائدات الموارد الطبيعية.

ثالثاً: يشجع الصندوق على زيادة كفاءة صناعة النفط فلما كان مقدار المدفوعات إلى المواطنين يتوقف على كفاءة صناعة النفط، فإنّ هذا الترابط ينبغي أنْ يزيد من الضغط السياسي لتطوير هذه الكفاءة.

رابعاً: إنّ هذا الصندوق يفسح المجال في تطوير أسواق الإقراض، ذلك أنّ توزيع حصص النفط على المواطنين سيسهم في تكوين دخل منتظم يمكن استخدامه كضمانة للاقتراض، إذ إن الافتقار إلى إمكانية الاقتراض يحد من تحقيق فرص الأعمال التجارية والتنموية، وهذه الحصص تكون بمثابة ضمان المصارف التجارية في الحصول على القروض اللازمة لهذه الأعمال.

خامساً: إنّ هذا الصندوق يؤدي إلى تقليص تدفق العوائد على الحكومة ومن ثم تخفيض هيمنة الدول على الاقتصاد خاصة إذا كان الناتج المحلي للبلد يعتمد على العوائد النفطية بنسبة (50%) أو أكثر. بالتالي تقويض الفساد ونهب الريع وكسب الامتيازات ولاسيما إذا كانت الحكومة تفتقر إلى القدرة على امتصاص وإنفاق هذه العائدات بشكل كفوء.

إنّ توزيع نسبة معقولة من عوائد النفط على المواطنين هو مشروع يستحق النقاش المستفيض، ويرى الباحث أمكانية تطبيقه في العراق لان فوائده أكثر من مضاره، وأنه يعتمد على فوائض النفط المالية عند توافرها من زيادة الإنتاج. وهنا يتحقق بعد أنْ يتجاوز الإنتاج ما معدله أكثر من (4) مليون برميل يوميا وعندها تكون الإيرادات النفطية كبيره مما يزيد من إمكانية الحكومة، وبهذا يتوافر فائض مالي يمكن توزيعه على المواطنين. كما يرى الباحث ضرورة إنشاء صندوق أخر يسمى صندوق حقوق الأجيال القادمة تستقطع فيه جزء من إيرادات النفط تستثمر في مشاريع إنتاجية وفق خطط طويلة الأمد لضمان إيرادات مستقبلية تكون من حق الأجيال القادمة.

النتائج والتوصيات

4-4-النتائج والتوصيات

4-4-1 - مناقشة الفرضيات:

الفرضية الاولى:- لا يولي العراق اهتماماً كبيراً في احداث التنمية المستدامة من خلال خططه الاستراتيجية.

من خلال ما تم عرضة في (ص124) نجد انه وفقا لمؤشر سهولة الاعمال نجد ان ترتيب العراق بلغ (165) من مجموع (190) دولة لعام 2016 كما اظهر المؤشر العام لجاذبية الاستثمار بان العراق كان من دول الاداء الضعيف والذي بلغ (27.3) درجة من اصل (100) درجة (وزارة التخطيط التقرير السنوي لعام 2016) وما صاحب ذلك من اختلال في الميزان التجاري واختلال الموازنة العامة واعتمادها على الايرادات النفطية بنسبة (86%) من اجمالي الايرادات العامة اضافة الى اعباء الدين العام الذي يشكل عبئا على الاجيال الحالية والقادمة في ظل الافتقار الى سياسة تعمل على استثمار الدين العام بكفاءة عالية ، كل ذلك يدل على صحة الفرضية بان العراق لا يولي اهتمام كبيرا بأحداث تنمية مستدامة.

الفرضية الثانية:- هناك ضعف في التخطيط من حيث الصياغة وتنفيذ الخطط.

من خلال تتبع واقع اداء وضعف نتائج التخطيط واعتبار الخطة الخمسية للفترة (2013-2017) مثالا نجد ان الصفحات (125-126) والجدول الخاص بأداء القطاع الزراعي ص127 ومساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، ايظا في قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية اذ انخفضت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من (1.5%) عام 2013 لتبلغ حوالي (0.84%) لعام 2015 كما موضح في ص128 وينطبق هذا التراجع ايظا في قطاعات السياحة، الصحة، التعليم، كما مبين في ص129-130، كل ذلك يؤيد صحة الفرضية في ضعف صياغة وتنفيذ التخطيط الاقتصادي في العراق .

الفرضية الثالثة:- هناك تأثيرات خارجية واخرى داخلية عرقلة عملية تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

تنوعت المعوقات التي واجهت تحقيق التنمية المستدامة في العراق فمنها معوقات اقتصادية واجتماعية واخرى بيئية وتحديات مؤسساتية وتم استعراض ذلك في الصفحات (130-135) اضافة

الى معوقات خارجية تمثلت في الاطماع الاجنبية في النفط العراقي ، والخصخصة ودور الشركات العالمية في القطاع النفطي اضافة الى تقلبات اسعار النفط في السوق العالمية للنفط مما يؤكد صحة الفرضية .

الفرضية الرابعة:- سوء استخدام الايرادات النفطية يعرقل عملية التنمية المستدامة في العراق .

من خلال تتبع الانفاق العام نجد ان الانفاق التشغيلي يستحوذ على نسبة عالية من الانفاق العام مع ضعف شديد في نسبة الانفاق الاستثماري واضح ذلك من خلال ما ذكر في الصفحات (119-120) اضافة الى بيانات الجدول رقم (13) من (ص120) مما يؤكد ان هنالك هدر في ايرادات النفط وسوء استخدامها وضياع حقوق الاجيال القادمة مما يؤكد صحة الفرضية .

4-4-2- النتائج الخاصة:

1- لا يولي العراق اهتماماً كبيراً في احداث التنمية المستدامة من خلال خططه الاستراتيجية.

2- هناك ضعف في التخطيط من حيث الصياغة وتنفيذ الخطط.

3- هناك تأثيرات خارجية واخرى داخلية عرقلة عملية تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

4- سوء استخدام الايرادات النفطية يعرقل عملية التنمية المستدامة في العراق.

4-4-3- النتائج العامة:

1- يُعدّ مفهوم التنمية المستدامة أوسع وأشمل من مفاهيم التنمية الأخرى كونه يوضح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصـــادي من ناحية والمحافظة على البيئة وما تحتوي من موارد ولاسـيما الناضـبة منها من الهدر والاسـتنزاف غير العقلاني من ناحية أخرى فالعلاقة بين البيئة وما تحتوي من موارد والتنمية المستدامة علاقة متبادلة ومترابطة ذلك لوجود الإنسان كمحور للعملية التنموية، والنفط من أهم الموارد المكونة للبيئة وبما أنه يعد من الموارد الناضـبة ذات الرصـيد الثابت في الطبيعة والتي تسـتهلك وتفنى بالاسـتعمال فإنّ تدخل الإنسان في استغلالها من دون أنْ تكون لدية خبرة ومهارة(العلم والتطور التكنولوجي) يؤدي إلى هدرها واستنزافها.

2- يتميز النفط العراقي بحجم الاحتياطيات الضخمة تقدر (145) مليار برميل وهناك مساحات واسعة لم يتم استكشافها وفيها احتمالات نفطية كبيرة وهذا يعزز مسيرة التنمية المستدامة في العراق، إلا أن أساليب استغلال هذا المورد تقف عائق أمام هذه التنمية. هذا يؤدي إلى استنزاف هذه الثروة المهمة كما يلحق إضرار بالبيئة والاقتصاد الوطني.

3- تعد الإيرادات النفطية من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والفعاليات الاقتصادية الأخرى وبالتالي فإنّ النفط يشكل عصب الحياة للإقتصاد العراقي فهو اقتصاد ريعي أحادي الجانب. ولكن ليس النفط المصدر الوحيد فلدى العراق إمكانيات وخيرات كثيرة مثل الزراعة والمعادن والسياحة والموارد المائية، إلا إنّ إعتماد الحكومة المطلق على مورد النفط أدى إلى أهمال دور الموارد المالية الأخرى، وقد عجزت كل السياسات التنموية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة على تنويع الهيكل الاقتصادي في العراق كما لم يحدث أي ترابط بين القطاعات الاقتصادية والذي كان من الممكن أنْ تؤدي إلى التكامل الاقتصادي بين القطاعات لتكون جنباً إلى جنب مع قطاع النفط في تحقيق التنمية الشاملة في العراق.

4- جميع السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومات المتعاقبة على العراق في مجال النفط لم تستطع أن تبني استراتيجية نفطية وطنية متكاملة في العراق تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

4-4-4- التوصيات الخاصة:

1. الشروع في رسم خطط استراتيجية شاملة للتنمية في العراق تأخذ بالحسبان تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات العامة ومكون رئيس للدخل القومي، باتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار فعندما يتعرض جانب اقتصادي معين إلى أزمة اقتصادية معينة يكون الجانب الآخر في مأمن عن تلك الأزمة، فتقلل من مخاطر الاعتماد على النفط وتشجيع إطلاق تنمية حقيقية شاملة ومستدامة تنمية تهتم بتحسين أوضاع الناس وتزيد من رفاهيتهم الاقتصادية وذلك عن طريق بناء البنى التحتية ولاسيما في مجالات الطاقة الكهربائية والطرق والنقل والخدمات والري والبزل بما ينمي ويطور حياة المواطن العراقي ويعوضه عن سنوات الحرمان.

2. تفعيل صفة الالزامية بتنفيذ الخطط التنموية التي يتم وضعها من قبل خبراء في وزارة التخطيط وتخصيص الأموال الكافية لتنفيذ تلك الخطط.
3. تنويع القاعدة الاقتصادية للتخلص من حالة الاقتصاد الريعي أحادي الجانب والتحول نحو اقتصاد متنوع وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد التي يمتلكها العراق مثل الغاز الطبيعي والمعادن الأخرى والأراضي الزراعية والمياه العذبة والمرافق السياحية والعمل على جعلها روافد مالية تصب في الاقتصاد العراقي.

4-4-5- التوصيات العامة:

1. العمل على إنشاء صندوق سيادي للتنمية المستدامة في العراق يمول من الفوائض النقدية لإيرادات النفط وتوزيع هذه الإيرادات على الشعب العراقي مستفيدين من التجارب الدولية في هذا المجال ويفضل أن توزع الفوائض المالية مباشرة على المواطنين لاستثمارها بأنفسهم وهذا لا يحصل طبعاً الا بعد وصول الإنتاج إلى مرحلة معينة (6) مليون برميل يوميا يكون من الممكن عندها تحقيق فوائض مالية من إيرادات النفطية.
2. إعادة استثمار جزء من الموارد النفطية في عملية تنموية فعالة تحقق عوائد مالية للأجيال الحالية والأجيال القادمة، وتضمن عدم هدر الثروة النفطية وضياع فرص التنمية الحقيقية وحرمان الأجيال القادمة من حقها الطبيعي في هذه الثروة التي تعمل الأجيال الحالية على استغلالها.
3. تتطلب التنمية المستدامة مراعاة معايير ومؤشرات بالغة الأهمية تبدأ باستدامة الإنتاج والاستهلاك وبالتالي استدامة الأنظمة البيئية كأساس للمحافظة على احتياجاتنا واحتياجات الأجيال القادمة عن طريق استدامة الموارد الطبيعية ولاسيما الناضبة منها والمحافظة عليها بالوعي بأهمية هذه الموارد وإدخال أحدث التكنولوجيا في التعامل معها.
4. ضرورة القيام بمسح شامل لكافة الأراضي العراقية لمعرفة الحجم الحقيقي للاحتياطي النفطي.
5. ضرورة توفير إدارة قادرة على النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتمتاز بالاستقرار لتضع الأساس والقاعدة الرئيسة في عملية التنمية المستدامة من خلال إنجاز هدفين رئيسين هما:
   أ. العمل على توفير الأمن والاستقرار السياسي بوصفه الأساس في جذب الاستثمار وتوافد رؤوس الأموال الأجنبية.

ب. القيام بإصدار التشريعات، ومنح الصلاحيات، وتوحيد الأجهزة الرقابية في البلد، وتنفيذ الأحكام، ومحاسبة الفساد والمفسدين، ومعالجة هذه الظاهرة التي أصبحت عائقاً كبيراً ومدمراً أمام تحقيق الإصلاح الاقتصادي، والنهوض بالواقع الاقتصادي.

6. كما توصي الدراسة على ضرورة التوسع في دراسة موضوع الاستغلال الامثل للإيرادات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة في العراق كون هذا الموضوع شائك وكبير لا تستطيع دراسة واحدة تغطيت كافة جوانبه المتعددة.

المصادر

المصادر

أولاَ :القرآن الكريم.

ثانياَ : السنة النبوية.

1- **ابن ماجه، ابو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، 1988، سنن أبن ماجه، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، الرياض–السعودية.**

2- **بن أنس، الأمام مالك، 2005، الموطّأ، دار أبن حزم للطباعة والنشـــر والتوزيع، بيروت، لبنان.**

3- **الطبراني، ســليمان بن احمد بن أيوب، 1986، معجم الطبراني الأوســط، مكتبة الزاهراء، الموصل، العراق.**

4- **الرازي، الإمام محمد بن بكر، 1989، مختار الصحاح، دار الفكر للنشر، بيروت.**

ثالثاَ: المراجع باللغة العربية:

1- **أيوب، مها، 2011، حقوق الإنسان في التشريعات العراقية قراءة في ضوء البناء الاستراتيجي، بيت الحكمة، بغداد.**

2- **البستاني، باسل، 2009، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة–منابع التكوين وموانع التمكين، ط1، مطبعة الحمراء، بيروت.**

3- **بكري، كامل، وآخرون، 1989، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت.**

4- **توفيق، محسن عبدالحميد، وآخرون، 1992، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار العلوم، تونس.**

5- **جبلز، مالكوم، وآخرون، 2009، اقتصاديات التنمية، تعريب طه عبدالله منصور وعبدالعظيم مصطفى، مراجعة، محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.**

6- الحداد، حسون محمد علي، 1990، اقتصاديات الموارد الطبيعية، مطابع التعليم العالي، بغداد.

7- حمزة، كريم محمد، 2011، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، بغداد.

8- الدليمي، محمد دلف احمد، فواز احمد الموسى، 2009، جغرافية التنمية، دار الفرقان للغات والطباعة، سوريا–حلب.

9- الدوري، محمد احمد، 1988، مبادئ اقتصاد البترول، مطبعة الإرشاد، بغداد.

10- الديب، محمد محمود إبراهيم، 2008، الجغرافية الاقتصادية–منظور معاصر، مطبعة محمد عبدالكريم للطباعة والنشر، مصر.

11- الراوي، احمد عمر، 2010، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الدكتور للعلوم، بغداد.

12- الراوي، احمد عمر ، 2011، نحو استراتيجيات جديدة لادارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، بيت الحكمة، بغداد.

13- الزبيدي، حسن لطيف كاظم، 2007، النفط العراقي والسياسة والنفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي–رؤية مستقبلية، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد.

14- زيني، محمد علي، 2007، قطاع النفط في العراق سيناريوهات مستقبلية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة.

15- سليمان، حكمت سامي، 1979، نفط العراق–دراساتاقتصادية–سياسية، دار الحرية للطباعة، بغداد.

16- سماقة ني، ايوب انور حمد، 2006، البيئة والتنمية المستدامة، التفسير للنشر والاعلام، العراق.

17- السماك، محمد ازهر سعيد، 1981، اقتصاديات النفط–البترول العراقي بين السيطرة الاجنبية والسيادة الوطنية، ط1، اصدارات وزارة الثقافة والاعلام، العراق.

18- عبدالرحمن، ناجي مزهر وهادي عبدالأزيرج، 2009، الصناعة النفطية في العراق، مطبعة العدالة، بغداد.

19- العبيدي، عبدالجبار محمود، 2012، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة–دراسة اشكالية الفكر الاقتصادي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

20- علي، احمد ابريهي، 2011، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، ط1، بيت الحكمة، بغداد.

21- عمر، محمد اسماعيل، 2007، صناعة وتكرير البترول، ط1، دار الكتب العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

22- غنيم، عثمان محمد، ماجدو ابو زنط، 2010، التنمية المستديمة–فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

23- فرانسن، هيرمان، 2006، مستقبل النفط العراقي في سوق الطاقة العالمية–الخيارات الاستراتيجية بعد الحرب، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة.

24- ناصف، ايمان عطية، هشام محمد عمارة، 2007، اقتصاديات موارد البيئة، مكتب الجامعة الحديث، مصر.

25- النجار، يحيى غني، آمال عبدالامير شلاش، 1990، التنمية الاقتصادية–نظريات–مشاكل–مبادئ وسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.

26- الهيتي، احمد حسين علي، 2000، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

27- الهيتي، نوزاد عبدالرحمن، حسن ابراهيم المهند، 2008، التنمية المستدامة في دولة قطر– الانجازات والتحديات، ط1، اللجنة الدائمة للاسكان، قطر.

28- الهيتي، نوزاد عبدالرحمن ، 2009، التنمية المستدامة–الاطار العام والتطبيقات–دولة الامارات العربية المتحدة انموذجا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة.

29- الهيتي، نوزاد عبدالرحمن ، 2011، التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية– دراسة تحليلية، ط1، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض.

30- الهيتي، نوزاد عبدالرحمن ، وآخرون، 2009، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

31- الهيتي، مجيد، 2007، ثروة العراق النفطية من اداة للدكتاتورية الى قاعدة محتملة للديمقراطية، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.

32- وردم، باتر محمد علي، 2003، العالم ليس للبيع–مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.

33- بالي، توماس، (2007)، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية: صناديق توزيع العائدات على المواطنين: نموذج مشكلة النفط في العراق، تأليف مجموعة مؤلفين، النفط والاستبداد، بغداد.

34- زيني، محمد علي، (2009)، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد.

35- صالح، لورنس يحيى، والجنابي حامد رحيم، (2018)، معوقات التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003. دار ومكتبة كريم –دار ومكتبة أوراق الطبعة الأولى، بغداد.

36- الطائي، عبدالرحيم مكطوف، (2015)، الإصلاح الاقتصادي في العراق بين النظرية والتطبيق، دار الجواهري، الطبعة الأولى، بغداد.

37- عبد الرضا، نبيل جعفر، وجمعة، حازم سامي، (2016)، نفط العراق الشفافية في مواجهة الفساد، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، الطبعة الأولى، البصرة.

38- عبد الرضا، نبيل جعفر،2011، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1.

39- علي، رضا عبدالسلام،2008، اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 138، أبو ظبي،ط1

40- حمزة، كريم محمد، 2011، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، بغداد.

41- محمد، عمرو هشام، 2011، تكييف السياسات الاقتصادية في ظل الاختلالات الهيكلية في العراق بعد عام 2003، بيت الحكمة، بغداد

42- عصفور، محمد شاكر،2009، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن، ط2، ص16

43- خربوش، حسين وحسين الميحي، 2013، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للنشر، القاهرة، ص168.

رابعاَ:-الرسائل الجامعية:

1- العبادي، نصيف جاسم، (2018)، التقييم الاقتصادي للعقود النفطية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة البصرة.

2- القره لوسي، حيدر ظاهر محمد، (2016)، بدائل الطاقة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في دول نفطية مختارة وإشارة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد.

3- الموسوي، محمد طاهر نوري، (2018)، إثر الإصلاح الاقتصادي في معالجة التشوهات وانعكاساتها على البطالة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد.

4- سلطان، رحيم حسوني زيارة، 2010، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1951–2008)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

5- العكيدي، احمد محمد جاسم محمد، 2005، التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1970–2001)، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.

6- العمراني، فرج بشير خليفة، 2006، العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

7- لجلاج، صادق زوير، 2011، تحليل العلاقة الدولية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة (1990–2007)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

8- النعيمي، اسماء منسي ياسين، 2007، منظمة الاقطار المصدر للبترول (OPEC) في ظل المتغيرات الاقتصادية والدولية مع اشارة للعراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

9- الياسري، احمد جاسم جابر، 2009، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

10- المعموري، عبد الرسول جابر ابراهيم، 2008، العلاقة بين الخصخصة والبطالة بين بعض الاقتصاديات النامية للمدة (1990–2007)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

11- المعاضيدي، نمير خضر عيادة،2019، تحليل دور الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية المستدامة للعراق بعد عام 2003.

12- الجبوري، حامد عبد الحسين خضير، 2015، استثمار العائدات النفطية لتحقيق التنوع الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

13- الازيرجاوي، جبار كريم ثامر، 2019، تحليل العلاقة بين المرض الهولندي وهدر الموارد في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

خامساَ: الدوريات:

1- البصام، سهام حسين، وآخرون، 2011، الضرورات الاستراتيجية لاصلاح القطاع النفطي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (7)، العدد الخاص كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

2- جميل، محمد جميل، 2009، واقع الزراعة والامن الغذائي رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة، مجلة الحوار، العدد 20، معهد التقدم للسياسات الانمائية، بغداد.

3- الحافظ، مهدي، 2011، تحديات النمو والاصلاح الاقتصادي، مجلة الحوار، العدد (24) السنة السادسة، معهد التقدم للسياسات الانمائية، بغداد.

4- حمزة، كريم محمد، 2005، التنمية البشرية والامن الانساني، مجلة بيت الحكمة، العدد 32، بيت الحكمة، بغداد.

5- عبد الحسين، هناء، قحطان لفتة عطية الربيعي، 2008، قياس وتحليل دوال الطلب والسعر للمشتقات النفطية الاساسية في العراق للمدة (1985-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد

6- عبد الرضا، نبيل جعفر، عبد الجبار عبود الحلفي، 2011، أهمية جولات التراخيص في السياسة النفطية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (7) العدد خاص، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

7- عبد العالي، امجد صباح، 2008، عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالانتاج لتطوير القطاع النفطي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (5) العدد (21)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

8- العصفور، صالح، 2002، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها، مجلة جسر التنمية، المجلد (1) العدد (5)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

9- الغامدي، عبدالله بن جمعان، 2007، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، بحث مقدم الى قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

10- مجموعة باحثين، 2005، الثروة النفطية العراقية والتنمية الاقتصادية والتحول الى الديمقراطية، مجلة بيت الحكمة، العدد (40) السنة الثامنة 2005، بيت الحكمة، بغداد.

11- مدور، عادل، 2006، الترشيد في استهلاك الطاقة، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد(433) السنة (37).

12- الكوراني، علي خليفة،1980، النفط وعائداتة خيار بين الاستهلاك والاستثمار، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد 12، العدد11 ص21.

13- الجبوري، حامد عبد الحسين، 2016، أهمية العائدات النفطية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العدد 46، ص10.

14- البصام، سهام جسين وسميرة فوزي الشريدة، 2013، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 36 ص8.

15- آل طعمة، حيدر حسن، 2005، النفط وتداعياته في الاقتصاد العراقي، مجلة الحوار، العدد 24، ص3-6.

16- صالح، مظهر محمد، 2017، الاثار الاقتصادية للموازنة العامة، مجلة المنصور، العدد 72، ص27.

17- القاسم، فاروق، 2015، ادارة المصادر البترولية النموذج النرويجي، مجلة عالم المعرفة، العدد 373، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.

18- جبار، احمد جاسم، 2012، التنمية المستدامة والبيئة في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 30

سادساَ: المؤتمرات والندوات:

1- الذهبي، جاسم محمد، 2005، الفساد الاداري في العراق تكلفة اقتصادية واجتماعية- الجزء الاول من الندوة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

2- الشكري، ميامي صلاح صاحب، 2009، الفساد الاداري والمالي في العراق وتحديات التنمية، بحث مشارك في وقائع المؤتمر العلمي الاول، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

3- قاسم، مظهر محمد، 2008، الريع النفطي والنمط الآسيوي للانتاج، حالة العراق، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول السياسات النفطية في العراق، العراق.

4- بن عبد العزيز، عبداللة، 2017، الهدر المالي في الدورات الحكومية.

5- عباس، سندس، 2019، تعزيز الاطار المؤسسي وتوطين اهداف التنمية المستدامة في المستويات المحلية، برنامج الامم المتحدة للتنمية في العراق.

سابعاَ: التقارير والنشرات الرسمية:

1- الاسكوا، منظمة الدول الاسلامية، 2002، تقرير المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، حول التنمية المستدامة.

2- اوابك، 1975- التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

3- اوابك، 2004، التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

4- اوابك، 2006، التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

5- اوابك،2007: دراسة الية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو.

6- اوابك، 2008، التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

7- اوابك، 2010، التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

8- اوابك، 2011، التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

9- اوابك، 2012، التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

10- اوابك، 2014، التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

11- اوابك، 2017، التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

12- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011.

13- تقرير القمة العالمي للتنمية المستدامة، 2002، جوهانسبورغ، جنوب افريقيا.

14- تقرير التنمية البشرية الثاني، 2009، دولة قطر.

15- منظمة الصحة العالمية، 2005، مختصر تقرير الصحة النفسية، المكتب الأقليمي لشرق المتوسط، القاهرة.

16- المنتدى البيئي الوزاري العالمي، 2002، بيان السياسة العامة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة المنعقد في كولومبيا للمدة 13-15 شباط 2002.

17- وزارة النفط العراقية، 2005، ادارة القطاع النفطي، تقرير الشفافية الاول، مكتب المفتش العام.

18- وزارة النفط العراقية، 2005، تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية، تقرير الشفافية الثاني، مكتب المفتش العام.

19- وزارة النفط العراقية، 2006، تصدير النفط الخام للمدة (1996-2006)، تقرير الشفافية الثالث، مكتب المفتش العام.

20- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2006، المجاميع الاحصائية للمدة (1980-1990)، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق.

21- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2008، تقرير التنمية البشرية، العراق.

22- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2009، المجموعة الاحصائية لسنة 2009، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق.

23- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2014، المجموعة الاحصائية لسنة 2014، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق.

24- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2017، المجموعة الاحصائية لسنة 2017، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق.

ثامناَ: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

1- أديب، عبدالسلام، 2002، أبعاد التنمية المستدامة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.anewar.org.

2- الجلبي، عصام، 2009، السياسة النفطية في العراق، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.etroamb.net.

3- الخطيب، نهى، 2011، اقتصاديات البيئة والتنمية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.annabau.org.

4- الربيعي، فلاح خلف، 2011، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم والافاق المستقبلية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.sitronline.org.

5- زهر، خليل، 2011، العالم العربي وتحدي الانتقال الى عصر ما بعد النفط، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.nodhoob.com.

6- https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2015/09/29/كيف-حمت-النرويج-اقتصادها-من-التأثيرات-السلبية-لقطاع-النفط؟.html.

7- بحث بعنوان (ادارة العوائد النفطية في الاسكا) www.bbc.com.

تاسعاَ: المصادر الأجنبية:

1- FredMagdoff(2011).The depletion of worlds netural resources. Monthly Review and Independent Social Magazine، P. 13
2- Rinkesh. (2009). About clean and green energy. University of Cumbria، UK، P.2-3 .
3- Micheal L. Rose. (2013). The paradoxical weath of nations. Princeton University Press، publishing business. P.1 .